

الله الرحمن الرحيم



الصحيح

صَرِيبَةُ النَّبِيِّ الْأَعْظَمِ

الْعَالَمُ الْحَقُّ

السَّيِّدُ حَعْفُورُ مُرَضِيُّ الْعَالَمِينَ

الجَزءُ الْأَوَّلُ

تقديم الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمد لله رب العالمين ، والصلوة والسلام على محمد وآلـه الطاهرين ، ونبيـا من
أعدائهم ومخالفـيـهم إلى يوم الدين.

وبعد ..

فهذه هي الطبعة الرابعة لكتاب : «الصحيح من سيرة النبي الأعظم صلـى الله عليه
وآلـه». نقدمها إلى القراء الكرام ، بعد بـدء صدور هذا الكتاب بـحوالـي ثلاثة عشر عـاما
خلـت.

وتمـتـاز هذه الطبـعـة عن سابـقـاتـها بأمور أساسـية ثـلـاثـة ، هي التـالـية :

- ١ . إنـهـ هذهـ الطـبـعـةـ تـأـتـيـ بـعـدـ حـصـولـ هـذـاـ الكـتـابـ عـلـىـ جـائـزـةـ الـجـمـهـورـيـةـ إـسـلامـيـةـ فـيـ
إـيرـانـ لـعـامـ ١٤١٣ـ هـ.ـ قـ.ـ باـعـتـارـهـ الـكـتـابـ الـأـوـلـ فـيـ مـجـالـ كـتـابـةـ السـيـرـةـ النـبـوـيـةـ المـبارـكـةـ.
وطـبـيعـيـ أـنـ يـشـيرـ هـذـاـ الـأـمـرـ شـعـورـاـ لـدـىـ الـكـثـيـرـيـنـ بـضـرـورةـ نـشـرـ هـذـاـ الكـتـابـ بـصـورـةـ أـتـمـ
وـأـفـضـلـ ،ـ وـعـلـىـ نـطـاقـ أـوـسـعـ وـأـشـمـلـ.
كـمـاـ إـنـهـ يـمـنـحـهـمـ مـبـراـ لـتـأـكـيدـ إـصـرـارـهـمـ عـلـىـ مـؤـلـفـهـ مـتـابـعـةـ جـهـودـ التـحـقـيقـيـةـ ،ـ فـيـ نـطـاقـ
الـسـيـرـةـ النـبـوـيـةـ المـبارـكـةـ ،ـ لـسـدـ الفـرـاغـ المـوـجـودـ فـيـ هـذـاـ الـمـجـالـ.

ثم هو يذكرى شعوراً لدى مؤلفه ، بأن جهده الذي يبذل له لن يكون بدون جدوى ، بل ربما يكون ضرورياً ولازماً ، الأمر الذي يمنحه فرصة للتفكير في الرجوع عن قراره السابق بعدم الاستمرار في كتابة فصول هذا الكتاب ، بسبب ما يواجهه من صعوبات ، وما يتحمله من مشاق في هذا السبيل.

٢ . إن هذه الطبعة تمتاز عن سابقاتها ، بأنها قد جاءت أكثر دقة وصفاء ، وصحة ونقائص منها ، حيث قد أعيد النظر في كثير من النقاط التي كان هذا الكتاب قد أثارها ، وحصلت فيها تصحيحات وإضافات ، وتغييرات كثيرة ، إما تأييداً وتأكيداً ، أو تقييراً وتصحيحاً .
كما وحصلت إضافات كثيرة في هوامش الكتاب ، بالإضافة إلى بعض التصحيحات فيها .

وقد كانت هذه التغييرات والإضافات من الكثرة ، بحيث أصبحت أجزاء الكتاب أكثر مما كانت عليه في طبعته السابقة .

٣ . لقد أعدنا النظر في تمهيد الكتاب ، وتوسعنا في مطالبه ، إلى حد أنها أصبحت تشكل واحداً من أجزاء الكتاب المستقلة ، فاعتبرناه مدخلًا لدراسة السيرة النبوية المباركة ، وكان هو أول أجزائها في هذه الطبعة ، وأصبح الجزء الأول هو الثاني والثاني هو الثالث ، وهكذا ..

ولم نكن لنصنع ذلك لو لا أننا رأينا : أن من المهم جداً تعريف القارئ والباحث على قضايا وسياسات كانت ولا تزال تخفي تارة وتظهر أخرى ، ولم تستطع حتى الآن أن تحمل مكانتها الحقيقية في التكوين الفكري في المجال الثقافي العام .

وفي الختام أقول :

لقد كنت أتمنى لو تسعن لي الفرصة لإعادة كتابة هذا الكتاب ، وصياغته من جديد ؛
لإصلاح تعابيره وترسيمه ، وإعادة النظر في تبويبه وترتيبه وقد تنشأ عن ذلك إضافات كثيرة ،
وتصحيحات هنا وهناك كبيرة أو صغيرة.

ولكن الفرصة . للأسف . كانت ولا تزال محدودة ، بل هي مفقودة من الأساس .
حتى إنني لا أبعد إذا قلت بمرارة : إن معظم ما أكتبه يقدم إلى الطبع وهو في
مسودته الأولى ، فلا غرو إذا ظهرت فيه أحياناً أغلاط كثيرة ، وفجوات كبيرة .
ولكنا عملاً بقاعدة : «ما لا يدرك كله ، لا يترك كله» نقبل بتحمل وزر ذلك على
أمل أن يأتي الآخرون ، ويقوموا بدورهم في تنقية هذه البحوث والتوسع فيها ، وعرضها
بالشكل اللائق والمقبول .

فها أنا أقدم هذا الكتاب إلى القراء الكرام بانتظار توفر الوقت ، وصحة العزم ، وبذل
الجهد في التنقية والتصحيح ، أو إكمال الطريق ، رغم ما فيها من أشواك وأدغال ، ومن
مصاعب ومشقات وأهوال .
وأخيراً وليس آخرًا ..

نسأل الله سبحانه أن ينفع بما كتبت ، و يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، ومنه تعالى
نستمد العون والقوة ، ونسأله التأييد والتسديد . والحمد لله ، والصلوة والسلام على عباده
الذين اصطفى محمد وآلـه الطاهرين .

٢٢ / ١٤١٤ هـ . ق.

جعفر مرتضى الحسيني العاملـي

تنبيه :

يرجى ملاحظة ما يلي :

- ١ . هناك مصادر كثيرة اعتمدنا عليها من طبعات مختلفة ولم يتيسر لنا التنبيه على ذلك في مواردها المختلفة.
- ٢ . هناك طبعات لم ننشر إليها في الفهرس الموضوع في آخر الكتاب ، لعدم إمكان الوصول إليها حين إعداده ..
- ٣ . اعتمدنا في هذه الطبعة عبارة «صلى الله عليه وآلـه» في جميع الكتاب ، حتى في الموارد التي ليس فيها إضافة «الآل» في المصدر الأساس ، فليلاحظ ذلك.
- ٤ . هناك بعض الموضع جرى فيها الكثير من التعديل ، والإضافة ، والحذف ، مثل موضوع إيمان أبي طالب وغيره.

تقديم^(١)

بداية :

إن حياة المجتمعات ليست أحدها متباينة ومنفصلة عن بعضها البعض ، وإنما هي استمرار ، يضع الماضي كل ما حصل عليه من عمله الدائب ، ووجهاده المستمر في صنف هذا الحاضر ، ليستمد منه الكثير من عناصر قوته وحركته ، ووسائل تطوره ، ثم تقدمه بخطى ثابتة ومطمئنة نحو المستقبل الذي يطمح له ، ويصبو إليه.

فمن الطبيعي إذن ، أن نجد لكثير من الأحداث التاريخية ، حتى تلك التي توغلت في أعماق التاريخ ، حتى لا يكاد يظهر لنا منها شيء . نجد لها . آثاراً بارزة ، حتى في واقع حياتنا اليومية الحاضرة ، بل تظهر آثارها في حياة الشعوب ، وفي تصرفاتها ، بل وفي مفاهيمها وعواطفها ، فضلاً عن تأثيرها على الحالة الدينية ، والأدبية ، والعلمية ، والسياسية والاقتصادية ، والعلاقات الاجتماعية ، وغير ذلك.

وإن كان تأثير هذه الأحداث مختلف شمولاً وعمقاً من أمة لأخرى ،

(١) هذا التقسيم عبارة عن ملامح من تقديم كتابنا : «الحياة السياسية للإمام الرضا عليه السلام» ، ونوردها هنا لصلتها المباشرة بموضوع بحثنا هذا ، وحتى لا نضطر إلى إحالة القارئ على ذلك الكتاب.

ومن شعب آخر أيضا.

مهمة التاريخ :

أما مهمة التاريخ ، فهي أن يعكس بدقة وأمانة حياة الأمة في الماضي ، وما مرت به من أوضاع وأحوال ، وما تعرضت له من هزات فكرية ، وأزمات اقتصادية واجتماعية وغيرها.

وهذا يؤكد لنا أهمية التاريخ ، ويبين مدى تأثيره في الحياة ، ويعرفنا سر اهتمام الأمم على اختلافها به تدوينا ، ودرسا ، وبحثا ، وتحقيقا ، وتعليقا. فهي تزيد أن تتعرف من خلال ذلك على بعض الملامح الخفية لواقعها الذي تعيشه.

ولتستغيد منه كلبنة قوية وصلبة لمستقبلها الذي تقدم عليه ، ولتكتشف منه أيضا بعضها من عوامل رقيها وانحطاطها ، ليكون ذلك معينا لها على بناء نفسها بناء قويا وسلينا ، والإعداد لمستقبلها على أساس متينة وقوية وراسخة.

ونحن هل نملك تاريخا :

ونحن أمة تريد أن تحيا الحياة بكل قوتها وحيويتها ، وفاعليتها ، ولكننا في الوقت الذي نملك فيه أغنى تاريخ عرفته أمة ، لا نملك من كتب التاريخ والتراجم ما نستطيع أن نعول عليه في إعطاء صورة كاملة وشاملة ودقيقة عن كل ما سلف من أحداث ؛ لأن أكثر ما كتب منه تتحكم فيه النظرة الضيقية ، وبهيمن عليه التعصب والهوى المذهبي ، ويسير في اتجاه التزلف للحكام.

وأقصد بـ «النظرة الضيقية» عملية ملاحظة الحدث منفصلًا عن جذوره وأسبابه ، ثم عن نتائجه وآثاره .

وبكلمة أوضح وأصرح :

إن ما لدينا هو . في الأكثر . تاريخ الحكم والسلطين ، وحتى تاريخ الحكم هذا ، فإنه قد جاء مشوهاً ومسوخاً ، ولا يستطيع أن يعكس بأمانة وحيدة الصورة الحقيقة لحياتهم ولتصوفاتهم ومواقعهم ؛ لأن المؤرخ كان لا يسجل إلا ما يتوافق مع هوى الحكم ، وينسجم مع ميوله ، ويخدم مصالحه ، مهما كان ذلك مخالفًا للواقع ، ولما يعتقده المؤرخ نفسه ويميل إليه .

ومن هنا ، فإننا لا نفاجأ إذا رأينا المؤرخ يهتم بأمور تافهة وحقيرة ، فيسهل القول في وصف مجلس شراب ، أو منادمة لأمير أو حاكم ، أو يختلق أحدهما ، أو شخصيات لا وجود لها ، ثم يهمل أحدهما خطيرًا ، أو يتجاهل شخصيات لها مكانتها وأثرها العميق في التاريخ ، وفي الأمة ، أو يشوه أمورًا صدرت من الحكم نفسه ، أو من غيره ، أو يحيطها . لسبب أو آخر . بالكتمان ، ويشير حولها حالة من الإيجام والغموض .

دراسة التاريخ :

إذن ، فلا بد من يريد دراسة التاريخ والاستفادة من الكتب التاريخية والتراوية ، من أن يقرأها بحذر ووعي ، وبدقّة وتأمل ، حتى لا يقع في فخ التضليل والتحميم . فلا بد له من أن يفتح عينيه وقلبه على كل كلمة تمر به ، ويحاول قدر المستطاع أن يستنبطها ، ويستخلص منها ما ينسجم مع الواقع ، مما تؤيده الدلائل والشهادات المتسافرة ، ويرفض أو يتوقف في كل ما تلاعبت به

الأهواء ، وأثرت عليه الميول والعصبيات.

وليس ذلك بالأمر اليسير والسهل ، ولا سيما فيما يرتبط بتاريخ الإسلام الأول الذي هبت عليه رياح الأهواء الرخيصة والعصبيات الظلمة ، وعبشت به أيدي الحاقدين ، وابتزت منه رواهـ وصفاءـ إلى حد كبير وخطير.

ماذا نريد :

ونحن بدورنا في كتابنا هذا سوف نحاول استخلاص صورة نقية وواضحة قدر الإمكان عن تاريخ نبينا الأكرم «صلى الله عليه وآله».

ولسوف ينـ اهتمـنا بصـورـةـ أـكـثـرـ وـأـوـفـرـ عـلـىـ إـبعـادـ كـلـ ذـلـكـ الجـانـبـ المـريـضـ منـ النـصـوصـ ،ـ الـجـمـعـوـلـةـ تـارـيخـاـ ،ـ مـعـ أـنـ الـكـثـيرـ مـنـهـ لـاـ يـعـدـوـ أـنـ يـكـوـنـ أـوـهـاماـ وـخـيـالـاتـ ،ـ اـبـتـدـعـهـاـ الـمـحـدـثـوـنـ الـمـغـرـضـوـنـ وـالـقـصـاصـوـنـ الـأـفـاكـوـنـ ،ـ وـأـصـحـابـ الـأـهـوـاءـ وـالـمـتـزـلـفـوـنـ.

ميزات أساسية في تاريخ الإسلام المدون :

نقول ما تقدم بالرغم من أنـاـ قدـ قـلـنـاـ آـنـفـاـ :ـ إـنـاـ عـلـىـ قـنـاعـةـ مـنـ أـنـ تـارـيخـ الإـسـلامـ المـدوـنـ .ـ عـلـىـ مـاـ فـيـهـ مـنـ هـنـاتـ وـنـقـصـ .ـ أـغـنـىـ تـارـيخـ مـكـتـوبـ لـأـيـةـ أـمـةـ مـنـ الـأـمـمـ ،ـ وـهـوـ يـمـتـازـ عـنـ كـلـ مـاـ عـدـاهـ بـدـقـتـهـ وـشـوـلـهـ ،ـ حـتـىـ إـنـكـ لـتـجـدـهـ كـثـيـراـ مـاـ يـسـجـلـ لـكـ الـحـرـكـاتـ ،ـ وـالـلـفـتـاتـ ،ـ وـالـلـمـحـاتـ ،ـ فـضـلـاـ عـنـ الـكـلـمـاتـ وـالـمـوـاـقـفـ وـالـحـوـادـثـ ،ـ بـدـقـةـ مـتـنـاهـيـةـ وـاسـتـيـعـابـ لـاـ نـظـيرـ لـهـ .ـ أـضـفـ إـلـىـ ذـلـكـ :ـ أـنـهـ يـمـلـكـ مـنـ الـآـيـاتـ الـقـرـآنـيـةـ ،ـ ثـمـ مـنـ الـنـصـوصـ الصـحـيـحةـ وـالـصـرـيـحةـ الشـيـءـ الـكـثـيرـ ،ـ مـاـ لـاـ تـجـدـهـ فـيـ أـيـ تـارـيخـ آـخـرـ عـلـىـ الإـطـلـاقـ.

هذا إن لم نقل إن هذا الأمر من مختصات تاريخ الإسلام ، إذا تأكينا أنه ليس بإمكان أي تاريخ أن يثبت من مقولاته إلا النزير اليسير ، ولا سيما في جزئيات الأمور ، وفي التفاصيل والخصوصيات.

وميزة أخرى يمتاز بها تاريخ الإسلام ، وهي أنه يمتلك قواعد ومنطلقات تستطيع أن توفر للباحث المأمونة ، التي يستطيع من خلال سلوكها أن يصل إلى الحقائق التي يريدها ، دقت ، أو جلت.

ولسوف يأتي الحديث عن بعض من ذلك في بعض فصول ما اصططلحنا عليه أنه «المدخل لدراسة السيرة النبوية الشريفة».

البداية الطبيعية لتاريخ الإسلام :

واضح : أن البداية الطبيعية لتاريخ الإسلام ، وأعظم وأهم ما فيه هو سيرة سيد المرسلين محمد «صلى الله عليه وآله الطاهرين».

فلا بد من البدء بها ، ولو ببحث قضایا وأحداث رئيسة فيها ، ليكون ذلك بمثابة خطوة أولى على طريق التصدي لبحوث مستوعبة وشاملة ، من قبل المتخصصين والباحثين ، من ذوي الكفاءات والمهمم العالية.

ولكن ذلك يحتاج إلى تقديم مدخل ، من شأنه أن يعطي انطباعا عاما عن أجواء ومناخات البحث ، فإلى هذا المدخل الذي يشتمل على عدة فصول ..
والله هو الموفق والمسدد ، وهو المستعان ، وعليه التكلان.

القسم الأول

مدخل إلى دراسة السيرة

الباب الأول : تدوين التاريخ بين الدوافع والأهداف

الباب الثاني : تدوين التاريخ .. الآثار والنتائج

الباب الأول

تدوين التاريخ بين الدوافع والأهداف

الفصل الأول : صفات النبي صلى الله عليه وآله

الفصل الثاني : سياسات تستهدف الجذور

الفصل الثالث : أين .. وما هو البديل؟

الفصل الرابع : القصاصون يشققون الناس رسميا

الفصل الأول :

صفات النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ

صفات النبي صلى الله عليه وآله :

المفروض بالنبي . أي نبي كان . أن يمثل النموذج الفذ الذي يريد الله تعالى على الأرض وهو الإنسان ، بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

فهو رجل الفضل ، والعقل ، والكمال ، ومثال الحكمة ، والوقار والجلال. عالم ، حكيم ، تقي ، شجاع ، حازم ، إلى غير ذلك من صفات إنسانية فاضلة ، وكمالات رفيعة.

لا ترى في أعماله أي خلل أو ضعف ، أو ضعة ، ولا في تصرفاته أي تشتت أو تناقض.

وبكلمة : إنه الرجل المعصوم من الخطأ ، المبرأ من الزلل ، أكمل الخلق وأفضليهم ؛ ولأجل ذلك جعل الله تعالى نبينا محمدا «صلى الله عليه وآله» أسوة لبني الإنسان مدى الدهر ، وفرض عليهم أن يقتدوا به في كل شيء حتى في جزئيات أفعالهم ، فقال تعالى :

﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١).

أتري هذا هو الرسول؟! :

ولكننا لو راجعنا الروايات التي يدّعى : أنها تسجل لنا تاريخ نبي الإسلام «صلى الله عليه وآله».»

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

لوجدنا هذا النبي . الذي اصطفاه الله ، واختاره من بين جميع خلقه ، ووصفه جل وعلا في القرآن الكريم بأنه **أَعْلَى خُلُقِ عَظِيمٍ**^(١) والذي هو أشرف الأنبياء والمرسلين ، وأعظم وأكمل رجل وجد على وجه الأرض ، وهو عقل الكل ، ومدبر الكل ، وإمام الكل . لوجدناه رجلا عاجزا ، ومتناقضا ، يتصرف كطفل ، ويتكلم كجاهل ، يرضي فيكون رضاه ميوعة وسخفا ، ويعذب فيكون غضبه عجزا واضطربا ، يحتاج دائما إلى من يعلمه ، ويدبر أموره ، ويأخذ بيده ، ويشرف على شؤونه ، ويحل له مشاكله. الكل أعرف ، وأقوى ، وأعقل منه ، كما أثبتته الواقع المختلقة المزعومة تاريخا وسيرة حياته «صلى الله عليه وآله». وبماذا؟ وكيف نفسر حمل هذا النبي زوجته على عاتقه لتنظر إلى لعب السودان وحده على خدها؟! أو أنها وضعت ذفتها على يده ، وصارت تنظر إلى لعب السودان يوم عاشوراء؟!^(٢).

(١) الآية ٤ من سورة القلم. يحتمل بعض العلماء أن يكون المراد بالخلق : الدين ، أو العادة والسنة العظيمة ، ولكنه خلاف المبادر من هذه العبارة وصرف المعنى إليه يحتاج إلى قرينة كما هو معلوم.

(٢) راجع : صحيح البخاري ج ١ ص ١١١ وج ٢ ص ١٠٠ و ١٧٢ ، وراجع : مسند أحمد ج ٦ ص ٥٦ و ٥٧ و ٨٣ و ٨٥ و ١٦٦ و ١٨٦ و ٢٤٢ و ٢٤٧ و ٢٧٠ وراجع : سنن الترمذى ج ٣ ص ١٩٧ و ١٩٥ و صحيح مسلم ج ٣ ص ٢١ و ٢٢ وراجع : تاريخ عمر بن الخطاب ص ٣٥ وإحياء علوم الدين ج ٢ ص ٤٤ وراجع هومشه ، والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ١٢١ و ١٢٢ والرياض النصرة ج ٢ ص ٣٠٠ والفتوحات الإسلامية لدحلان : ج ٢ ص ٤٦٣ .

ثم هو يترك جيشه لينفرد بزوجته عائشة ، ليسابقها في قلب الصحراء أكثر من مرة ، وفي أكثر من مناسبة ، فتسقبه مرة ، ويسقبها أخرى ، فيقول لها : هذه بتلك ^(١). أضف إلى ذلك : أنه يهوى زوجة ابنه بالتبني ، بعد أن رأها في حالة مثيرة ^(٢) إلى غير ذلك من المرويات الكثيرة جدا التي تتحدث عن تفاصيل في حياته الزوجية ، مما نريأ نحن بأنفسنا عن التفوّه به ، وذكره ، فكيف بمارسته و فعله !!

(١) راجع : صفة الصفة ج ١ ص ١٧٦ و ١٧٧ و ستن أبي داود ج ٣ ص ٢٩ و ٣٠ والمعازى للواقدي ج ٢ ص ٤٢٧ و ستن ابن ماجة ج ١ ص ٦٣٦ وإحياء علوم الدين ج ٢ ص ٤٤ و مسند أحمد ج ٦ ص ٢٦٤ و ١٨٢ و ٣٩ و ١٢٩ و ٢٦١ و ٢٨٠ ، والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٢٩٠ وعيون الأخبار لابن قتيبة ج ١ ص ٣١٥ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٦٣٤ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ١٤٦ عن المواهب وتلبيس إبليس ، وأحمد والنسيائي .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ١٤ ص ١٩٠ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٥٠١ وتفسير البرهان ج ٣ ص ٣٢٥ و ٣٢٦ ، وجمع البيان ج ٨ ص ٣٥٩ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ٣٩٦ وتفسير القمي ج ٢ ص ١٧٢ و ١٧٣ . والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٢١٤ وتفسير غرائب القرآن (مطبوع بهامش جامع البيان) ج ٢١ ص ١٢ و ١٣ والدر المنشور ج ٤ ص ٢٠٢ وفتح القدير ج ٤ ص ٢٨٤ و ٢٨٦ والكشاف ج ٣ ص ٥٤٠ و ٥٤١ والطبقات لابن سعد ط صادر ج ٨ ص ١٠١ وجمع الروايد ج ٩ ص ٢٤٧ ولباب التأويل للحازن ج ٣ ص ٤٦٨ ومدارك التنزيل (مطبوع بهامش الحازن) ج ٣ ص ٤٦٨ والتبيان ج ٣ ص ٣١٢ ونور الثقلين ج ٤ ص ٢٨٠ و ٢٨١ و جامع البيان ج ٢١ ص ٢١٠ .

وبماذا وكيف نفسر أيضاً : أن يرى هذا النبي الرأي ، فتنزل الآيات القرآنية مفتدة لرأيه ، ومصوبة لرأي غيره ، فيقعد ليكفي وينوح على ما فرط منه !!^(١). وكيف نفسر أيضاً ما يروونه عنه ، من أنه مر على سبطاطة^(٢) قوم ، فيبول وهو قائم؟ ثم يكون له شيطان يعتريه . كما هو لغيره من الناس . وكان يأتيه في صورة جبريل ، وقد أعانه الله على شيطانه هذا فأسلم^(٤) . وأن شيطانه خير الشياطين؟^(٥) . ثم شريه للنبيذ والفضيحة؟^(٦).

(١) ستائي مصادر ذلك في غزوة بدر ، فصل الغنائم والأسرى ، حين الحديث حول موضوع : لو نزل العذاب ما نجا إلا ابن الخطاب.

(٢) السبطاطو : المزيلة.

(٣) راجع : المصنف ج ١ ص ١٩٣ وصحيح البخاري ج ١ ص ٣٤ و ٣٥ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١١١ و ١١٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٧١ ومسند أحمد ج ٤ ص ٢٤٦ وج ٥ ص ٤٠٢ و ٣٨٢ و ٣٩٤ والمعجم الصغير ج ١ ص ٢٢٩ وج ٢ ص ٢٦٦ .

(٤) كشف الأستار عن مسند البزار ج ٣ ص ١٤٦ وراجع : مشكل الآثار ج ١ ص ٣٠ و ٣ والمواهب اللدنية ج ١ ص ٢٠٢ والمعجم الصغير ج ١ ص ٧١ وجمع الزوائد ج ٨ ص ٢٦٩ و ٢٢٥ وراجع : المدى إلى دين المصطفى ج ١ ص ١٦٩ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٧١٢ عن مسلم.

(٥) الآلئ المصنوعة ج ١ ص ٣٦٠ .

(٦) (الفضيحة : عصير العنب وكذلك هو شراب يتخذ من التمر من غير أن تمسه النار) راجع : مسند أبي يعلى ج ٤ ص ٤١٨ ونقله في هامشه عن مصادر كثيرة ومسند أحمد ج ٢ ص ١٠٦ والتراييib الإدارية ج ١ ص ١٠٢ عن مسلم ووفاء الوفاء ج ٣ ص ٨٢٢ عن أحمد وأبي يعلى وراجع : صحيح مسلم ج ٦ ص ١٠٥ وسنن

وكونه أحق بالشك من إبراهيم «عليه السلام»؟^(١)

ثم إنه ينسى ما هو من مهماته وشئونه ، مثل ليلة القدر ، وحين يعجز عن تذكرها يأمر الناس بأن يتلمسوها في العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك^(٢). كما أنه لا يحفظ سورة الروم حيدا^(٣).

وينسى أيضا أنه جنب^(٤) إلى غير ذلك مما لا يمكن تتبعه ولا الإحاطة به لكتشه ، مما يزيد في قبحه أضعافا على ما ذكرناه ، مما زخرت به الجامع الحديثية والتاريخية لدى بعض المذاهب الإسلامية المنتشرة في طول البلاد وعرضها.

النسائي ج ٨ ص ٣٣٣ وسنن ابن ماجة ج ٢ ص ١١٢٦ وسنن أبي داود ج ٢ ص ٢١٣ والمصنف للصمعاني ج ٩ ص ٢٢٦ وتيسير الوصول ج ١ ص ٢٧٥ ، وجمع الزوائد ج ٥ ص ٦٤ و ٦٦ و ٦٧ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ٤٤ والبداية والنهاية ج ٥ ص ٣٣١ .

(١) صحيح البخاري ج ٣ ص ٧١ ومسند الإمام أحمد ج ١ ص ٣٢٦ وسنن ابن ماجة ج ٢ ص ١٣٣٥ وتأويل مختلف الحديث ص ٩٧ وصحيح مسلم ج ٧ ص ٩٨ والمدى إلى دين المصطفى ج ١ ص ٧٩ وج ٢ ص ٩١ .

(٢) كشف الأستار عن مسند البزار ج ١ ص ٤٨٥ و ٤٨٤ و جمجم الزوائد ج ٣ ص ١٧٦ و ١٧٥ وج ٧ ص ٣٤٨ .

(٣) الدر المثور ج ٥ ص ١٥٠ عن ابن أبي شيبة ، وأحمد ، وابن قانع ، وراجع : منهال العرفان ج ١ ص ٣٦٠ عن البخاري ، ومسلم. وراجع : حول نسيانه «صلى الله عليه وآله» بعض الآيات في كنز العمال ج ١ ص ٥٣٨ .

(٤) المعجم الصغير ج ٢ ص ١٦ . وراجع : ج ١ ص ١٣٠ حول نسيانه بعض الأسماء.

نعم .. هكذا تشاء الروايات . وكثير منها مدون في الكتب التي يدعي البعض : أنها أصح شيء بعد القرآن . أن تصور لنا أعظم رجل ، وأكرم وأفضل نبي على وجه الأرض !! وهذه هي الصورة التي يستطيع أن يستخلصها من يراجع هذا الركام الهائل من المجموعات ، إذا كان خالي الذهن من الضوابط والمعايير الحقيقة ، والمنطقـات الأساسية ، التي لا بد من التـوفـرـ عليها في دراسة التاريخ . وكذلك إذا كان لا يـعـرـفـ شيئاً مما يجب أن يتـوفـرـ في الشخصية التي يفترض أن تمثل النموذج الفـذـ لإرادة الله تعالى على الأرض . وكذلك إذا كان خالي النفس عن تقديس النص تقديساً ساذجاً وعشـوـائـياً .

هذا التقديس الذي ربما يـرـفعـ هذه المـنـقـولاتـ عن مستواها الحـقـيـقيـ ، وـعـنـ . ولو جـزـئـياـ .

من تـقيـيمـهاـ وـاقـعـياـ وـسـلـيـماـ ، يـعـطـيـهاـ حـجمـهاـ الطـبـيعـيـ في مـيزـانـ الـاعـتـبارـ والـوـاقـعـ .

وـمـاـ هوـ المـبـرـ لـتـقـديـسـ كـهـذـاـ ماـ دـامـ لمـ يـثـبـتـ بـعـدـ أنـ هـذـاـ هوـ كـلـامـ النـبـيـ «ـصـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ وـأـلـهـ»ـ أوـ مـوـقـفـهـ ، أوـ مـنـ صـفـاتـهـ وـشـؤـونـهـ ، وـمـاـ إـلـىـ ذـلـكـ؟ـ!ـ . إـنـ إـعـطـاءـ هـذـهـ الصـورـةـ عـنـ نـبـيـ الإـسـلـامـ الـأـعـظـمـ «ـصـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ وـأـلـهـ»ـ ، وـهـوـ الـقـدـوـةـ وـالـأـسـوـةـ ، لـهـوـ الـخـيـانـةـ الـعـظـمـيـ لـلـتـارـيخـ ، وـلـلـأـمـةـ ، وـلـلـإـنـسـانـيـةـ جـمـعـاءـ ، وـلـاـ زـلـنـاـ نـتـجـرـعـ غـصـصـ هـذـهـ الـخـيـانـةـ ، وـنـخـيـمـ فـيـ ظـلـمـاـتـهـ .

الخطـةـ الـخـبـيـثـةـ :

وـأـمـاـ لـمـاـ كـلـ هـذـاـ الـافـتـرـاءـ عـلـىـ الرـسـوـلـ الـأـكـرمـ «ـصـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآـلـهـ وـأـلـهـ»ـ؟ـ فـعـتـقـدـ :ـ أـنـ

الـأـمـرـ لـمـ يـكـنـ عـفـوـيـاـ ، بلـ كـانـ ثـمـةـ خـطـةـ مـرـسـومـةـ تـهـدـيـ إلىـ

طمس معلم الشخصية النبوية ، والتعتيم على خصائصها الرسالية الفذة ، ليكون ذلك مقدمة لهدم الإسلام من الأساس ، خصوصاً من قبل الحكم الأموي البغيض وأعوانه .
ونذكر هنا : بعض الأمثلة التي تظهر بعض فصول هذه الخطة التي تستهدف الإسلام ورموزه ، وشخصية النبي الأكرم «صلى الله عليه وآلـه» بالذات ، وهي التالية :

سياسات ضدّ النبي صلّى الله عليه وآلـه :

- ١ . إنهم يذكرون عن زيد بن علي بن الحسين «عليهما السلام» ، أنه قال : إنه شهد هشام بن عبد الملك ، والنبي يسبّ عنده ؛ فلم ينكر ذلك هشام ، ولم يغيره ^(١) .
- ٢ . ذكروا في ترجمة خالد بن سلمة المخزومي المعروف بـ«الفأفاء» : أنه كان مرجياً ، ويغضّ علينا ، وأنه كان ينشد بني مروان الأشعار التي هجّي بها المصطفى «صلى الله عليه وآلـه» .
وخلال هذا يروي عنه أصحاب الصحاح الست ما عدا البخاري ! ^(٢) .
- ٣ . إن عمرو بن العاص لم يرض بضرب نصراني يشتم النبي الأعظم

(١) كشف الغمة للإبراهيمي ج ٢ ص ٣٥٢ عن دلائل الحميري ، والكتابي ج ٨ ص ٣٩٥ وتبصير المطالب في أمالى الإمام أبي طالب ص ١٠٨ وقاموس الرجال ج ٤ ص ٢٧٠ .

(٢) راجع : بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ١٠١ وتحذيب التهذيب ج ٣ ص ٩٦ ودلائل الصدق ج ١ ص ٢٩ . وللعلامة المظفر تعليق هنا لا بأس بمراجعةته .

«صلى الله عليه وآلـه»^(١).

٤ . وقد ذكر الكميـت : أنه كان إذا مدح النبي «صلى الله عليه وآلـه» اعـترض عليه جـمـاعة ، ولم يرضـوا بذلك ، فهو يقول :

دـلـني عـنـه رـغـبـة ، وـلـا رـهـبـ
عـنـه إـلـى غـيـرـه ، وـلـو رـفـعـ النـاـ
وـقـيـلـ : أـفـرـطـتـ بـلـ قـصـدـتـ وـلـوـ
إـلـيـكـ يـاـ خـيـرـ مـنـ تـضـمـنـتـ الـأـرـ
جـلـ بـتـفـضـ يـلـكـ اللـسـانـ وـلـوـ
وـلـعـلـ الـكـمـيـتـ رـحـمـهـ اللـهـ قـدـ أـحـسـ أـنـ وـرـاءـ هـذـهـ السـيـاسـةـ أـمـرـاـ عـظـيمـاـ ،ـ حـيـثـ يـقـولـ :

رـضـوا بـخـلـافـ الـمـهـتـدـينـ وـفـيـهـمـ مـخـبـأـةـ أـخـرـىـ تـصـانـ وـتـحـجـبـ
وـلـاـ يـمـكـنـ تـفـسـيـرـ «ـالـمـخـبـأـةـ»ـ الـتـيـ تـصـانـ وـتـحـجـبـ بـأـنـهـاـ تـفـضـيـلـ الـخـلـيفـةـ عـلـىـ الرـسـوـلـ
«ـصـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ ؛ـ لـأـنـ ذـلـكـ لـمـ يـكـنـ مـخـبـأـ ،ـ بـلـ صـرـحـ بـهـ وـلـادـ وـأـعـوـانـ الـأـمـوـيـنـ ،ـ
كـالـحـجـاجـ بـنـ يـوسـفـ ،ـ وـخـالـدـ الـقـسـريـ ،ـ كـمـاـ سـنـرـىـ.

فـلـاـ بـدـ أـنـ تـكـوـنـ هـذـهـ «ـالـمـخـبـأـةـ»ـ هـيـ طـمـسـ دـيـنـ اللـهـ ،ـ وـإـزـالـةـ مـعـالـمـ ،ـ وـتـشـوـيـهـ الصـورـةـ
الـحـقـيقـيـةـ لـنـبـيـ الرـحـمـةـ «ـصـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ ،ـ وـإـزـالـةـ مـعـالـمـ الشـخـصـيـةـ النـبـوـيـةـ بـصـورـةـ نـهاـئـيـةـ مـنـ
أـذـهـانـ النـاسـ.

(١) الاستيعاب (مطبوع بجامش الإصابة) ج ٣ ص ١٩٣ والإصابة ج ٣ ص ١٩٥ عن البخاري في تاريخه.

٥ . حدث مطرّف بن المغيرة : أن معاوية قال للمغيرة في سياق حديث ذكر فيه معاوية ملك أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وأنهم هلكوا فهلك ذكرهم : « وإن أخا هاشم يصرخ به في كل يوم خمس مرات : أشهد أن محمدا رسول الله ، فأي عمل يبقى مع هذا لا ألم لك؟! لا والله ، إلا دفنا دفنا »^(١) . ويقال : إن هذه القضية بالذات هي السبب في إقدام المؤمنون في سنة ٢١٢ هـ على النداء بلعن معاوية ، لولا أنهم أقنعواه بالعدول عن ذلك^(٢) فراجع . ونقول :

إن المغيرة الذي ضرب الزهاء حتى أدمها ، كما عن الإمام الحسن «عليه السلام» لم يكن ذلك الرجل الذي يرجع إلى دين ، أو يهمه أمر ذكر النبي «صلي الله عليه وآله» ؟ فإن حال المغيرة في قلة الدين ومحابية الحق معلوم^(٣) . ولكن «ويل من كفره نمود» ، فإن المغيرة الرجل الدهاهية لم يستطع تحمل جهر معاوية بهذا الأمر ، ورأى فيه محارفة خطيرة ، تحرر معاوية ، وكل من يسير في ركابه إلى أخطار جسام ، لا يمكن التكهن بعواقبها ، فأحب

(١) الموقفيات ص ٥٧٧ وشرح النهج للمعتنلي ج ٥ ص ١٢٩ و ١٣٠ و مروج الذهب ج ٣ ص ٤٥٤ وكشف الغمة للإربيلي ج ٢ ص ٤٤ وكشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين ص ٤٧٤ وقاموس الرجال ج ٩ ص ٢٠ وبحصح الصبغة ج ٣ ص ١٩٣ .

(٢) مروج الذهب ج ٣ ص ٤٥٤ و ٤٥٥ .

(٣) راجع : قاموس الرجال ج ٩ ص ٨٤ .٩٠٠ لتتفق على بعض حالات المغيرة .

المغيرة أن ينسحب بنفسه ليسلم بجلده ، لو كان ثمة ما يخاف منه ، أو لعله أحس في ولده «مطّرف» بعض الإيمان فاتقاه ، وذكر له هذا الأمر بصورة تشنجية ظاهرة.
وخلاصة الأمر : أن المغيرة إنما يهتم بصلاحته الشخصية بالدرجة الأولى ، لا بصلاحه معاوية.

وقد يكون أحس من معاوية : أنه يريد عزله ، وتولية غيره ، أو أنه كانت في نفسه موجدة عليه ، بسبب عزله إياه ، فذكر عنه ما كان أسره إليه ، أو أن ذلك قد كان منه قبل أن يوليه معاوية الكوفة!!

٦ . روى أحمد بن أبي طاهر في كتاب «أخبار الملوك» : أن معاوية سمع المؤذن يقول :
«أشهد أن محمدا رسول الله» فقال :
«لله أبوك يا بن عبد الله ، لقد كتت عالي الهمة ، ما رضيت لنفسك إلا أن يقرن اسمك باسم رب العالمين» ^(١).

فهذا النص يؤيد النص السابق ، ويوضح لنا مدى تبرم معاوية بهذا الأمر ، وأنه يعتبر ذكر رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» في الأذان إنما هو من صنيع رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» نفسه.

أما أن يكون ذلك بمحض خالصه فهو ينافي ما يفخر أو يعترف به معاوية.
٧ . ثم هناك محاولاً تهم الجادة للمنع من التسمي باسم رسول الله «صلى الله

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ١٠ ص ١٠١

عليه وآله» ، وقد نجحوا في ذلك بعض الشيء كما يعلم بالمراجعة ^(١).

٨ . يقول العنزي «سمعت أبا بزرة وقد خرج من عند عبيد الله بن زياد ، وهو مغضب

فقال :

ما كنت أظن أن أعيش حتى أخلف في قوم يعيروني بصحبة محمد «صلى الله عليه وآله».

قالوا : إن محمديّكم هذا الدجاج الخ .. ^(٢).

٩ . وقد رأى مروان أبا أبيوب الأنباري واضعا وجهه على قبر النبي «صلى الله عليه وآله» ، فقال له : أتدرى ما تصنع؟!

فقال أبو أبوب : نعم ، جئت رسول الله «صلى الله عليه وآله» ولم آت الحجر ^(٣).

ما أشبه الليلة بالبارحة :

وها نحن نجد نفس هذا الاتجاه الأموي يتبلور بصورة أصرح وأقبح في نهج بعض الفرق التي تدعى لنفسها قيومة على الإسلام وعلى مقدساته ورموزه ، حيث إنها ما فتئت تعمل على المنع من التبرك بآثار النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله» ، وتجهد في طمس كل الآثار والمعالم الإسلامية ،

(١) راجع : الغدير ج ٦ ص ٣٠٩ عن عمدة القاري ج ٧ ص ١٤٣ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٤٢١ .

(٣) مسند أحمد ج ٥ ص ٤٢٢ ومستدرك الحاكم ج ٤ ص ٥١٥ وتلخيصه للذهبي مطبوع بجامشه ، وصححاه . وجمع الزوائد ج ٤ ص ٢ ووفاء الوفاء ج ٤ ص ١٣٥٩ وشفاء السقام ص ١٢٦ والمنتقى لابن تيمية ج ٢ ص ٢٦٣ . ٢٦١

وإزالتها بطريقة أو بأخرى ، وبمبرر مهما كان سخيفا ، وبلا مبرر .
وتحكم بالكفر على هذا الفريق ، وبالشرك على ذاك ، لا لشيء إلا لأنهم لا
يوافقونهم في المعتقد ، وفي الرأي . وأمر هذه الفرقة أشهر من أن يذكر .

سنة النبي صلى الله عليه وآلـه أم سنة غيره؟!

أما قيمة سنة النبي «صلى الله عليه وآلـه» لدileهم فيووضحها :

١ . أنه حينما أنكر أبو الدرداء على معاوية أكله الربا ، أو شريه بآلية الذهب والفضة ، واحتج عليه بقول رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، أجابه معاوية بقوله : أما أنا فلا أرى به أساسا .

فأخذ أبو الدرداء على نفسه أن لا يسكن معاوية في أرض هو فيها .
وكان ذلك في زمن عمر بن الخطاب ، فلما بلغه ذلك لم يزد على أن أرسل إلى معاوية ينهاه عن فعل ذلك ، ولكنه لم يعنده على ما صدر منه ، ولا عاقبه ، ولا عزله عن عمله ^(١) .

وبالمناسبة فإننا نشير هنا إلى أن أبو الدرداء لم يلتزم بما قطعه على نفسه ، حيث إنه قد ساكن معاوية بعد ذلك ، وصار من أعونه لما تسلط على الناس ، وابتزهم أمرهم .

(١) موتأ مالك ج ٢ ص ١٣٥ . ١٣٦ (المطبوع مع تبوير الحوالك) وسنن البيهقي ج ٥ ص ٢٨٠ وراجع ص ٢٧٨ و ٢٧٧ . وراجع : المصادر التالية : شرح النهج للمعتزلي ج ٥ ص ١٣٠ وسنن النسائي ج ١ ص ٢٧٩ و ٢٧٧ و اختلاف الحديث للشافعي (مطبوع بجامش الأمم) ج ٧ ص ٢٣ ومسند أحمد ج ٥ ص ٣١٩ وصحیح مسلم ج ٥ ص ٤٣ وجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٣٥٠ .

٢ . وكان عثمان قد أحدث الصلاة : في منى أربعا ، ولم يقصرها كما كان يفعل رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، فاعتزل عثمان مرة ، فطلبوـا من على «عليـه السلام» أن يصلـي بالناس ، فقال «عليـه السلام» : إن شئـتم صـلـيت لكم صـلاـة رسول الله «صـلى الله عليه وآلـه» ، يعني رـكـعتـين.

قالـوا : لا ، إـلا صـلاـة أمـير المؤـمنـين . يـعنـون عـثـمـان . أـرـبـعا . فأـبـي ^(١).

٣ . وقال البعض عن الشافعية : والعجب ، منهم من يستحيـز مخالفـة الشافـعي لـنصـ له آخر ، في مـسـأـلة بـخـالـفـه ، ثم لا يـرون مـخـالـفـتـه لأـجـلـ نـصـ رسـولـ اللهـ «صـلى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» ^(٢).

ومـا ذـلـكـ إـلا لأنـ شـائـن رسـولـ اللهـ «صـلى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» لمـ يـكـنـ لـدـىـ هـؤـلـاءـ فـيـ المـسـتـوـىـ الـلـائـقـ بـهـ ، كـمـاـ هوـ ظـاهـرـ.

يـقـولـ أـبـوـ زـهـرـةـ : «وـجـدـنـاـ مـالـكـاـ يـأـخـذـ بـفـتوـاهـمـ (أـيـ الصـحـابـةـ)ـ عـلـىـ أـنـهـاـ مـنـ السـنـةـ ، وـيـواـزنـ بـيـنـهـاـ وـبـيـنـ الـأـخـبـارـ الـمـرـوـيـةـ إـنـ تـعـارـضـ الـخـبـرـ مـعـ فـتـوـيـ الصـحـابـيـ وـهـذـاـ يـنـسـحـبـ عـلـىـ كـلـ حـدـيـثـ عـنـهـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» ، حتـىـ وـلـوـ كـانـ صـحـيـحاـ» ^(٣).

وـإـجـرـاءـ حـكـمـ الـمـتـعـارـضـينـ مـنـ قـبـلـ مـالـكـ بـيـنـ فـتـوـيـ الصـحـابـيـ ، وـبـيـنـ الـحـدـيـثـ عـنـ رسـولـ اللهـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ هوـ الـذـيـ دـفـعـ الشـوـكـانـيـ إـلـىـ مـهـاجـمـةـ كـلـ مـنـ يـعـتـبـرـ أـقوـالـ الصـحـابـةـ حـجـةـ كـقـولـ النـبـيـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ»ـ .

(١) المخلی ج ٤ ص ٢٧٠ وراجع : ذيل سنن البیهقی لابن الترمذی ج ٣ ص ١٤٤ .

(٢) مجموعة الرسائل المنیریة ص ٣٢ .

(٣) ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٥١ . ٢٥٥ وكتاب مالك لأبي زهرة أيضا ص ٢٩٠ .

وآلـه» ، فراجع ما قاله في هذا المورد إن شئت ^(١).

وقد ذكرنا في كتابنا : «الحياة السياسية للإمام الحسن عليه السلام» ، طائفة من النصوص الدالة على أنهم يرون للصحابة حق التشريع.

ويرى بعض الصحابة أن هذا حق لهم ^(٢).

وسيأتي بعض من ذلك في فصل : معايير لحفظ الانحراف.

بغض قريش لرسول الله صلى الله عليه وآلـه :

وقد رأينا قريشا ، رغم تظاهرها بالإسلام ، لم تزل تكن الحقد والبغض لرسول الله «صـلى الله عـليـه وآلـه» ؟ باستثناء أفراد قليلين منهم.

وقد ظهر ذلك جليا واضحا حينما حاول «صـلى الله عـليـه وآلـه» أن ينصـبـ عـلـيـا إـمامـا في حـجـة الـودـاع ، في مـنـي أوـ فيـ عـرـفـاتـ.

وقد روـيـ بـأسـانـيدـ صـحـيـحةـ : أنـ النـاسـ قدـ تـرـكـوهـ بـسـبـبـ ذـلـكـ ، وـصـارـحـهـ بـقـوـلـهـ : ماـ بـالـ شـقـ الشـجـرـةـ الـتـيـ تـلـيـ رـسـوـلـ اللهـ «صـلىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ أـبـغـضـ إـلـيـكـمـ مـنـ الشـقـ الـآـخـرـ .
^(٣)

(١) ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٥٤ . ٢٥٥ عن إرشاد الفحول للشوكتاني ص ٢١٤ .

(٢) راجع : الحياة السياسية للإمام الحسن «عليـهـ السـلامـ» ص ٩٠ . ٨٦ .

(٣) راجع على سبيل المثال : الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان (ط مؤسسة الرسالة) ج ١ ص ٤٤٤ ومسند أحمد ج ٤ ص ١٦ والمجمع الكبير للطبراني ج ٥ ص ٥٢٠ . ٥٠ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ٤ ص ٢٠٦ وجمع الزوائد ج ١٠ ص ٤٠٨ عن أحمد عن ابن ماجة بعضه ، وكنز العمال ج ١٠ ص ٣٠٥ عن الدارمي ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، ومسند الطيالسي ص ١٨٢ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٩ عن أحمد.

وقد حصل ذلك والنبي «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» راجع من مكة إلى المدينة ؛ فراجع ذلك في كتابنا : «الغدير والمعارضون» إن شئت.

ال الخليفة الأموي أفضل من رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

وكان من سياسات الأمويين تفضيل الخليفة الأموي على رسول الله «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، يقول الجاحظ :

١ . «فاحسب أن تحويل القبلة كان غلطا ، وهدم البيت كان تأويلا ، واحسب ما روی من كل وجه : أنهم كانوا يزعمون : أن خليفة المرء في أهله أرفع عنده من رسوله إليهم»^(١).

٢ . ويقول أيضاً عن بني هاشم : «ولم يجعلوا الرسول دون الخليفة»^(٢). أي كما فعله الأمويون.

٣ . قال الجاحظ : خطب الحجاج بالكوفة ، فذكر الذين يزورون قبر رسول الله «صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» بالمدينة ، فقال : تبا لهم ، إنما يطوفون بأعواد ورمة بالية. هلا طافوا بقصر أمير المؤمنين عبد الملك؟

ألا يعلمون : أن خليفة المرء خير من رسوله؟.

يقول الميرد : إن ذلك مما كفرت به الفقهاء الحجاج.

وأنه إنما قال ذلك والناس يطوفون بالقبر. وهذه القضية معروفة ومشهورة^(٣).

(١) رسائل الجاحظ ج ٢ ص ١٦.

(٢) آثار الجاحظ ص ٢٠٥.

(٣) راجع : النصائح الكافية ص ٨١ عن الجاحظ ، والكامن في الأدب ج ١ ص ٢٢٢

٤ . وكتب الحجاج إلى عبد الملك : «إن خليفة الرجل في أهله أكرم عليه من رسوله إليهم ، وكذلك الخلفاء يا أمير المؤمنين أعلى منزلة من المرسلين» ^(١) .

٥ . قال خالد بن عبد الله القسري ، وذكر النبي «صلى الله عليه وآله» : أيهما أكرم رسول الرجل في حاجته ، أو خليفته في أهله ، يعرض : أن هشاما خير من النبي «صلى الله عليه وآله» ^(٢) .

٦ . ويقول خالد القسري أيضا : والله لأمير المؤمنين أكرم على الله من أنبيائه «عليهم السلام» ^(٣) .

٧ . وزعم خالد القسري أيضا : أن عبد الله بن صيفي سأله هشاما ، فقال : يا أمير المؤمنين ، أخليفتك في أهلك أحب إليك وأثر عندك ، أم رسولك؟!

ط النهضة بمصر ، وشرح النهج للمعتزي ج ١٥ ص ٢٤٢ والبداية والنهاية ج ٩ ص ١٣١ وسنن أبي داود ج ٤ ص ٢٠٩ والعقد الفريد ج ٥ ص ٥١ والاشتقاق ص ١٨٨ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ٧ والإسلام ج ٤ ص ٣١٣ . وفيه أن ذلك هو سبب خروجهم مع ابن الأشعث ، وراجع تهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ وبمحض الصبغة ج ٥ ص ٢٩١ و ٣١٩ و ٣٣٨ عن العقد الفريد ، وعن كتاب افتراق بنى هاشم وعبد شمس للجاحظ .

(١) العقد الفريد ج ٢ ص ٣٥٤ وج ٥ ص ٥١ وراجع ص ٥٢ وراجع : البداية والنهاية ج ١٩ ص ١٣١ وتهذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ وبمحض الصبغة ج ٥ ص ٣١٧ .

(٢) الأغاني ج ١٩ ص ٦٠ .

(٣) الأغاني ج ١٩ ص ٦٠ وراجع : تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٨٢ .

قال هشام : بل خليفي في أهالي.

قال : فأنت خليفة الله في أرضه وخلقه ، ومحمد رسول الله «صلى الله عليه وآله» إليهم؟ فأنت أكرم على الله منه.

فلم ينكر هذه المقالة من عبد الله بن صيفي ، وهي تضارع الكفر. انتهى كلام خالد

.^(١)

٨ . وقد ادعى الحاجاج : «أن خبر السماء لم ينقطع عن الخليفة الأموي» ^(٢).
وكان الحاجاج يرى : أن عبد الملك بن مروان معصوم ^(٣) ، بل كان يرى نفسه : أنه لا يعمل إلا بوحي من السماء وذلك حينما أخبروه : أن أم أيمن تبكي لانقطاع الوحي بهوت رسول الله «صلى الله عليه وآله» ^(٤).

ولا عجب بعد هذا إذا عرفنا أن البعض يقول : إن من خالف الحاجاج فقد خالف

الإسلام ^(٥).

على خطى الحاجاج :

والذي يلفت نظرنا هنا : أننا نجد الوهابيين ينفذون السياسات الأموية

(١) الأخبار الطوال ص ٣٤٦.

(٢) تحذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢.

(٣) العقد الفريد ج ٥ ص ٢٥.

(٤) تحذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٣ ، وراجع : الإمام الصادق والمذاهب الأربعة ج ١ ص ١١٥.

(٥) لسان الميزان ج ٦ ص ٨٩.

هذه بأمانة ودقة حتى إن زعيمهم محمد بن عبد الوهاب يقول عن النبي «صلى الله عليه وآله» : «إنه طارش».

وبعض أتباعه يقول بحضرته ، أو يلجه فيرضى : عصاى هذه خير من محمد ، لأنه يتتفع بها في قتل الحية والعقرب ، ونحوها ، ومحمد قد مات ، ولم يبق فيه نفع ، وإنما هو طارش ^(١) .

نظرة الأميين إلى الحرم والكعبة :

أما بالنسبة إلى رأيهم في الكعبة ، وزمزم ، ومقام إبراهيم وغيرها من المقدسات ، فذلك أوضح من الشمس وأبين من الأمس ، ويتبين ذلك من النصوص التالية :

١. كان خالد القسري قد أخذ بعض التابعين ، فحبسه في دور آل الحضرمي بمكة ، فأعظم الناس ذلك وأنكروه ، فخطب ، فقال : قد بلغني ما أنكرتكم من أحذني عدو أمير المؤمنين ومن حاربه.

والله ، لو أمرني أمير المؤمنين أن أنقض هذه الكعبة حمراً لنقضتها.

والله ، لأمير المؤمنين أكرم على الله من أنبيائه «عليهم السلام»^(٢).

٢ . قال المدائني : كان خالد يقول : لو أمرني أمير المؤمنين لنقضت

(١) كشف الارتياب ص ١٣٩ عن خلاصة الكلام ص ٢٣٠ والطارش هو : الرسول في الحاجة.

(٢) الأغانى ج ١٩ ص ٢٠ وراجع : تهدىب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٨٢.

الكعبة حجرا حجرا ، ونقلتها إلى الشام ^(١).

٣ . وأعظم من ذلك وأشد خطرًا ، وأعظم حراء على الله عز وجل : أن الحجاج لم يكتف في حرثه لابن الزبير برمي الكعبة بأحجار المنجنيق ، حتى رماها . والعياذ بالله . بالعذرية أيضاً لعنه الله وأخزاه ^(٢).

٤ . كما أن الوليد بن يزيد الأموي قد أندى مجوسيًا ليبني على الكعبة مشربة للخمر .
كما وذهب في عهد هشام إلى مكة ومعه خمر ، وقبة ديباج على قدر الكعبة ، وأراد
أن ينصب القبة على الكعبة ، ويجلس فيها ، فخوفه أصحابه من ثورة الناس ، حتى امتنع
^(٣) .

٥ . وتقدم قول الجاحظ : أن هاشما تفخر على بني أمية بأنهم لم يهدموا الكعبة ^(٤).
 وأنهم : «أعادوا على بيت الله بالهدم ، وعلى حرم المدينة بالغزو ، فهدموا الكعبة ،
واستباحوا الحرمة .. الخ ..» ^(٥) .

مقام إبراهيم عليه السلام :

وقد روى عبد الرزاق عن الثوري ، عن مغيرة ، عن أبيه ، قال : رأيت

(١) الأغاني ج ١٩ ص ٥٩.

(٢) عقلاء المخانين ص ١٧٨ والفتح لابن أعشن ج ٢ ص ٤٨٦.

(٣) بحث الصباغة ج ٥ ص ٣٤٠ عن الطبرى والأغاني.

(٤) آثار الجاحظ ص ٢٠٥.

(٥) رسائل الجاحظ ج ٢ ص ١٦ .

الحجاج أراد أن يضع رجله على المقام . مقام إبراهيم . فيزجره عن ذلك محمد بن الحنفية ، وبنهاه عن ذلك .

أضاف الزمخشري : أن ابن الحنفية قال : «والله ، لقد كنت عزمت إن أرادي أن أحذب عنقه فأقطعها» ^(١) .

زمزم أم الخنافس :

قال الأصمسي : قال أبو عاصم النبيل : ساق خالد (أبي القسري) ماء إلى الكعبة ؛ فنصب طستا إلى جانب زمم ، ثم خطب ، فقال : قد جئتكم بماء العادية ، وهو لا يشبه أم الخنافس ، يعني زمم ^(٢) .

وقال خالد القسري لعامله ابن أمي : أيما أعظم ، ركيتنا أم زمم؟
فقال له : أيها الأمير ، من يجعل الماء العذب النقاو مثل الملح الأجاج؟!
وكان يسمى زمم : أم الجعلان ^(٣) .

بين الخليفة الأموي وإبراهيم الخليل :

وقال أبو عبيدة : خطب خالد (أبي القسري) يوما ، فقال : إن إبراهيم خليل الله استسقى ماء فسقاوه الله ملحا أجاجا .
وإن أمير المؤمنين استسقى الله ماء فسقاوه عذبا نقاحا ^(٤) .

(١) المصنف للصنعاني ج ٥ ص ٤٩ وربيع الأول ج ١ ص ٨٤٣ وطبقات ابن سعد ج ٥ ص ٨٤ .

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ٥ ص ٨٢ .

(٣) الأغاني ج ١٩ ص ٥٩ .

(٤) الأغاني ج ١٩ ص ٦٠ .

الحج إلى صخرة بيت المقدس :

ويذكر المؤرخون أنه : حين استولى ابن الزبير على مكة والحرج بادر عبد الملك بن مروان إلى : «منع الناس من الحج ، فضج الناس ، فبني القبة على الصخرة ، والجامع الأقصى ؛ ليشغلهم بذلك عن الحج ، ويستعطف قلوبهم ، وكانوا يقفون عند الصخرة ، ويطوفون حولها كما يطوفون حول الكعبة ، وينحررون يوم العيد ، ويحلقون رؤوسهم» ^(١).

وقد قال عبد الملك عن الصخرة : هذه صخرة الرحمن التي وضع عليها رجله ^(٢).

وكان ابن مسعود ، وعائشة ، وعروة بن الزبير ، وابن الحنفية ، وابن عمر ، ينكرون ما يقوله أهل الشام عن الصخرة ، من أن الله وضع قدمه عليها ^(٣).

فذكر ابن مسعود هنا وهو إنما توفي في خلافة عثمان ، يشير إلى أن أهل الشام الذين رياهم معاوية ، كانوا يقولون بهذه المقالة في وقت متقدم جدا ، حتى اضطر هؤلاء الأعلام إلى الإعلان عن إنكارهم لهذا الأمر ، بما فيهم ابن مسعود.

(١) البداية والنهاية ج ٨ ص ٢٨٠ و ٢٨١ وراجع : الأنس الجليل ج ١ ص ٢٧٢ وتاريخ العقوبي ج ٢ ص ١٦١ وما ثر الأنفاف ج ١ ص ١٢٩ وحياة الحيوان الكبرى ج ١ ص ٦٦ والستة قبل التدوين ص ٥٠٢ ٥٠٦.

(٢) التوحيد وإثبات صفات الرب ص ١٠٨ .

(٣) الأُباضية ، عقيدة ومذهبها ص ٩٨ .

وقد اعترف البعض ببناء عبد الملك بن مروان لقبة الصخرة ، لكنه زعم : أن ذلك قد كان لأجل أنه رأى عظم قبة القمامنة وهيئتها ، فخشى أن تعظم في قلوب المسلمين ^(١).
ولكنه كما ترى تأويل بارد ، وتخيل فاسد ، إذ لما ذا احتار قبلة اليهود لإزالة ذلك من قلوب المسلمين؟!

ولماذا لا يختص ذلك ببيت المقدس دون سواه؟
ولماذا منع الناس من الحج إلى الكعبة؟
ولماذا الطواف ، والنحر ، والحلق ، والوقوف ، الخ؟!
ثم لماذا تحويل القبلة عن الكعبة إلى بيت المقدس على الظاهر ، كما سنرى؟! ولماذا؟
ولماذا؟

تحويل القبلة :

ثم إنهم قد حولوا قبلة المسلمين ، كما ينص عليه الجاحظ.
والظاهر هو : أنهم قد حولوها إلى بيت المقدس تجاه الصخرة ، التي هي قبلة اليهود ،
كما ربما يقتضيه ما تقدم.

قال الجاحظ : «.. حتى قام عبد الملك بن مروان ، وابنه الوليد ، وعاملهما الحجاج ،
ومولاهم يزيد بن أبي مسلم ، فأعادوا على البيت بالهدم ، وعلى حرم المدينة بالغزو ،
فهدموا الكعبة ، واستباحوا الحرمة ، وحولوا قبلة واسط».

(١) أحسن التقاسيم ص ١٥٩

إلى أن قال :

«.. فاحسب : أن تحويل القبلة كان غلطا ، وهدم البيت كان تأويلا ، واحسب ما رروا من كل وجه : أنهم كانوا يزعمون .. الخ» ..^(١).
ويقول الجاحظ أيضا : «وتغتر هاشم بأنهم لم يهدموا الكعبة ، ولم يحولوا القبلة ، ولم يجعلوا .. الخ ..^(٢).

ومما يدل على تحويل قبلة واسط أيضا : أن أسد بن عمرو بن جاني ، قاضي واسط ، «قد رأى قبلة واسط رديئة ، فتحرف فيها ، فاكلهم بالرفض»^(٣) ، فأخبرهم أنه رجل مرسل من قبل الحكام ليتولى قضاء بلدتهم.

ونقول :

أولا : إن الظاهر هو أن تحويل القبلة كان إلى صخرة بيت المقدس ، التي جعل الحج أولا إليها ، بعد أن منع الحج إلى مكة والكعبة. كما تقدم.
بل لقد ادعى البعض : أن القبلة أساسا قد كانت قبل المحرفة إلى الصخرة^(٤).
وثانيا : إنه يظهر من قصة قاضي واسط : أن غير الشيعة قد قبلوا بالأمر الواقع ، وحرروا على ما يريدون الحكام ، والشيعة وحدهم هم الذين رفضوا

(١) رسائل الجاحظ ج ٢ ص ١٦ .

(٢) آثار الجاحظ ص ٢٠٥ .

(٣) نشور المحاضرات ج ٦ ص ٣٦ وتاريخ بغداد ج ٧ ص ١٦ .

(٤) راجع : الكشكوك للبهائي ط مصر ص ٩٨ وتاريخ الخميس ج ١ ص ٣٦٧ والسيرة الخلبية ج ٢ ص

. ١٣٠

ذلك ، حتى أصبح تحرى القبلة مساوياً للاتهام بالرفض.

وثالثاً : لعل تحويل القبلة إلى بيت المقدس يفسر لنا ما ورد من استحباب التيسير لأهل العراق خاصة ، وهم الذين كان الحجاج يحكمهم من قبل بنى أمية. أي ليكونوا أقرب إلى الكعبة حينئذ.

غير أن أئمة أهل البيت «عليهم السلام» لم يتمكنوا من الجهر والتصريح بهذا الأمر ، فأشاروا إليهم باستحباب التيسير ، ثم لما كانوا يسألونهم عن السبب في ذلك تراهم يبررونها بما يبعد الشبهات عنهم ^(١).

ولكن ذلك ، فيما يظهر لم يدم طويلاً ، فقد التفت خصوم الشيعة إلى ذلك ، ولذا تراهم يتهمون كل من يتحرى القبلة بالرفض ، كما تقدم.

تؤييلات سقية :

يقول البعض : إن السر في استحباب التيسير هو أن علامات القبلة لأهل العراق لم تكن كافية لتعيينها بدقة ، بحيث تجعل التوجّه إلى سمت شخص الكعبة ، فكان استحباب التيسير مكملاً لتلك العلامات.

ولكن هذا مرفوض ، ولا يمكن قبوله ، إذ إنه لو صح هذا لوجب الحكم بوجوب التيسير لا استحبابه.

وقال بعض آخر : إن السر في ذلك هو أن سعة الحرم من أحد جوانبه أزيد من الجوانب الأخرى.

ونقول :

(١) راجع : وسائل الشيعة كتاب الصلاة ، أبواب القبلة.

أولاً : إنه إذا كان اللازم هو التوجه إلى شخص الكعبة ، فإن سعة الحرم وضيقه لا أثر له في شيء من ذلك.

ثانياً : ولو سلمنا : أن المطلوب هو التوجه إلى الحرم ، فإن سعته من أحد الجوانب ليست بمقدار يستحب معه التيسير الموجب للابعاد عنه مئات الأميال أو أكثر أو أقل.

كعبة المตوكل في سامراء :

وبالمناسبة فها هو الخلف العباسى يقتدى بذلك السلف الأموي ، فإن الخليفة المتكىل ، الذي استحق من البعض لقب «محى السنة» قد اقتدى بسلفه الأموي ، فبني في سامراء كعبة ، وجعل طوافا ، واتخذ مني وعرفات ، حتى يحج إليها أمراء جيشه ، ولا يفارقوه^(١).

الحجاج والقرآن :

عن سلمة بن كهيل قال : «اختلفت أنا وذر المريهي (من عباد أهل الكوفة ، ومن رجال الصحاح الست) في الحجاج ، فقال : مؤمن ، وقلت : كافر.

قال الحكم : وبيان حجته ما أطلق فيه مجاهد بن جبير فيما حدثناه من طريق أبي سهل أحمد القطان ، عن الأعمش قال : والله ، لقد سمعت الحجاج بن يوسف يقول : يا عجبا من عبد هذيل (يعني عبد الله بن مسعود) يزعم

(١) راجع : أحسن التقاسيم ص ١٢٢ - ١٢٣ . ولكن يحتمل أن يكون المقصود هو المعتصم العباسى ، فإن في عبارة المقدسي بعضا من الإبهام . وسواء كان المتكىل هو الذي فعل ذلك أو المعتصم ، فإن النتيجة واحدة .

أنه يقرأ قرآننا (أو قال : يزعم أن قرآنها) من عند الله .
والله ، ما هو إلا رجز من رجز الأعراب ، والله لو أدرك عبد هذيل لضررت عنقه» .
وزاد ابن عساكر وغيره : «ولأخلين منها (أي من قراءة ابن مسعود) المصحف ولو
بصلع خنزير ، أو لأحکمنها من المصحف ، ولو بصلع خنزير» .
وقد استفطع ابن كثير هذا الكلام من الحاج ، فراجع البداية والنهاية ^(١) .

الخليفة أموي يتقمّن من المصحف :

ويذكر المؤرخون : أن الخليفة الأموي الوليد بن يزيد لعنه الله ، قرأ ذات يوم :
﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَارٍ عَنِيدٍ ، مِنْ وَرَائِهِ جَهَنَّمُ ..﴾^(٢) ، فرمى المصحف بالنشاب ،
وهو يقول :

تَهَدِّدِنِي بِجَهَنَّمَ فَهَا أَنَا ذاك جَبَارٌ عَنِيدٌ
إِذَا مَا جَئْتَ رِبِّكَ يَوْمَ حَشْرٍ فَقُلْ يَا رَبِّ خَرَقْنِي الْوَلِيدُ^(٣)

(١) البداية والنهاية ج ٩ ص ١٢٨ عن أبي داود وابن أبي خيثمة ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ٦٥٦ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس المجلد والصفحة وتحذيب تاريخ دمشق ج ٤ ص ٧٢ والغدير ج ١٠ ص ٥١ عنهم ، وراجع : بحث الصباغة ج ٥ ص ٣١٧ .

(٢) الآيات ١٥ و ١٦ من سورة إبراهيم .

(٣) راجع : بحث الصباغة ج ٥ ص ٣٣٩ وج ٣ ص ١٩٣ والحور العين ص ١٩٠ ومروج الذهب ج ٣ ص ٢٢٦ ، والأغاني ط دار إحياء التراث ج ٧ ص ٤٩ .

لا يجرؤ الناس على الصلاة :

ولا نجائز إذا قلنا : إنه في عهد الخلفاء الذين سبقو خلافة علي أمير المؤمنين «عليه السلام» ، قد كانت السيطرة والهيمنة لتلك الفئة التي لم تكن تقيم للدين وزنا . وأصبح الجو العام هو جو الاستهزاء والسخرية بالدين وبالمتدينين ، مع عدم اهتمام ظاهر من السلطات بردع هذا الفريق من الناس ، ومكافحتهم لأسباب مختلفة . وكشاهد على ذلك نذكر :

أن حذيفة بن اليمان ، يقول : «ابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سرا»^(١) . مع أن حذيفة كان صحابياً جليلًا ، وكان من كبار القواد الذين كان لهم دور هام في فتوحات بلاد فارس ، وقد توفي في أوائل خلافة الإمام علي ، أمير المؤمنين «عليه السلام» ، أي بعد البيعة له «عليه السلام» بالخلافة بأربعين يوماً على ما قيل . فإذا كان أمثال حذيفة لا يستطيعون الإعلان بصلاتهم ، مما ظنك بالأعم الأغلب من الناس الذين لم يكن لهم مقام ولا مكانة حذيفة ونفوذه؟!.

ما هو إلا ملك ! :

ويذكر ابن شبة : «أن شريح بن الحارث النميري ، الذي كان عامل

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٩١ وصحيح البخاري ج ٢ ص ١١٦ .

رسول الله «صلى الله عليه وآلها» على قومه ، ثم عامل أبي بكر ، فلما قام عمر (رض) أتاه بكتاب رسول الله «صلى الله عليه وآلها» ، فأخذه ووضعه تحت قدمه ، وقال : لا ، ما هو إلا ملك ، انصرف» ^(١).

التحالف على هدم الإسلام :

وآخر نص نذكره في هذا السياق : هو ما ذكره الزمخشري ، من أن أمويا وأنصاريا تفاحرا ؛ فذكر له الأموي الأمويين الذين توفي النبي «صلى الله عليه وآلها» وهم عمال له. فقال الأنصاري : صدقت ، ولكنهم حالفوا أهل الردة على هدم الإسلام. فكأنما ألقمه حجرا ^(٢).

غيض من فيض :

كان ما تقدم من النصوص غيضا من فيض ، مما يدل على رأي واعتقاد وسياسة الحكام تجاه الإسلام ، ورموزه ، ومقدساته. وتجاه الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآلها». ولكنها ليس هو كل شيء ، فشمة نصوص باللغة الكثرة تدل على ذلك أو تشير إليه. وحيث إن استيعابها خارج عن حدود الطاقة ، فإننا نكتفي بما أوردناه

(١) تاريخ المدينة لابن شبة ، المجلد الأول ص ٥٩٦.

(٢) ربيع الأبرار ج ١ ص ٧٠٩ . ٧٠٨

لنتنقل في بحثنا إلى ما يزيد الحقيقة وضوحا ، ويستكمل ملامح الصورة التي أريد طمسها ، بطريقة أو بأخرى ، ولسبب أو لآخر.

فنقول :

الدّوافع والأهداف :

وأما لماذا يحاولون النيل من المقدسات الإسلامية ، وبالأخص من شخصية الرسول

الأعظم «صلى الله عليه وآله» ، والحط من كرامته ، فلعل ذلك يعود إلى الأمور التالية :

١ . الكيد السياسي الأموي ضد الهاشميين ، خصومهم قديماً وحديثاً ، بما فيهم النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه ، والذي أصبح هو مصدر العزة والشرف والمجد لكل أحد ، ولا سيما الهاشميين.

٢ . تبرير كل انحرافات وتفاهات الهيئة الحاكمة ، والتقليل من بشاعة ما يرتكبونه من موبقات في أعين الناس.

على اعتبار : أنه ليس ثمة فواصل كبيرة بين مواقف وتصرفات هؤلاء ، وبين تصرفات ومواقف الرجل الأول والمثال ، فهي وإن اختلفت كمية وشكلًا ، ولكنها لا تختلفمضموناً وهدفاً.

٣ . إرادة دفن هذا الدين ، والقضاء عليه نهائياً ، ما دام أنه يضر بمصالحهم ، ويقف في وجه شهواتهم ، وأهوائهم وما رجحهم ، إلا في الحدود التي لا تضر في ذلك كله ، بل تبرره وتقويه ، وترفعه وتنميته.

٤ . الحصول على بعض ما يرضي غرورهم ، ويفك شوكتهم وعزهم ، ويظهر قوتهم وجبروتهم.

٥ . عدم وجود قناعة كافية لدى الكثيرين منهم بأنّ محمداً «صلى الله عليه وآلـه» نبي مرسـل حقـاً ، وقد صـرـح بذلك أمـير المؤمنـين «عليـه السلام» في بعض كلامـه ، حيث يقول : «.. إنـ العرب كـرهـت أمرـ محمدـ «صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» وـحسـدـتهـ عـلـىـ ماـ آتـاهـ اللهـ منـ فـضـلـهـ ، وـاستـطـالـتـ أـيـامـهـ حـتـىـ قـدـفـتـ زـوـجـتـهـ ، وـنـفـرـتـ بـهـ نـاقـتـهـ ، مـعـ عـظـيمـ إـحـسـانـهـ إـلـيـهـ ، وـوجـسـيـمـ مـنـنـهـ عـنـدـهـ ، وـأـجـمـعـتـ مـذـكـانـ حـيـاـ عـلـىـ صـرـفـ الـأـمـرـ عـنـ أـهـلـ بـيـتـهـ بـعـدـ مـوـتـهـ ، وـلوـ لـأـنـ قـرـيـشـاـ جـعـلـتـ اـسـمـهـ ذـرـيـعـةـ إـلـىـ الرـيـاسـةـ ، وـسـلـّمـاـ إـلـىـ العـزـ وـالـإـمـرـةـ ، لـمـ عـبـدـتـ اللهـ بـعـدـ مـوـتـهـ يـوـمـاـ وـاحـدـاـ ، وـلـارـتـدـتـ فـيـ حـافـرـتـهـ ، وـعـادـ قـارـحـاـ جـذـعاـ ، وـبـازـلـهاـ بـكـراـ ، ثـمـ فـتـحـ اللهـ عـلـيـهـ الـفـتوـحـ ، فـأـثـرـتـ بـعـدـ الـفـاقـةـ ، وـتـمـولـتـ بـعـدـ الـجـهـدـ وـالـمـخـصـةـ ، فـحـسـنـ فـيـ عـيـونـهـ مـنـ إـلـيـسـلـامـ مـاـ كـانـ سـمـجاـ ، وـثـبـتـ فـيـ قـلـوبـ كـثـيرـ مـنـهـاـ مـاـ كـانـ مـضـطـرـيـاـ ..»^(١). وهو أيضاً ما عبر عنه يزيد الفجور والخمور صراحة بقوله ، حين تمثل بـشـعـرـ ابنـ الزـبـعـرـيـ :

لـعـبـتـ هـاشـمـ بـالـمـلـكـ فـلـاـ خـبـرـ جـاءـ وـلـاـ وـحـيـ نـزـلـ

وـقـدـ غـنـيـ اـبـنـ عـائـشـةـ هـذـهـ أـبـيـاتـ أـمـامـ الـوـلـيدـ ، فـقـالـ لـهـ :
أـحـسـنـتـ وـالـلـهـ ، إـنـيـ لـعـلـىـ دـيـنـ اـبـنـ الزـبـعـرـيـ يـوـمـ قـالـ هـذـاـ الشـعـرـ^(٢).

وـقـالـ الـوـلـيدـ بـنـ يـزـيدـ :

(١) راجـعـ : شـرـحـ النـهـجـ لـلـمـعـتـلـيـ جـ ٢٠ صـ ٢٩٩.

(٢) تـارـيـخـ الـأـمـمـ وـالـمـلـوـكـ جـ ٦ صـ ٣٣٧ وـبـحـجـ الصـبـاغـةـ جـ ٣ صـ ١٩٤.

تلعّب بالخلافة هاشمي بلا وحـي أتـاه ولاكتـاب
 فـقل للـه يـعنـي طـعامـي وـقـل للـه يـعنـي شـرـابـي ^(١)
 وقال بعد أن ذكر الخمر :

فلـقة دـأيـقـنـتـ أـنـي غـير مـخـلـوق لـنـار
 سـأـرـوض النـاسـ حـتـى يـركـبـوا(...)^(٢) الحـمـار
 ذـرـوا مـن يـطـلـبـ الجـنـةـ يـسـعـى لـتـبـارـ^(٣)

٦ . هذا كله ، بالإضافة إلى حقد دفين على الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» ، وبغض حقيقي له ، بسبب ما فعله بآبائهم ، وإنواعهم ، وعشائرهم ، الذين حاربوا الإسلام وكادوه بكل ما قدروا عليه.

وقد ظهر ذلك منهم بصورة واضحة حينما أراد «صلى الله عليه وآله» أن يصرح بإمامـة أخـيه ، ووصـيه ، وابـن عـمه عـلي «عليـه السـلامـ» ، ويأخذـ الـبيـعةـ لـهـ منـهـمـ ، فـقالـ لـهـ
 «صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» حينـئـذـ :

«ما بال شق الشجرة التي تلي رسول الله أبغض إليـكـمـ منـ الشـقـ الآـخـرـ». حـسـبـماـ
 قدـمنـاهـ عنـ قـرـيبـ فيـ الصـفـحةـ ٣ـ٤ـ منـ هـذـاـ الـكـتابـ.

(١) الحور العين ص ١٩٠ ومروج الذهب ج ٣ ص ٢١٦ وبمحج الصباغة ج ٥ ص ٣٣٩ وج ٣ ص ١٩٤
 والبيت الثاني مقبس من بيت قاله أبو بكر بن أبي قحافة ، وستأتي الإشارة إليه إن شاء الله في فصل ما بين بدر وأحد.

(٢) هناك كلمة يقبح التتصريح بها ، وهي اسم ذكر الرجل.

(٣) الحور العين ص ١٩١ . ١٩١ . والأغاني ط دار إحياء التراث ج ٧ ص ٤٦ .

الفصل الثاني :

سياسات تستهدف الجذور

الأسوة والقدوة :

إن من المقبول والمسلم به لدى الجميع ، نظرياً على الأقل : أن قول النبي «صلى الله عليه وآله» ؛ وفعله ، وتقريره حجة ، ودليل على الحكم الشرعي ، وقد قال تعالى : ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾^(١).

وقال : ﴿وَمَا آتَكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾^(٢).

وذلك يعني : أنه لا بد من تبع أقواله ، وأفعاله وموافقه «صلى الله عليه وآله» ، معرفة ما يتوجب على المكلفين معرفته في نطاق التزامهم بالحكم الشرعي ، والتأسي بالرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله».

كما أن ذلك يعني : أن النبي «صلى الله عليه وآله» معصوم في كل قول أو فعل ، أو موقف يصدر عنه ، ولا تختص عصمته بمقام التبليغ القولي للأحكام ، كما ربما يوهمه بعض ما يزعمونه في هذا المقام.

ولأجل ذلك فإن من المفترض أن يتناقل الناس كل ما يصدر عن النبي «صلى الله عليه وآله» من قول وفعل عبر الأجيال ، وأن يدونوه ويحفظوه ،

(١) الآية ٢١ من سورة الأحزاب.

(٢) الآية ٧ من سورة الحشر.

وأن يجمعوه ويفسروه ، لا سيما وأن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» نفسه قد ذكر : أنه قد أُوتِي القرآن ومثله معه.

وكان جبرائيل «عليه السلام» ينزل عليه «صلى الله عليه وآلـه» ، فيعلمـه السنة كما يعلـمه القرآن ^(١).

ولا نرى أننا بحاجة إلى ذكر ما يدل على ذلك ، فإنه بحمد الله أكثر من أن يحاط به.

البحث على كتابة الحديث :

هذا ، وقد حث «صلى الله عليه وآلـه» على كتابة ورواية ما يصدر عنه من علوم ومعارف ، وقد وصل إلينا من ذلك الشيء الكثير ، مما هو مثبت في عشرات المصادر والمراجع ^(٢).

(١) راجع الزهد والرقائق (قسم ما رواه نعم بن حماد) ص ٢٣ والكتفـاة في علم الرواية ص ١٢.

(٢) راجع على سبيل المثال لا الحصر ما يلي : جامـع بيان العلم ج ١ ص ٧٦ و ٣٤ و ٨٥ و ٨٤ و ٧٢ وج ٢ ص ٣٤ وكشف الأستار ج ١ ص ١٠٩ و تيسير المطالب في أمالـي الإمام أبي طالب ص ٤٤ والغدـير ج ٨ ص ١٥٤ و تحـفة الأحوذـي (المقدمة) ج ١ ص ٣٤ و ٣٥ و مروج الذهبـ ج ٢ ص ٢٩٤ والبحـار ج ٢ ص ١٤٤ و ١٥٢ و ٤٧ وج ٧١ ص ١٣٩ و ١٣٠ والبداـية والنهاـية ج ١ ص ٦ وج ٥ ص ١٩٤ و تقـيد الـعلم ص ٦٥ . ٧٠ و ٧٢ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ و ميزـان الـاعـتدـال ج ١ ص ٦٥٣ ولـسان المـيزـان ج ٢ ص ٢٩٨ وج ٤ ص ٢١ وج ١ ص ١٧٢ . ١٧٣ و وفـاء الوفـاء ج ٢ ص ٤٨٧ و مـسـنـدـ أـحـمـدـ ج ١ ص ١٠٠ و ٢٣٨ وج ٢ ص ٢٤٨ . ٢٤٩ و ٤٠٣ و ١٦٢ و ١٩٢ و ٢١٥ وج ٤ ص ٣٣٤ وج ٥ ص ١٨٣ و المعـجم الصـغـيرـ ج ١ ص

الصحابة وغيرهم يكتبون الحديث :

وقد كتب الصحابة ، وكتب غيرهم ، من عاش في القرن الأول المجري الكثير الكثير عنه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، وكانوا يأمرون ويحثون غيرهم على الكتابة أيضا ، وكان كثير منهم يملك صحفا وكتبا يجمع فيها طائفة من

و ١٤٤ والاستيعاب (مطبوع بجامش الإصابة) ج ٤ ص ١٠٦ وفتح الباري ج ١ ص ١٨٤ و ١٨٢ و ١٩٩ و ٢٠٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ والعقد الفريد ج ٢ ص ٢١٩ والبيان والتبيين ج ٢ ص ٣٨ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٥ وذكر أخبار أصحابه ج ٢ ص ٢٢٨ وحسن التنبية ص ١٩٤ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٥١ و ١٣٩ والمنار ج ١ ص ٧٦٣ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٤ . ٢٤٩ . ٢٥٠ و ١٩٩ و ٢٢٥ و ٢٢٣ و ٢٢٧ و ٣١٦ و ٣١٧ والثقافات ج ١ ص ١٠ وتدريب الرواية ج ٢ ص ٦٦ والأدب المفرد ص ١٢٩ والمصنف للصناعي ج ١١ ص ٢٥٤ وتنكرة المفاظ ج ١ ص ٤٢ وتأويل مختلف الحديث ص ٩٣ وأدب الإملاء والاستملاء ص ٥ والمعارف ص ٢٠٠ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٥٧ ومن ص ٧٥ حتى ص ١٩٥ وج ٤ ص ١٠٠ والإسرائييليات وأثرها في كتب التفسير ص ١٤٥ وشرح معاني الآثار ج ٤ ص ٣١٨ . ٣٢٠ . ٣٢٠ . ٣١٨ والضعفاء الكبير للعقيلي ج ٣ ص ٨٣ وتحذيب تاريخ دمشق ج ٧ ص ٣٧٧ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٦٨ و ٢٧٣ و ٤٤٢ وتاريخ الإسلام للذهبي ج ٢ ص ٣٧ وعن البخاري ج ١ ص ١٤٨ والباعث الحيث شرح اختصار علوم الحديث ص ١٣٢ و ١٣٣ وعلوم الحديث لأبي الصلاح ص ١٦١ وشرف أصحاب الحديث ص ٣٥ و ١٤٠ . ٢٣٠ . ٣١ و ٨٠ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢١٩ و ٢٢٠ وصحيف البخاري ج ١ ص ١٥ و ١٨ و ٢٠ و ٢١ ط سنة ١٣٠٩ .

^(١) أحاديث الرسول «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَنَّةِ».

(١) إن كل ما تقدم يمكن مراجعته في عدد من المصادر التي ذكرناها في المامش المتقدم ، ونزيد على ذلك ما يليه : بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢٩ . ٢٢٢ عن مصادر كثيرة موردا فهرا للصحف والكتب للصحابة والتابعين ، وراجع : الجامع الصحيح للترمذى ، كتاب الأحكام باب اليمين مع الشاهد وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٢٢ و ٢٣ وجامع العلم ج ١ ص ٨٤ و ٧٥ وج ٢ ص ٣٤ و تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٢٣ و ٤٢ و ١٢٣ والمحجة البيضاء ج ٥ ص ٣٠٢ والمصنف للصناعي ج ١١ ص ١٨٣ و ٤٢٥ و ٢٥٩ وج ٨ ص ٤١ والتاتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٣١٩ و ٢٥٨ و ٢٥٩ و ٢٥٤ و ٢٥٦ و ٢٦٠ و ٢٦٢ و ٢٧٧ و ٣١٢ وأدب الإملاء والاستملاء ص ١٢ . ١٨ . وإحياء علوم الدين ج ٣ ص ١٧١ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ١٠٤ وجمع النوائد ج ١ ص ١٥١ و ١٥٢ والسنن الكبرى ج ١٠ ص ٣٢٤ وج ٤ ص ٩٠ . ٨٥ ومشكل الآثار ج ١ ص ٤٠ و ٤١ والغدير ج ٨ ص ١٥٦ والبحار ج ١٢ ص ١٥٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٢٨ و ١٢٧ و ١٢٤ والمعرفة والتاريخ ج ٢ ص ٢٧٩ و ١٤٢ و ١٤٣ و ٦٦١ و ٦٦٢ وربع الأربعاء ج ٣ ص ٢٣٦ وتأويل مختلف الحديث ص ٢٨٦ وسیر أعلام النبلاء ج ٢ ص ٥٩٩ والسيرة النبوية للدحلان (مطبوع بجامش الحلبي) ج ٣ ص ١٧٩ ولسان الميزان ج ٦ ص ٢٢ والكافية في علم الرواية ص ٨٢ وعلوم الحديث ص ١٣ و ١٤ و ٢٢٠ . ٢٥ وتقيد العلم ص ٩٦ و ٦٠ و ٩٠ و ٩٢ و ٩٣ و ١٣٦ و ٣٩ و ٧٢ و ٨٩ و ٩١ و ٩٣ و ١١٥ وشرف أصحاب الحديث ص ٩٧ وتحذيب التهذيب ج ٤ ص ٢٣٦ وج ٧ ص ١٨٠ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ٣٩٠ . ٣٩٨ . والطبقات الكبرى ج ٥ ص ٣٧١ و ٣٦٧ و ١٧٩ وج ٢ ص ٣٧١ وج ٦ ص ٢٢٠ ط صادر . وفي ط ليدن ج ٤ قسم ٢ ص ٨ و ٩ وج ٧ ص ١٤ وط مؤسسة دار التحرير للطباعة والنشر ج ٦ ص ١٧٩ و ١٧٤ والأسماء والصفات ص ٣٠

وقد سافر كثير منهم ومن التابعين إلى الأقطار المختلفة في طلب حديث الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله»^(١).

عمر وأبو بكر كتبوا الحديث :

وحتى الخليفة أبو بكر ، فإنه قد كتب عن الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» خمس مئة حديث ، لكنه عاد فمحاها فور وفاته «صلى الله عليه وآله»^(٢). وقد كان الصحابة يعقدون حلقات المذاكرة لحديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» في المسجد ، وقد يصل عدد بعض الحلقات إلى أكثر من

وأضواء على السنة الحمدية ص ٥٠ وصحيحة البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ ج ٤ ص ١٢٤ و ١٢١ وج ١ ص ٢١ والزهد والرقائق ص ٣٥١ و ٥٤٩ وفيه في جزء نعيم بن حماد ص ١١٧ وشرح معاني الآثار ج ٤ ص ٣١٨ . ٣٢٠ وتحذيب تاريخ دمشق ج ٧ ص ١٧٨ وج ٥ ص ٤٥١ و ٤٥٢ وكتنز العمال ج ١٠ ص ١٤٥ و ١٧٨ و ١٨٩ والضعفاء الكبير ج ٣ ص ٨٣ و ٣١٤ و مختصر تاريخ دمشق ج ١٧ ص ١٠ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦١ واختصار علوم الحديث (الباعث الحديث) ص ١٣٢ و ١٣٣ وعن المصنف لابن أبي شيبة ج ٢ ص ٣٩٠ وعن تاريخ المذاهب الفقهية ص ٢٤ وعن السير الحديث ص ٩.

(١) راجع : الرحلة في طلب الحديث ص ١١٠ وما بعدها إلى آخر الكتاب وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢١٠ . ٢٠٨ عن العديد من المصادر وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٢٣ حتى ص ٢٢٦ عن العديد من المصادر.

(٢) راجع : تذكرة الحفاظ ج ١ ص ٥ وكتنز العمال ج ١٠ ص ١٧٤ عن مسنن الصديق لعماد الدين ابن كثير ، عن الحاكم. وراجع : النص والاجتهاد ص ١٥١ ومكاتيب الرسول ج ١ ص ٦١ الطبعة الأولى وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢١ .

ثلاثين رجلا ، وذلك في أول إمرة عمر بن الخطاب ^(١).

بل إن عمر بن الخطاب نفسه قد كتب . فيما يروى عنه . لعتبة بن فرقد بعض السنن

^(٢) ، ووُجِدَ في قائم سيفه صحيفة فيها صدقة السوائم ^(٣).

وإن كنا نعتقد : أن هذا النص يهدف إلى مساواته برسول الله «صلى الله عليه وآلـه»

، حيث قد روا : أنه قد وجد في قائم سيف رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» صحيفة

مشابهة ^(٤).

علي عليه السلام وولده وشيعته :

أما أمير المؤمنين علي «عليه السلام» ، الذي لم يكن يفارق رسول الله «صلى الله

عليه وآلـه» في سفر ولا حضر ، إلا في غزوة تبوك ، فقد كان مهتما برواية وتدوين حديث

رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» اهتماما بالغا حتى لقد قيل له :

ما بالك أكثر أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» حديثا؟!

فقال : كنت إذا سأله أبايني ، وإذا سكت ابتدأني ^(٥).

وقد كتب عليه الصلاة والسلام عن النبي «صلى الله عليه وآلـه» كتابا

(١) راجع : حلية الأولياء ج ١ ص ٣٣١ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٧١٠.

(٢) مسنـد أـحمد ج ١ ص ١٦.

(٣) (السوائم : المواشي والإبل الراعية) الكفاية في علم الرواية ص ٣٥٤.

(٤) راجع مکاتیب الرسول.

(٥) أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ٩٨ وترجمة الإمام علي «عليه السلام» ، لابن عساكر

(بتحقيق المحمودي أيضا) ج ٢ ص ٤٥٦.

كثيرة ، وقد توارثها عنه الأئمة من ولده^(١).

وقد واصل هؤلاء الأطهار التشجيع على التزوير ، وتذاكر الحديث حتى لا يندرس ، وحثوا على كتابة العلم وتناقله ، وحفظه في موارد كثيرة^(٢).

(١) لقد ذكر العلامة الأحمدى في كتابه مکاتيب الرسول ج ٢ ص ٨٩ . ٧١ طائفة من المصادر لذلك لكنه قد أضاف عشرات النصوص والمصادر الأخرى ، التي سوف يجدها القارئ في الطبعة الثانية لكتابه المذكور. ويمكن مراجعة : الوسائل ، كتاب القضاء ، وكتاب الحدود ، والكافى ج ٧ ص ٧٧ و ٩٤ و وج ٢ ص ٦٦ وكنز العمال ج ١ ص ٣٣٧ ورجال النجاشي ص ٢٥٥ وأدب الإملاء والاستعمال ص ١٢ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٣٠٥ و ٥٢١ . ومستند أحمد ج ١ ص ١١٦ والغدير ج ٨ ص ١٦٨ والمراجعات ط الأعلمى ص ٣٠٥ و ٣٠٦ و ٥٢١ وريبع الأبرار ج ٣ ص ٢٩٤ والبحار ج ٧٢ ص ٢٧٤ وراجع : صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ . ج ١ ص ٢٠ . ٢١ والبداية والهياية ج ٥ ص ٢٥١ وراجع : طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٧٧ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٦١ والباعث الحيث شرح اختصار علوم الحديث (متنا وهامشا) ص ١٣٢ وتقييد العلم ص ٨٨ و ٨٩ والرحلة في طلب الحديث ص ١٣٠ .

(٢) راجع : بحار الأنوار ج ٢ ص ١٥٢ و ١٥٣ و ٥٠ و سسن الدارمي ج ١ ص ١٣٠ وعلل الحديث ج ٢ ص ٤٣٨ وتقييد العلم ص ٨٩ . ٩١ . ١٠٤ والتراييib الإدارية ج ٢ ص ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٤٦ و ٢٤٧ و ٢٥٧ و ٢٥٩ و ٢٥٩ وريبع الأبرار ج ٣ ص ٣٢٦ و ٢٩٤ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٩٩ وترجمة الإمام الحسن «عليه السلام» من تاريخ دمشق (بتتحقق المحمودي) ص ٦٧ وروضات الجنات ج ٨ ص ١٦٩ ومعاذن المواهر ج ١ ص ٣ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ١١٦ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٥٧ ونور الأ بصار ص ١٢٢ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ٤١٢ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٧ وشرف أصحاب الحديث ص ٦٩ و ٨٠ و ٩٤ .

حتى إن الزهري . وكان قد ترك الحديث . لما سمع من الحسن بن عمارة قوله لعلي «عليه السلام» يحث فيه على نشر العلم ، عاد فحدث الحسن بن عمارة في مجلسه ذاك أربعين حديثا^(١).

وعن علي «عليه السلام» : قيدوا العلم ، قيدوا العلم. مرتين^(٢).

وعنه «عليه السلام» : قيدوا العلم بالكتاب^(٣).

أما شيعة علي وأهل بيته ، فأمرهم بالإلتزام بتدوين العلم ونشره أوضاع من الشمس ، وأوبين من الأمس ، ولا نرى أننا بحاجة إلى إثبات ذلك^(٤).

ملاحظة هامة :

لقد كان علي «عليه السلام» أعلم أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، وكان باب مدينة علمه ، وكان أكثر أصحابه «صلى الله عليه وآلـه»

(١) الأدكياء ص ١٠١.

(٢) تقييد العلم ص ٨٩.

(٣) تقييد العلم ص ٩٠.

(٤) راجع على سبيل المثال لا الحصر : رجال النجاشي ص ٣ و ٤ والطبقات الكبیرى ج ٦ ص ٢٢٠ وج ٥ ص ٧٧ وج ٢ قسم ٢ ص ١٢٣ وج ٧ قسم ١ ص ١٤ وتأسیس الشیعة لعلوم الإسلام ص ٢٨٠ ، والمراجعات الأعلمي ص ٣٠٦ وراجع : الضعفاء الكبير للعقيلي ج ٢ ص ٢٩ و ٩٦ و ٢٤٤ وأحوال الرجال ص ١١٦ و ١٩٢ وشرح النهج للمعتزلي ج ١٢ ص ٧٨ وتحذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٢٣٤ والتراطیب الإداریة ج ٢ ص ٢٥٩ و ٣٢٤ . ٣٢٥ . والإصابة ج ١ ص ٢١٣ والغدیر ج ٩ ص ١٣٠ وراجع : شرف أصحاب الحديث ص ٩٥.

حديثا عنه ، وقد كتب عنه العديد من الكتب ، وو الخ ..
 ولكننا إذا راجعنا ما رووه عنه في كتبهم ، فإننا لا نجد إلا أقل القليل ، بل إننا نجد
 لأبي هريرة الذي لم يلتقط برسول الله «صلى الله عليه وآلـه» إلا أشهرها بسيرة أضعاف ما روی
 هؤلاء عن أمير المؤمنين «عليه السلام».
 ويكتفى أن نذكر قول أبي رية رحمة الله هنا : أن ما روی عن علي «عليه السلام» هو
 مئة وثمانية وخمسون حديثا ، وروي عن أبي بكر مئة وثمانية وأربعون حديثا.
 أما ما روی عن أبي هريرة فهو ٥٣٧٤ حديثا ^(١) فتبارك الله أحسن الحالين !!

في الاتجاه المضاد :

ونجد في مقابل ذلك كله تيارا قويا كان ولا يزال يرفض الحديث عن رسول الله «صلى
 الله عليه وآلـه» ، سواء على مستوى الرواية له ، أو كتابته ، أو العمل به .
 ويمكن الحديث عن هذا الاتجاه في مرحلتين ، ربما يقال : إنهم مختلفان من حيث
 الدوافع والأهداف ، وإن كانوا تلقيان من حيث الآثار والتائرج .
 الأولى : في زمن الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآلـه».
 والثانية : بعد وفاته عليه وعلى آلـه الصلاة والسلام .
 ونحن نتكلم عن هاتين المرحلتين ، مع رعاية جانب الاختصار ،

(١) راجع : أصوات على السنة الحمدية ص ٢٢٤ و ٢٢٥ .

والإـحـالـة عـلـى الـمـارـاجـع وـالـمـصـادـر مـهـماً أـمـكـنـ.

فـنـقـول :

المنع من الحديث في عهد الرسول صلى الله عليه وآلـه :

لقد ظهرت ملامح الاتجاه الرافض للحديث عن الرسول «صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» ولكتابته لدى قسم من المسلمين ، لا جـمـيعـهـمـ ، وـيعـكـنـ أنـ نـقـولـ : إـنـهـمـ قـرـيشـ عـلـىـ وـجـهـ الـخـصـوـصـ ، وـمـعـهـاـ لـفـ لـفـهـاـ ، مـنـ يـرـأـيـهـاـ ، وـيـتـعـامـلـ مـعـهـاـ ، وـيـرـىـ مـصـالـحـهـ مـرـتبـةـ بـصـورـةـ أـوـ بـأـخـرـىـ بـمـصـالـحـهـاـ.

وقد كانت حجة قريش لاعتراضها على من كان يكتب كلامـهـ «صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» هي : أنه «صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» بـشـرـ يـرـضـيـ وـيـغـضـبـ.

فقد يتـكلـمـ وـالـحـالـةـ هـذـهـ بـمـاـ لـاـ يـتـفـقـ مـعـ الـحـقـ وـالـوـاقـعـ.

وقد شـكـاـ الـبـعـضـ قـرـيشـاـ لـأـجـلـ ذـلـكـ إـلـىـ رـسـوـلـ اللهـ «صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» ، فـأـمـرـهـ «صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» بـأـنـ يـكـتـبـ كـلـ مـاـ يـتـفـوـهـ بـهـ عـلـيـهـ الصـلـاـةـ وـالـسـلـامـ ؛ إـنـهـ لـاـ يـخـرـجـ مـنـ بـيـنـ شـفـتـيـهـ إـلـاـ مـاـ هـوـ حـقـ وـصـدـقـ^(١).

(١) راجـعـ : تـيسـيرـ المـطـالـبـ فـيـ أـمـالـيـ الـإـمـامـ أـبـيـ طـالـبـ صـ ٤٤ـ ، وـتـقيـيدـ الـعـلـمـ صـ ٨٠ـ وـانـظـرـ صـ ٧٤ـ وـ ٧٧ـ وـ ٧٨ـ وـ ٧٩ـ وـ ٨٢ـ وـ تـحـفـةـ الـأـحـوـذـيـ جـ ١ـ صـ ٣٥ـ (ـمـنـ الـمـقـدـمـةـ) وـسـنـنـ الدـارـمـيـ جـ ١ـ صـ ١٢٥ـ وـسـنـنـ أـبـيـ دـاـوـدـ جـ ٣ـ صـ ٣١٨ـ وـمـسـنـدـ أـمـدـ بـنـ حـبـيلـ جـ ٢ـ صـ ١٦٢ـ وـ ١٩٢ـ ، وـنـقـلـهـ فـيـ هـامـشـ تـقـيـيدـ الـعـلـمـ صـ ٨١ـ عـنـ الـمـصـادـرـ التـالـيـةـ : الـمـحـدـثـ الـفـاضـلـ جـ ٤ـ صـ ٢ـ وـعـنـ الـإـلـمـاعـ صـ ٢٦ـ وـعـنـ جـامـعـ بـيـانـ الـعـلـمـ جـ ١ـ صـ ٧١ـ وـعـنـ مـعـالـمـ سـنـ أـبـيـ دـاـوـدـ جـ ٤ـ صـ ١٨٤ـ وـتـيسـيرـ الـوـصـولـ جـ ٣ـ صـ ١٧٦ـ وـحـسـنـ التـنبـيـهـ صـ ٩٣ـ وـرـاجـعـ : الـمـسـتـدـرـكـ جـ ١ـ صـ ١٠٤ـ وـجـوـثـ فـيـ تـارـيـخـ السـنـنـ الـمـشـرـفـةـ صـ ٢١٨ـ .

دّوافع هذه السياسة :

ولعل دّوافع هؤلاء إلى اتخاذ هذا الموقف هي :

١ . إن الكثيرين منهم كانوا موتورين وحاذدين على الإسلام ، وعلى نبيه الأكرم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، وعلى المسلمين.

وإن كانوا يظهرون بخلاف ما تنطوي عليه نفوسهم ، وجوانحهم ، بعد أن اتضح لهم : أنه لا يسعهم إلا التسليم للأمر الواقع ، وكذلك فعلوا ريشما تنسح لهم الفرصة للوثبة ، وتسليد الضربة . كما قال أبو سفيان : والآن لو كان لي رجال ..

٢ . الحسد لرسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» على ما آتاه الله من فضله ، وعدم رغبتهما في أن يروا الناس يتأنسون بنبيهم ، ويطبقون أعمالهم وسلوكياتهم على أعماله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، ولا يريدون أن يتناقل الناس سيرته ، وأقواله ، وموافقه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

٣ . ضعف الاعتقاد لدى الكثيرين منهم ، ولا سيما من أسلم لتوه بنبوة رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، ولا يرون في ذلك أية فائدة أو عائدية.

المنع عن الحديث بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ :

أما بعد وفاته «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، وتسلّم قريش لأزمة الحكم والسلطان ، فقد رأت أن مصلحتها تكمن في المنع من روایة حديث الرسول ، ومن كتابته ، ومن العمل به . بل وجمع كل ما كتب في عهده «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، ثم إحراقه بالنار . وهكذا كان . وقد تابعت سياساتها هذه بقوة وبخزم كما سنرى .

أهداف هذه السياسة :

وأما عن دوافع هذه السياسة وأهدافها ، ثم ما نجم عن ذلك من آثار ونتائج فذلك ما سوف نفصله في فصل مستقل يأتي إن شاء الله تعالى ، بعد إلقاء نظرة موضحة على المسار العام لهذه السياسة.

البادرة الأولى : حسبنا كتاب الله :

وغني عن البيان هنا : أن أول مواجهة مباشرة وصريحة لرسول الله «صلى الله عليه وآلـه» في هذا الخصوص ، ومنعه هو شخصيا من كتابة ما يريد ، هي ما جرى في مرض موته «صلى الله عليه وآلـه» ، فيما عرف ب «رزية يوم الخميس» ، حينما أراد «صلى الله عليه وآلـه» أن يكتب كتابا للأمة لكي لا تضل بعده ، فصدرت من بعض الحاضرين كلمات غير لائقة في حق النبي الأقدس «صلى الله عليه وآلـه» ، ثم جاء الرفض القاطع والحازم لكل ما يكتب في كلمة عمر الشهيرة له «صلى الله عليه وآلـه» : «حسبنا كتاب الله».

ثم كثر التنازع واللغط من الحاضرين ، فأمرهم «صلى الله عليه وآلـه» بالقيام عنه ، والقضية معروفة ومشهورة ، وقد وردت بها صحاح الأخبار والآثار^(١) كما تنبأ «صلى الله عليه وآلـه» ، كما سيأتي في آخر هذا الجزء إن شاء الله تعالى.

(١) راجع : صحيح البخاري ج ٤ ص ٥ و ١٧٣ وج ١ ص ٢٢ و صحيح مسلم ج ٥ ص ٧٦ و مستند أحمد ج ٦ ص ٤٧ و ١٠٦ و ١١٦ وج ١ ص ٩٠ و ٢٢ و ٢٩ و ٣٣٦ و ٣٣٥ وج ٣ ص ٣٤٦ و تذكير تاريخ دمشق ج ٦ ص ٤٥١ والمصنف لعبد الرزاق الصنعاني ج ٥ ص ٤٣٨ و ٤٣٩ و راجع المصادر التي في كتابنا : صراع الحرية في عصر المفید الطبعة الأولى ص ٨٠.

البادرة الثانية :

ثم أحرق أبو بكر خمس مئة حديث ، حسبما أسلفنا ، فكان هو الواقع الأول لركيزة سياسة إحراق حديث النبي الأكرم «صلى الله عليه وآله».

ذروة هذه السياسة :

ثم كانت خلافة عمر بن الخطاب ، فكان التحرك في هذا الاتجاه أكثر دقة ، كما كان أكثر شمولية واستقصاء ، حتى ليحيل إليك : أن هذا الأمر هو أعظم ما كان يشغل بال الخليفة ، ويقض مضجعه ، فكان يتبع هذا الأمر ، ويبحث عليه ثم يرافق ويعاقب ويتخذ القرارات والإجراءات بصورة ظاهرة ومستمرة ودؤوبة.

وقد أرسل بأوامره القاضية بإقلال الحديث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، وبأن لا يكون هذا الحديث ظاهرا ، وبتجريد القرآن عن الحديث ، أرسل بها إلى جميع الأقطار والأمصار.

وكان يوصي بذلك ولاته ، وبعوئه وجيوشه. ولم يزل يشيعهم بهذه الوصايا^(١).

(١) راجع : البرهان في علوم القرآن للزرکشي ج ١ ص ٤٨٠ وغريب الحديث لابن سلام ج ٤ ص ٤٩ وحياة الشعر في الكوفة ص ٢٥٣ والغدير ج ٦ ص ٢٩٤ و ٢٦٣ والأم ج ٧ ص ٣٠٨ وفيه قال قرظة لا أحد ث حدثها عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أبدا وراجع : سنن الدارمي ج ١ ص ٨٥ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١٦ ومستدرك الحاكم ج ١ ص ١٠٢ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ١٢٠ وتنذكرة المخاظن ج ١ ص ٣ وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ١٢٠ وكنز العمال ج ٢ ص ٨٣ والحياة

وقد كانت سياساته في هذا المجال دقيقة ومدروسة ، وتصعیدية ، فهو يطلب ذلك ويوصي به باستمرار ، فإذا روى أحد حديثا طالبه بالبينة والشهود ، كما فعل مع أبي بن كعب وأبي موسى ، وإن لم يكن لديه بينة عاقبه ونكل به .
فإذا وجد أحدا يصر على روایة الحديث هدده بالطرد والنفي إن لم ينفع معه التهديد والضرب ^(١).

إحراق حديث رسول الله صلى الله عليه وآلـه :

وفي خطوة تصعیدية حاسمة وحازمة يطلب الخليفة الثاني عمر بن الخطاب من الصحابة أن يأتوه بما كانوا قد كتبوا عن النبي «صلى الله عليه

السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص ٧٨ و ٧٩ و شرف أصحاب الحديث ص ٩٠ و ٩١ و ٨٨ و حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٧ و ٢٥٨ و طبقات ابن سعد ج ٦ ص ٧ .

(١) الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» للمؤلف . وراجع : أضواء على السنة الحمدية وشيخ المضيرة ، والسنة قبل التدوين ، وأبو هريرة للسيد عبد الحسين شرف الدين رحمه الله ، وراجع : بحوث مع أهل السنة والسلفية ، وأي كتاب يبحث حول أبي هريرة أو يترجم له .

وراجع أيضا : الكني والألقاب ج ١ ص ١٨٠ و قواعد في علوم الحديث ص ٤٥٤ و شرف أصحاب الحديث ص ٩٢ و ٩٣ و ١٢٣ و بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٨٨ والمجموعون ج ١ ص ١٢ وحديث طلب البينة من المغيرة أو أبي موسى الأشعري موجود في كتاب الاستئذان في مختلف كتب الحديث تقريبا فلا حاجة إلى تعداد مصادره .

وآلها» ، بحجة أنه يريد جمع الحديث النبوى ، وكتابته ، حتى لا يندرس .
فبقي شهرا وهو يجمع مكتوبات الصحابة ، ثم قام بإحرق ما اجتمع لديه محتاجا لعمله هذا بقوله : «مشناة كمشناة أهل الكتاب»؟!

والظاهر أن الصحيح : «مشناة كمشناة أهل الكتاب»^(١) وقد اشتبه ذلك على الناسخ لعدم النقط في السابق ، وتقارب رسم الكلمتين .

وفي نص آخر أنه قال : «ذكرت قوما كانوا قبلكم ، كتبوا كتابا فأكبوا عليها ، وتركوا كتاب الله . وإني . والله . لا أشوب كتاب الله بشيء أبدا». أو قال : «لا كتاب مع كتاب الله».

وكتب إلى الأنصار : «من كان عنده شيء منها فليمحه». ومهمما يكن من أمر : فلقد بلغ من تشدد الخليفة في هذا الأمر : أنهم يذكرون في ترجمة أبي هريرة : أنهم ما كانوا يستطيعون أن يقولوا : قال رسول الله «صلى الله عليه وآلها» : حتى قبض عمر^(٢).

(١) المشناة : روایات شفویة ، دونها اليهود ، ثم شرحها علماؤهم . فسمى الشرح جمارا ، ثم جمعوا بين الكتابين ، فسمى بمجموع الكتابين : «الأصل والشرح» ، وهما : المشناة وجمارا بـ «التلمود».

(٢) راجع ما تقدم ، كلا أو بعضا في المصادر التالية : سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠١ و ٦٠٢ و مختصر جامع بيان العلم ص ٣٣ و جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٧ ، وتقيد العلم للخطيب ص ٤٩ . ٥٣ . ٥٢ وإحراقه للحديث ص ٥٢ وكتابته إلى الأنصار في ص ٥٣ والطبقات الكبرى ط صادر ج ٥ ص ١٨٨ وج ٦ ص ٧ وج ٣ ص ٢٨٧ وتدريب الرواية ج ٢ ص ٦٧ عن البيهقي وتنزكرة الحفاظ ج ١ ص ٢ و ٧ و ٨ ، وغريب الحديث ج ٤ ص ٤٩ لابن سلام . والبداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧

وبكلمة موجزة : إن سياسة عمر القاضية بالمنع من روایة الحديث ومن تدوينه تعتبر من البديهيات التاريخية ومن الواضحات ، فلا حاجة إلى ذكر النصوص ، والإكثار من الشواهد.

بل قيل : إنه (يعني عمر) ضرب من نسخ كتب دانيال ، وأمره بمحوها ^(١) ، وضرب الذي جاءه بكتاب وجده في المدائن حينما فتحوها ^(٢).

والغدير ج ٦ ص ٢٩٥ وغير ذلك من صفحات هذا الجزء وتاريخ الخلفاء ص ١٣٨ ومستدرک الحاکم ج ١ ص ١٠٢ وتلخيص المستدرک للذهبي (مطبوع بخامشه) نفس الجزء والصفحة ، وسنن الدارمي ج ١ ص ٨٥ والمصنف للصناعي ج ١١ ص ٢٥٨ . ٢٥٧ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٧ و ٢٥٨ والضعفاء الكبير ج ١ ص ٩ و ١٠ وراجع : کنز العمال ج ١٠ ص ١٨٣ و ١٧٩ و ١٨٠ عن ابن عبد البر ، وأبي حیثمة ، وابن عساکر ، وابن سعد . وسنن ابن ماجة ج ١٢ وأوضاعه على السنة الحمدية و «الحياة السياسية للإمام الحسن عليه السلام» ص والتراطیب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٨ وأوضاعه على السنة الحمدية و «الحياة السياسية للإمام الحسن عليه السلام» ص ٧٨ و ٧٩ عن مصادر كثيرة . وحيث إن مصادر ذلك كثيرة جداً فإننا نكتفي بما ذكرناه وراجع أيضاً جميع المصادر التي تقدمت وستأتي في هذا الفصل ، فإن فيها ما يدل على ذلك بطريقة أو بأخرى .

(١) راجع : تقیید العلم ص ٥١ وتاریخ عمر بن الخطاب ص ١٤٥ وکنز العمال ج ١ ص ٣٣٢ و ٣٣٣ و ٣٣٦ عن العديد من المصادر والمصنف للصناعي ج ٦ ص ١١٤ .

(٢) راجع : کنز العمال ج ١ ص ٣٣٥ .

وأما بالنسبة لأمره عمرو بن العاص بحرق مكتبة الإسكندرية ^(١) وإتلاف كتب كثيرة وجدوها في بلاد فارس ^(٢).

فقد شكك فيه الشهيد العالمة المطهرى ^(٣) ، وإن كنا لا نوافقه على كثير مما قاله في هذا الحال. وبحث ذلك مجال آخر.

الصلبيون والتراث العلمي الإسلامي :

وبالمناسبة فإننا نشير إلى جريمة نكراه ارتكبها الصليبيون الحاقدون ضد التراث العلمي للبشرية ، حيث يذكر موندي في تاريخه : أن ما أحرقه الأسبان من كتب قرطبة قد بلغ مليونا وخمسين ألف مجلد ، عدا عما أتلفوه مما عثروا عليه في أقاليم الأندلس ^(٤).

(١) تاريخ الحكماء ص ٣٥٤ - ٣٥٦ . وتاريخ التمدن الإسلامي المجلد الثاني ص ٤٦ و ٤٨ و ٤٩ عن تاريخ مختصر الدول ط أكسفورد ط سنة ١٦٦٣ لكن حذف ذلك من الطبعة الكاثوليكية في بيروت سنة ١٩٥٨ م مع تصریحهم في المقدمة بأنهم قد أكملوا ما نقص من طبعة أكسفورد بما حصلوا عليه من نسخ أخرى. وراجع كتابنا : دراسة وبحوث في التاريخ والإسلام ج ١ ص ٢٢ . والغدير ج ٦ ص ٢٩٨ عن القفطي ، وزيдан وعن الوفاء والاعتبار ص ٢٨ .

(٢) وراجع : المقدمة لابن خلدون ص ٤٨٠ و ٣٨ وراجع : كشف الظنون ج ١ ص ٣٣ . والغدير ج ٦ ص ٢٩٨ عن المصادر التالية : كشف الظنون ج ١ ص ٢٥ و ٤٤٦ وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الحوزي ص ١٠٧ وشرح النهج للمعنتلي ج ٣ ص ١٢٢ وكنز العمال ج ١ ص ٩٥ .

(٣) كتاب سوزي إسكندرية وإيران. وخدمات مقابل إسلام وإيران.

(٤) راجع : التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٥٣ . ٤٥٤ .

أما ويلس ، فيرى : أنهم قد أحرقوا مليون وخمسة آلاف مجلد فقط .
وفي وفيات الأسلاف : أن أسقف طليطلة قد أحرق من الكتب الإسلامية ما ينوف على ثمانين ألف كتاب .

وأن الإفرنج لما تغلبوا على غرناطة قد أحرقوا من الكتب الفاسدة ما يتجاوز مليون كتاب ^(١) .

«وقال بعض المؤرخين المصريين : إن الباقي من الكتب التي ألتها المسلمون ليس إلا نقطة من بحر مما أحرقه الصليبيون ، والترن ، والإسبان» ^(٢) .

ولما فتح الإفرنج طرابلس في أثناء الحروب الصليبية أحرقوا مكتبتها بأمر الكونت برترام سنت جيل ، ويقال : إنها كانت تحتوي على ثلاثة ملايين مجلد ^(٣) .

وأضاف جرجي زيدان : وفعل الأسبان نحو ذلك بمكتبات الأندلس لما استخرجوها من أيدي المسلمين في أواخر القرن الخامس عشر ^(٤) .

حجۃ عمر تصبح حديثاً نبویاً !! :

ومهما يكن من أمر فإننا نلاحظ هنا : أن الكلمات التي استخدمها عمر بن الخطاب كمبرر أمام الناس لتنفيذ نوایا تجاه حديث رسول الله «صلى الله

(١) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٥٤ .

(٢) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٥٤ . ٤٥٥ .

(٣) راجع : تاريخ التمدن الإسلامي المجلد الثاني ، جزء ٣ ص ٥١ .

(٤) المصدر السابق .

عليه وآلـه» ، مثل قوله : من كان عنده شيء منها فليمحـه ، قد أصبحـت بعين ألفاظها تقرـيا ، وبنفس صياغتها حديثا ينـسب إلى النبي الأـكرم «صلـى الله عـلـيه وآلـه» ، فراجع وقارـن ^(١).

وهـكـذا بالـنـسـبـة لـاستـدـلـالـه عـلـى صـحـة ما أـقـدـم عـلـيـه بـأـنـ الـأـمـم السـالـفـة قـدـ ضـلـتـ بـسـبـبـ عـكـوفـهـا عـلـى أـقـوـالـ عـلـمـائـهـا وـتـرـكـهـا كـتـابـ اللـهـ (يعـني التـوـرـاـةـ)!! إـنـهـ قـدـ أـصـبـحـ هـوـ الـآـخـرـ حـدـيـثـا ، يـرـوـيـ عـنـ رـسـوـلـ اللـهـ «صلـى الله عـلـيه وآلـهـ» ، يـقـولـ أـبـوـ هـرـيـرـةـ : فـجـمـعـنـاـهـاـ فـيـ صـعـيـدـ وـاحـدـ ، فـأـلـقـيـنـاـهـاـ فـيـ النـارـ ^(٢).

وـرـاجـعـ أـيـضـاـ : ما رـوـوـهـ عـنـ عـلـيـ أـمـيرـ الـمـؤـمـنـينـ «علـيـهـ السـلـامـ»ـ فـيـ هـذـاـ المـحـالـ ^(٣).

وـقـدـ نـسـيـ هـؤـلـاءـ الـوضـاعـونـ الـأـغـيـاءـ : أـنـ وـجـودـ حـدـيـثـ مـنـ هـذـاـ القـبـيلـ

(١) رـاجـعـ وـقـارـنـ مـعـ كـلـمـاتـ عـمـرـ الـمـتـقـدـمـةـ مـا رـوـوـهـ عـنـ النـبـيـ «صلـى الله عـلـيهـ وـآلـهـ»ـ فـيـ مـجـمـعـ الرـوـاـئـدـ جـ ١ـ صـ ١٥٠ـ وـ ١٥١ـ وـ مـسـنـدـ أـحـمـدـ جـ ٣ـ صـ ١٢ـ وـ ٢١ـ وـ ٣٩ـ وـ ٥٦ـ وـ ٥٧ـ صـ ٨٢ـ وـ تـأـوـيـلـ مـخـتـلـفـ الـحـدـيـثـ صـ ٢٨٦ـ وـ الـأـسـرـاـرـ الـمـرـفـوعـةـ صـ ٩ـ وـ مـنـاهـلـ الـعـرـفـانـ جـ ١ـ صـ ٣٦١ـ وـ الـتـرـاتـيـبـ الـإـدـارـيـةـ جـ ٢ـ صـ ٢٤٨ـ وـ الـبـدـاـيـةـ وـ الـنـهـاـيـةـ جـ ٢ـ صـ ١٣٢ـ وـ عـلـومـ الـحـدـيـثـ لـابـنـ الصـلـاحـ صـ ١٦٠ـ وـ الـبـاعـثـ الـحـثـيـثـ فـيـ شـرـحـ اـخـتـصـارـ عـلـومـ الـحـدـيـثـ (مـتـنـ وـهـامـشـاـ)ـ صـ ١٣٢ـ وـ تـقـيـيدـ الـعـلـمـ صـ ٢٩ـ . ٣٤ـ وـ ٩٣ـ وـ صـحـيـحـ مـسـلـمـ جـ ٨ـ صـ ٢٢٩ـ وـ بـحـوثـ فـيـ تـارـيـخـ السـنـةـ الـمـشـرـفـةـ صـ ٢١٨ـ ، وـرـاجـعـ أـيـضـاـ جـمـيـعـ مـا قـدـمـنـاـهـ مـنـ مـصـادـرـ فـيـ الصـفـحـاتـ السـاـبـقـةـ.

(٢) تـقـيـيدـ الـعـلـمـ صـ ٣٤ـ وـرـاجـعـ صـ ٣٣ـ .

(٣) جـامـعـ بـيـانـ الـعـلـمـ جـ ١ـ صـ ٧٦ـ .

عن الرسول «صلى الله عليه وآلـه» يسد الطريق على عمر بن الخطاب للفكير في كتابة السنن ، وتجد الكثيرين يعتضون عليه حينما طلب منهم أن يأتوا بما كتبوا : بأن هذا يخالف أمر النبي «صلى الله عليه وآلـه» بمحو ما كتب.

كما أن حديثاً كهذا يجعل وجود حديث مكتوب عند الصحابة أمراً متعدراً ، إلا إذا فرض أنهم أو كثيرون منهم لا يأبهون لأوامر النبي الأعظم «صلى الله عليه وآلـه» ، ولا لنواهيه. أو يكون المقصود هو إظهار المنافقين الذين خالفوا أوامر النبي «صلى الله عليه وآلـه» في هذا الأمر.

وإذا كان المنافقون هم أهل تلك الأحاديث المجموعة ، فإن حديثهم لا قيمة له. كما أن المنافقين لابد أن يلتفتوا إلى وجه الخدعة لهم ، ولوسوف لن يقرروا على أنفسهم بأمر فيه إدانة وإهانة لهم.

التقليد والمحاكاة :

ونسجل هنا : أنها نجد : أن استدلال الخليفة الثاني لصحة ما أقدم أو يريد أن يقدم عليه ، من المنع من كتابة ورواية حديث النبي «صلى الله عليه وآلـه» بما تقدم ذكره ، قد صار هو الاستدلال التقليدي لكل الذين جاؤوا بعد عمر ، وحرصوا على العمل بسته ، وتنفيذ سياساته ، فراجع النصوص التاريخية المختلفة فيما يرتبط بهذه الناحية ^(١).

(١) راجع على سبيل المثال : تقدير العلم ص ٥٣ . ٥٧ وراجع ص ٦١ .

المنع من العمل بالسنة أيضاً :

ولم يقتصر الأمر على المتن من روایة وكتاب حديث النبي «صلی الله علیه وآلہ» ، بل تعداد إلى ما هو أهـم وأكـثر ، وأدھـي وأمـر ، وهو المـتن عن العـمل والـجـري عـلـى السـنـة النـبـوـية الشـرـيفـة ، حيث رأينا أن الخليفة يضرب الناس إذا رأـهم يصلـون بـعـد العـصـر ^(١) .

ولما ضرب زيد بن خالد الجهني لأجل ذلك ، وقال له زيد : إنه لا يدعهما بعد إذ رأى رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» يصليهما ، قال له عمر : «لو لا أئـي أخشى أن يتخذها الناس سلما إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما» ^(٢).
كما أن أبياً أبـو الأنـصاري كان يصـلي قبل خلافـة عمر رـكتـين بـعد العـصر ، فـلما استـختلف عمر تـركـهما ، فـلما تـوفـي رـكتـهما.

فقال : إن عمر كان يضرب الناس ، عليهما ^(٣) .

(١) راجع : المصنف للصعاني ج ٢ ص ٤٢٩ و ٤٣٠ و ٤٣٢ و ٤٣٣ و راجع سائر البخامي الحديبية والروائية لأهل السنة والجماعة.

(٢) المصنف للصمعاني ح ٤٣٢ ص ٢٢٣ وجمع الزوائد ج ٢ ص ٢٢٣ عن أحمد والطبراني ، وعن كنز العمال ج ٤ الحديث رقم ٤١٢٣ و ٤٧٨٤ وراجع مستند أحمد ج ٤ ص ١١٥ .

(٣) المصنف ج ٢ ص ٤٣٣ وفي هامشه عن كنز العمال وعن محمد بن نصر في قيام الليل.

فإذا كان مثل أبي أويوب لا يجرؤ على العمل بما سنه النبي «صلى الله عليه وآلـه» ، فما ظنك بغيره من الناس العاديين ، الذين ليس لهم ما لأبي أويوب من احترام وتقدير ومكانة لدى صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»؟
كما أنها لم نفهم ما هو المخدر في أن يصلى الناس حتى الليل!! حتى جاز لعمر ضرب الناس لأجل ذلك!! وأخيرا .. فقد روي : أن عمر قد هم أن يمنع الناس عن كثرة الطواف.

وقال : «خشيت أن يأنس الناس هذا البيت ، فتنزول هيبيته من صدورهم» ^(١).
أضف إلى ما تقدم : أن الصحابي الجليل حذيفة بن اليمان يقول : «ابتلينا حتى جعل الرجل منا لا يصلي إلا سرا» ^(٢).

وحذيفة إنما توفي في أوائل خلافة علي «عليه السلام» ، بعد البيعة له «عليه السلام» بأربعين يوما ، على ما قيل.

وهو من القادة الكبار ، الذين كان الحكام يعتمدون عليهم في فتوحاتهم قبل علي «عليه السلام» ، وكانت له مكانته المرموقة ودوره الكبير فيما بين الشخصيات الفاعلة في النظام القائم.

فقوله المتقدم يدل على أن الأجواء العامة كانت ضد المؤمنين ، وأن السيطرة كانت لأناس لا يهمهم أمر الدين في شيء ، بل كان المؤمنون يتعرضون للسخرية والاستهزاء ، تماما كما هو الحال بالنسبة لطغيان الفساق

(١) تاريخ الخميس ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) صحيح مسلم ج ١ ص ٩١ وصحيف البخاري ج ٢ ص ١١٦ .

والفحار في بعض البلاد الإسلامية اليوم ، مع عدم ظهور اهتمام من الحكام بردعهم ومكافحتهم ، لأسباب مختلفة.

حبس كبار الصحابة في المدينة :

وفي هذا الاتجاه بالذات : يقدم الخليفة الثاني على خطوة أخرى أيضا ، وهي : أنه جمع الصحابة من الآفاق ، وطالبهم بما أفسحوه من حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، ثم أمرهم بالبقاء عنده ، وأن لا يفارقوه ما عاش ، ومنعهم من مغادرة المدينة ، فبقوا فيها إلى أن مات ^(١).

وقد أضاف سببا آخر إلى إفشائهم حديث رسول الله «صلى الله عليه

(١) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٧٢ و ٢٧٣ وج ٢ ص ٤٠ و ٤١ . ويمكن الاستفادة في هذا الأمر من المصادر التالية : تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٤٢٦ حوادث سنة ٣٥ هـ . ومرجع الذهب ج ٢ ص ٣٢١ و ٣٢٢ . ومستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٢٠ وج ١ ص ١١٠ وكتنز العمال ج ١٠ ص ١٨٠ عن ابن عساكر ، وابن صاعد ، والدارمي ، وابن عبد البر وغيرهم . والمحروخون ج ١ ص ٣٥ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧ وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج ٢٠ وشرف أصحاب الحديث ص ٨٧ وجمع الروايد ج ١ ص ١٤٩ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٥ ص ٢٣٩ ط صادر وط ليدين ج ٤ ص ١٣٥ وج ٢ قسم ٢ ص ١٠٠ و ١١٢ وحياة الشعر في الكوفة ص ١٦١ والفتنة الكبرى (عثمان) ص ١٧ و ٤٦ و ٧٧ وسيرة الأئمة الثانية عشر ج ١ ص ٣١٧ و ٣٢٤ و ٣٦٥ والتاريخ الإسلامي والمذهب المادي في التفسير ص ٢٠٨ و ٢٠٩ والغدير ج ٦ ص ٢٩٤ . ٢٩٥ . بعض من تقدم ، وعن : المعتصر ج ١ ص ٤٥٩ . ونقل ذلك أيضا عن المحدث الفاضل ص ١٣٣ وعن الموضوعات ج ١ ص ٩٤ .

وآلـه» ، فذكر أنه إنما يمنعهم من المشاركة في الغزو حتى لا يفسدوا عليه أصحاب محمد «صـلى الله عـلـيـه وآلـه» ^(١).

نعم .. لقد رواوا عن الخليفة أنه فعل ذلك ، رغم أنه هو نفسه يقول للناس . كما قيل إنه إنما يرسل إليـهـم العـمال لـيـعـلـمـوهـم دـينـهـم وـسـنـتـهـم ^(٢).

الخلف عن السلف :

ولم يقتصر الأمر في المنع عن الحديث روایة وكتابه الخ .. على زمان أبي بكر وعمر ، فإن الذين جاؤوا بعدهما من خلفاء بيـنـيـةـ ، إبـداءـ من عـشـمـانـ ، ثـمـ مـعاـوـيـةـ ، فـمـنـ تـلاـهـ منـ الـخـلـفـاءـ : قد اـتـبـعـواـ نـفـسـ الـطـرـيـقـةـ ، وـسـارـواـ عـلـىـ نـفـسـ النـهـجـ ، فـيـ المـنـعـ عـنـ الـحـدـيـثـ إـلـاـ حـدـيـثـاـ كـانـ عـلـىـ عـهـدـ عـمـرـ ^(٣).

وأصبحت كتابة الحديث عبيـاـ عـنـ النـاسـ ، كـماـ عـنـ أـبـيـ الـمـلـيـحـ ^(٤).

(١) مستدرك الحاكم ج ٣ ص ١٢٠ وأنوار المداية ص ١٢٤ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٤٠ و ٤١ عن كنز العمال ج ٧ ص ١٣٩ وعن الطبرى ج ٥ ص ١٣٤.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٤٨٥ عن مجمع الزوائد ج ٥ ص ٢١١ وعن مستدرك الحاكم ج ٤ ص ٤٣٩ وعن كنز العمال ج ٨ ص ٢٠٩ وعن أحمد ، وابن سعد ، ومسلد ، وابن خزيمة ، والبيهقي وغيرهم.

(٣) راجع : الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ قسم ١ ص ٢٠٦ وج ٢ ص ٣٣٦ ومسند أحمد ج ٤ ص ٩٩ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٧ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٧٩ و ١٨٢ عن ابن عساكر ، وابن سعد وأضواء على السنة الحمدية ص ٤٧ عن جامع بيان العلم ج ١ ص ٦٤ و ٦٥ وراجع : الغدير ج ١٠ ص ٣٥١ وشرف أصحاب الحديث ص ١.

(٤) راجع : التراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٤٩.

بل لقد رروا عن ابن الحنفية أنه قال : «إياكم وهذه الأحاديث ، فإنها عيب عليكم ، وعليكم بكتاب الله إلخ ...» ^(١).

لا قرآن ، ولا سنة :

ولكن ورغم توصية ابن الحنفية الآنفة بكتاب الله وقبل وفوق ذلك وصايا النبي «صلى الله عليه وآلـه» والوصي «عليه السلام» به أيضا ، ورغم أن النبي «صلى الله عليه وآلـه» كان يعلم أصحابه الآيات من القرآن ، ويوقفهم على ما فيها من علم وعمل ، وما فيها من حلال وحرام ، وما ينبغي أن يقف عنده ^(٢).

ثم ما روي عنه «صلى الله عليه وآلـه» من أنه قال : تعلموا القرآن ، والتمسوا غرائبه.

وغرائبه فرائضه ، وفرائضه حدوده ، وحدوده حلال وحرام ، ومحكم ومتشابه إلخ .. ^(٣).

وما روي عن عمر أنه قال حين وفاة النبي «صلى الله عليه وآلـه» : حسبنا كتاب الله .

كما تقدم . ثم مبادرته حين توليه الخلافة إلى المنع من تدوين الحديث وروايته ، وإلخ ..

نعم .. رغم ذلك كله ، فإننا لا نجد لدى رواد هذه السياسة كبير اهتمام بالقرآن ،

وتعليمه ، وتفسيره للناس ، بل نجد عكس ذلك تماما ، فإن عمر بن

(١) طبقات ابن سعد ج ٥ ص ٧٠.

(٢) راجع : الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٧٩ عن أحمد ، وطبقات ابن سعد والطبراني في الأوسط ، والهيثمي وصححه.

(٣) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٧٩ عن الحامع الكبير عن الديلمي.

الخطاب نفسه كان يمنع الناس من السؤال عن معانٍ القرآن ، ويضرب ويُعاقب من يسأل عن شيء منه ، وما فعله بصيغ شاهد على ذلك حيث ضربه ماءة ثم ماءة حتى اضطربت الدماء في ظهره وفي رأسه ، ومنع الناس من الكلام معه ، ومن مجالسته ، فمكث حولاً على ذلك حتى أصابه الجهد ، ولم يزل وضيعاً في قومه حتى هلك ، وكان سيد قومه ^(١). وقد بقي ابن عباس سنة كاملة أو سنتين لا يجرؤ على سؤال عمر عن آية في كتاب الله ^(٢) ، رغم ما كان له من المكانة عندـه.

قراءة القرآن أيضاً مرفوضة :

بل إن عمر كان لا يرغب في كثرة القراء للقرآن أيضاً ، فقد كتب إليه أبو موسى بعده ناس قرأوا القرآن ، فحمد الله عمر.

(١) راجع في ذلك وغيره : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٤٦ - ١٤٨ وراجع : كشف الأستار عن مستند البزار ج ٣ ص ٧٠ وجمع الزوائد ج ٨ ص ١١٣ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٥٨ و ٢٥٩ والغدير ج ٦ ص ٢٩٣ . ٢٩٠ عن المصادر التالية : إحياء علوم الدين ج ١ ص ٣٠ وسنن الدارمي ج ١ ص ٥٤ و ٥٥ وتحذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٣٨٤ وتفسير ابن كثير ج ٤ ص ٢٣٢ والإتقان ج ٢ ص ٥ وكنز العمال ج ١ ص ٢٢٨ و ٢٢٩ عن نصر المقدسي ، والأصبهاني ، وابن الأنباري ، واللالكائي وغيرهم . والدر المنثور ج ٦ ص ١١١ و ٢٢١ وفتح الباري ج ٨ ص ١٧ و ١٣ ص ٢٣٠ والفتوحات الإسلامية ج ٢ ص ٤٤٥ .

(٢) راجع : البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ . ج ٣ ص ١٣٣ في موضعين والترايس الإدارية ج ٢ ص ٣٧٧ وتاريخ عمر ص ١٥٧ والغدير ج ٦ ص ٢٩٢ و ٢٩٣ عن كتاب العلم لأبي عمر ص ٥٦ .

ثم كتب إليه في العام القابل بعده هي أكثر من العدة الأولى ، ثم كتب إليه في العام الثالث.

فكتب إليه عمر يحمد الله على ذلك ، وقال : إنبني إسرائيل إنما هلكت حينما كثرت قراؤهم ^(١).

ونلاحظ : أن هذه العبارة الأخيرة هي من سخن استدلاله للمنع من كتابة الحديث!! فاقرأ ، واعجب بعد هذا ما بدا لك !!

هذا .. ومن المفارقات هنا : أن نرى هذا الخليفة بالذات يسمح لكتاب الأئمأن يقرأ التوراة آناء الليل وأطراف النهار ، كما سنرى !!

الدقة في التنفيذ :

وقد كان للاهتمام الذي أولاه الحكام للمنع من رواية الحديث وكتابته ، وما لمسه الناس من جدية وإصرار في تنفيذ هذه السياسة ، ومتابعة فصولها بدقة وحزم من قبل شخص الخليفة الثاني ، الذي كان قوله ورأيه في العرب نافذا ومقبولا ، قد كان لذلك تأثيرات سريعة وواسعة على صعيد الالتزام التام بالتعليمات الصادرة لهم في هذاخصوص ؛ فهذا أبو موسى الأشعري (وكذلك أنس بن مالك ^(٢)) بمجرد أن أحس أن عمر يفكر في أمر ما في هذا الاتجاه ، يمسك عن الحديث حتى يعلم ما أحدثه عمر.

ولنا أن نظن ظنا قويا : أنهما كانا على علم مسبق بما كان الخليفة قد عقد العزم عليه في هذا الصدد ، وأراد ترويض الناس على قبول ذلك ، والالتزام به.

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٦١ و ١٦٢.

(٢) راجع : مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٩٣ و ٣٧٢ .

بل لقد بلغ بكم التحاشي عن حديث رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» حدا مثيرا للدهشة ، حتى إن عبد الله بن مسعود . وهو الصحابي المعروف . كانت تأتي عليه السنة لا يحدث عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» بشيء^(١) .

بل لقد قال عمرو بن ميمون : «صحيبت عبد الله بن مسعود سفين فما سمعته يروي حديثا إلا مرة واحدة» ثم ذكر الحديث الذي رواه^(٢) .

ويقول الشعبي : «قعدت مع ابن عمر سنتين ، أو سنة ونصفا ، فما سمعته يحدث عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» إلا حديثا.

أو قال :جالست ابن عمر سنتين فما سمعته يحدث عن رسول الله شيئا^(٣).

وكان زيد بن أرقم إذا طلبوا منه أن يحدثهم يزعم أنه كبير ونسبي^(٤).

وقال عمرو بن ميمون الأودي : «كنا جلوسا بالكوفة ، فجاء رجل ومعه كتاب ،

فقلنا : ما هذا؟

قال : كتاب دانيال.

(١) راجع : صفة الصفة ج ١ ص ٤٠٥ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ١٥٦ ط صادر وفي ط ليدن ج ٣ قسم ١ ص ١١٠ . ١١١ . والمستدرك على الصحيحين ج ٣ ص ٣١٤ وتلخيص المستدرك للذهبي (مطبوع بهامشه) نفس الصفحة ، وحياة الصحابة ج ٢ ص ٢٧١ وحياة الشعر في الكوفة ص ٢٥٣ .

(٢) أصول السرخسي ج ١ ص ٣٤٢ .

(٣) راجع : سنن الدارمي ج ١ ص ٨٤ ومسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٥٧ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ١٥

وحياة الصحابة ج ٣ ص ٢٧١ والغدير للعلامة الأميني ج ١٠ ص ٦٥ وج ٦ ص ٢٩٤ .

(٤) مسند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ٣٧٠ و ٣٧١ و ٣٧٢ .

فلو لا أن الناس تحاجزوا عنه لقتل.

وقالوا : كتاب سوى القرآن؟!»^(١).

وكيف لا يقتله الناس ، وهو قد خالف سنة عمر في حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، وتجاوز سياساته تجاهه؟!

فإنه ولا شك قد ارتكب جريمة نكراء!! وجاء ببدعة صلعاً!!

ثم إننا لا ندري ماذا كان يوجد في ذلك الكتاب المنسوب إلى دانيال النبي «عليه السلام».

ولعل الذين اعترضوا على هذا الكتاب كانوا لا يعرفون شيئاً عن مضمون ذلك أيضاً.

إلى متى؟! :

هذا ، وقد استمر المنوع من روایة الحديث وتدوينه ساري المفعول . بصورة أو بأخرى .

إلى زمن الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز ، الذي تولى الخلافة في مطلع القرن الثاني (في صفر سنة ٩٩ هـ) لفترة وجيزة انتهت بموته في رجب سنة ١٠١ هـ. فقد أظهر عمر بن عبد العزيز هذا رغبة في جمع الحديث ، فأمر محمد بن عمرو بن حزم بأن يكتب له حديث النبي «صلى الله عليه وآله» ، أو سنة ماضية ، أو حديث عمرة بنت عبد الرحمن^(٢).

(١) تقدير العلم ص ٥٧ وفي هامشة عن : ذم الكلام للهروي ص ٢٧.

(٢) راجع : تقدير العلم ص ١٠٥ و ١٠٦ و تدريب الرواية ج ١ ص ٩٠ عن البخاري في أبواب العلم. وراجع : ذكر أخبار أصحابه ، وطبقات ابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٣٤ وج ٨ ص ٣٥٣ ط ليدن وال伊拉克 في العصر الأموي ص ١٥٥.

ومراده بالسنة الماضية هي سنة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، كما سنشير إليه.
 وإنما أراد حديث عمر لأجل الوصول إلى حديث عائشة كما هو معلوم ، ولا ندري :
 إن كان طلب الخليفة هذا قد نفذ أو لا .
 ولكن الزهري المتوفى سنة ١٢٤ هـ. قد كتب له طائفة من الروايات ، فأرسل إلى كل
 بلد دفتراً من دفاتره التي كتبها له .
 وقد كانت هذه المحاولة أيضاً ضعيفة ومحدودة جداً^(١) ولا تستطيع أن تعيد لحديث
 رسول الله «صلى الله عليه وآله» دوره وحيويته في الناس كما هو واضح .
 وروروا أيضاً : أن أبو الزناد كتب سenn الحج لشام بن عبد الملك ، وذلك في سنة
 ١٠٦ هـ.^(٢) لكن ليس ثمة ما يدل على أن ذلك قد وصل إلى أيدي الناس ، وتداولوه .
 بل إن ما كتبه الزهري لم نجد له أثراً ملموساً فيما بين أيدينا من تراث

(١) راجع : السنة قبل التدوين ص ٣٦٤ و ٣٣٢ و جامع بيان العلم ج ١ ص ٧٦ و ٩١ و ٥٠ و ٨٨ و ٩٢
 والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٧ ص ٤٤٧ والمصنف للصناعي ج ٩ ص ٣٣٧ و سenn الدارمي ج ١ ص ١٢٦
 و حلية الأولياء ج ٣ ص ٣٦٣ و تدريب الراوي ج ١ ص ٩٠ و ذكر أخبار أصحابهان ج ١ ص ٣١٢ و تاريخ الخلفاء
 ص ٢٦١ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ١٦٩ و ١٧٠ و ٢٠٣ و تحفة الأحوذى (المقدمة) ج ١ ص ٣٣ و ٤٠ .

وراجع : صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ. ج ١ ص ١٩ و الحلط للقریزى ج ٢ ص ٣٣٣ و بحوث في تاريخ
 السنة المشرفة ص ٢٢٦ و ٢٢٧ .

(٢) الكنى والألقاب ج ١ ص ٨٠ والكامل في التاريخ ج ٥ ص ١٣٠ .

مكتوب ليتمكننا تقييمه والحكم عليه.

ومهما يكن من أمر ، فإن من المؤكد : أن مفعول المنع من تدوين الحديث قد انتهى في أواسط القرن الثاني ، وأن الحركة الواسعة لتدوين الحديث قد بدأت في أواسط القرن الثاني للهجرة ، على يد ابن حريج ، ومالك بن أنس ، والربيع بن صبيح ، والشوري ، والأوزاعي ، وغيرهم ^(١).

وأما البدايات الضعيفة والمحدودة لكتابة الحديث ، فقد حصلت قبل ذلك ، لكنها كانت محكومة للظروف العامة ، والخوف من التعرض إلى الأذى بسبب ذلك. ولم يصل إلينا ولا إلى الناس من ذلك إلا النذر القليل ، الذي لا يسمن ولا يغني من جوع.

(١) راجع : بحوث في تاريخ السنة المشرفة. والسنة قبل التدوين ص ٣٣٧. وراجع : الجرح والتعديل ج ١ ص ١٨٤ وتدريب الراوي ج ١ ص ١٨٩ والخطط للمقرizi ج ٢ ص ٣٣٣ وتاريخ الخلفاء ص ٢٦١ وتدكرة المفاظ ج ١ ص ١٧٠ و ١٦٩ و ١٦٠ و ١٩١ و ٢٠٣ وفتح الباري (المقدمة) ص ٤ و ٥ وكشف الظنون ج ١ ص ٢٣٧ والنجوم الراهنة ج ١ ص ٣٥١ وتحفة الأحوذى المقدمة ج ١ ص ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ ففي كل ذلك وفي غيره تجد ما يفيد في هذا المجال.

الفصل الثالث :

أين .. وما هو البديل؟

من الذي يفتى الناس؟!

وبعد ما تقدم ، فقد كان لابد للناس ، الذين يدينون بهذا الدين ، ويريدون أن يطبقوا أحكامه وشرائعه على حركاتهم وسلوكهم وموافقهم . لا بد لهم . من مرجع يرجعون إليه ، ليقظتهم في أمور دينهم ، ويبين لهم أحكامه ، من دون أن يتعرض لرواية عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، لا من قريب ، ولا من بعيد.

وبديهي ، أنه لا يمكن السماح لكل الناس بالتصدي للفتاوى ؛ لأن ذلك يحمل معه خاطر كبيرة وخطيرة ، و يجعل السلطة في مواجهة مشاكل صعبة ، و يجعلها أمام إحراجات لا طاقة لها بها . وذلك حينما تتعارض فتاواهم وتناقض .

أو حينما تصدر عن بعض الناس فتاوى قد يعتبرها الحكام ومن يدور في فلكهم مضره في مصالحهم في الحكم ، أو في غيره .

وهذا الأمر يحمل معه أجواء الاستدلال والاحتجاج ، والتأييد والرد ، ثم الإدانة ، وتفسيه الآراء .

ومعنى ذلك هو : العودة إلى طرح النصوص القرآنية ، والكلمات والموافق النبوية ، كوسائل إقناع واحتجاج ، فيكون ما فروا منه قد عادوا فوقعوا فيه .

مع ما في ذلك من إضعاف لموقع ولرموز لا تزيد لها السلطة أن تضعف بأية صورة كانت.

ويأتي إضعافها وضعفها باتضاح أنها في درجة أدنى من حيث المعرفة والعلم بالقرآن والسنة ، وأحكام الدين ، وتعاليم الشريعة.

ثم هو يتسبب بالإحساس بالغبن ، وبالمظلومية بالنسبة لأولئك الذين يملكون المؤهلات الحقيقية للفتوى ، حين يكون التعامل معهم ، والموقف منهم ، ومن كل ما يقدمونه من علم صحيح ونافع لا يختلف عن الموقف مما يقدمه أولئك الجهلة الأغبياء ، الذين لا يملكون من التقوى ما يمنعهم عن الإفتاء بغير علم ولا هدى ، ولا كتاب منير.

أضف إلى ذلك : أن هذا من شأنه أن يضعف الثقة بالسلطة ، التي انتهت هذه السياسة ، وشجعت هذا الاتجاه.

هذا كله ، عدا عن أن الحكم يريد أن يبني اتجاهها فكريًا خاصاً ومتميزة ، يخدم أهدافه الخاصة وال العامة.

ويريد أن يزرع في الناس مفاهيم ، ويحملهم على اعتقادات ، ويلزمهم بأحكام لا يدع لهم مناصًا من الالتزام بها ، والجري عليها وتبنيها ، في مختلف الظروف والأحوال. ولن يكون ذلك ميسوراً له في ظل هذه الحرية في الفتوى ، وفي الاستدلال عليها.

حصر الفتوى في نوعين من الناس :

والأجل ذلك ، فقد كان من الطبيعي أن لا يسمحوا بالفتوى إلا لنوعين

من الناس.

الأول : الأماء ، وذلك في الأمور الحساسة ، فيما يبدوا .

الثاني : أشخاص بأعيانهم ، يمكنهم تسويق فكر السلطة ، بصورة أو بأخرى.

ولأجل توضيح ذلك فإننا نشير إلى كلا النوعين باختصار ، فنقول :

أولاً : الأماء :

أما بالنسبة للأماء ؛ فإننا نقرأ في التاريخ : أن عمر بن الخطاب قد أنكر على

بعضهم بقوله : «كيف تفتي الناس ، ولست بأمير؟! ولی حارها من ولی قارها»^(١).

وكان ابن عمر إذا سئل عن الفتوى قال : إذهب إلى هذا الأمير ، الذي تقلد أمور

الناس ، ووضعها في عنقه^(٢).

وقد امتنع ابن عمر عن إفتاء سعيد بن جبیر ، وقال : يقول في

(١) راجع : جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٧٥ و ٢٠٣ و ١٩٤ و ١٧٤ و ٢٥٨ و منتخب كنز العمال (مطبوع بجامش مستند أحمد) ج ٤ ص ٦٢ و سنن الدارمي ج ١ ص ٦١ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ١٧٩ و ٢٥٨ والمصنف للصناعي ج ٨ ص ٣٠١ وج ١١ ص ٣٢٨ وراجع ص ٢٣١ وأخبار القضاة لوكيع ج ١ ص ٨٣ وتحذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٥٤ وراجع : حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٦ وكنز العمال ج ١ ص ١٨٥ وراجع ص ١٨٩ عن عبد الرزاق ، وابن عساكر ، وابن عبد البر ، والدينوري في المجالسة.

(٢) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٧ .

ذلك الأمراء ^(١).

وقد أطلقوا على الفتوى اسم «صوافي الأماء».

فعن المسيب بن رافع قال : كان إذا ورد الشيء من القضاء ، وليس في الكتاب ،
ولا في السنة ، سمي «صوافي الأماء» ، فدفع إليهم الخ ..
وروى هشام بن عروة عن أبيه : أنه رعا سُئل عن الشيء فيقول : هذا من خالص
السلطان.

وعن ابن هرمنز : أدركت أهل المدينة ، وما فيها الكتاب والسنّة . والأمر ينزل ، فينظر
فيه السلطان ^(٢).

وزيد بن ثابت يكتب لمعاوية في الجد : ذلك مما لم يكن يقضى فيه إلا الأمراء ^(٣).

ثانياً : المسموح لهم بالفتوى من غير الأمراء :

وأما بالنسبة للأشخاص المسموح لهم بالفتوى : فإنما سمحوا بالفتوى بل وبالرواية
أيضاً لأشخاص رأوا : أن لديهم من المؤهلات ما يكفي للاعتماد عليهم ، ويطمئن
للتزامهم بالخط المعين ، والرسوم ، بصورة مقبولة ومعقولة.

أما من وجدوه غير قادر على ذلك ، فقد استبعدوه ، حتى وإن كان منسجماً معهم
في خطه السياسي ، أو في طريقة تفكيره ، وأسلوب حياته.

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٦ ص ١٧٤ .

(٢) جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٧٤ .

(٣) بحوث مع أهل السنّة والسلفية ص ٢٣٨ .

ونذكر من هؤلاء :

١ . عائشة :

فإننا نجد مروان بن الحكم يحاول التأكيد على الدور الأساس لأم المؤمنين عائشة في هذا الحال ، فهو يقول : «كيف يسأل أحد وفيها أزواج نبينا وأمهاتنا» ^(١).

وإنما قلنا : إنه يقصد خصوص عائشة في كلامه هذا ، لأنها هي التي كانت تتصدى للرواية والفتوى من بين أمهات المؤمنين بصورة رئيسية ، وهي بنت الخليفة الأول أبي بكر ، ومدللة الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، ولم يعرف عن أي من نساء النبي «صلى الله عليه وآله» سواها : أنهن تصدبن للرواية والفتوى إلا في حالات قليلة جدا ، وكانت أم سلمة تتصدى لرواية شيء عن النبي «صلى الله عليه وآله» لم يكن يعجب أمثال مروان ، ولا كان يروع لهم كثيرا.

وقد كانت عائشة تقتي على عهد عمر ، وعثمان ، وإلى أن ماتت.

وكان هذان الخليفتان يرسلان إليها فيسألانها عن السنن ^(٢).

وفي نص آخر : كانت عائشة قد استقلت بالفتوى في خلافة أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، وهلم جرا ، إلى أن ماتت ^(٣).

(١) المصنف للصعاعي ج ١ ص ١٦٦ وراجع : كشف الأستار عن مسند البزار ج ٢ ص ١٩٦ وجمع الزوائد ج ٤ ص ٣٢٤.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٩٨ عن الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٩.

(٣) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٨ - ٢٨٩ عن الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ١٨٩.

منافسون لعائشة :

ونجد من بعض الطموحين من الشباب الذين تكتم السلطة بإعطائهم دورا من نوع ما ، تشكيكاً بل ورفضاً لما تدعية عائشة ومحبوها من علم واطلاع كامل على أحوال رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» وأوضاعه ، فهذا زيد بن ثابت يقول : «نحن أعلم برسول الله من عائشة» ^(١).

كما أن عائشة نفسها كانت لا ترتاح إذا رأت لآخرين دورا فاعلا في نطاق الفتوى والرواية ، ولعل هذا هو ما يفسر لنا شكوكها لابن أخيتها عروة بن الزبير من أبي هريرة الذي كان يحاول إثارتها بجلوسه إلى جانب حجرها ليحدث عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، قالت عائشة لعروة : ألا يعجبك أبو هريرة؟! جاء فجلس إلى جانب حجرها ليحدث عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، يسمعني ذلك!! وكنت أسبح ، فقام قبل أن أقضي سبحتي ، لو جلس حتى أقضي سبحتي لرددت عليه الخ .. ^(٢).

٢ . زيد بن ثابت :

ومن كان يسمح له بالفتوى أيضا : زيد بن ثابت ، وكان مترئساً بالمدينة في

(١) مسنـد أـحمد بن حـنـبل ج ٥ ص ١٨٥.

(٢) مسنـد أـحمد ج ٦ ص ١٥٧ وراجـع : صـحـيح مـسـلـم ج ٨ ص ٢٢٩ وفتح الـبـارـي ج ٧ ص ٣٩٠ وسـير أـعـلام النـبـلـاء ج ٢ ص ٦٠٧ عن مـسـلـم وـعـن أـبـي دـاـوـد رقم ٣٦٥٥ وـاخـتـصـرـه التـرـمـذـي برـقـم ٣٦٤٣ وـعـن الـبـخـارـي في المـنـاقـب ج ٦ ص ٤٢٢ وـالـسـنـة قـبـلـ التـدـوـين ص ٤٦٢ عن الإـجـاـبة لـإـبـرـادـ ما اـسـتـدـرـكـته عـائـشـة عـلـى الصـحـابـة ص ١٣٥ وـحـيـاة الصـحـابـة ج ٢ ص ٧٠٥ عن الـبـخـارـي ، وأـحـمـد ، وأـبـي دـاـوـد.

القضاء ، والفتوى ، القراءة ، والفرائض في عهد عمر ، وعثمان^(١) ونرى أن ذلك يرجع إلى موقفه السلبي من علي أمير المؤمنين «عليه السلام» ، ثم إلى دوره في تقوية سلطان الحكم القائم ، كما سيأتي إن شاء الله تعالى في هذا الكتاب ، حين الحديث عن تعلم زيد للغة العبرانية ، بعد الحديث عن غزوة حمراء الأسد.

٣ . عبد الرحمن بن عوف :

كان عبد الرحمن بن عوف من يفتى في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، وأبي بكر ، وعمر ، وعثمان بما سمع من النبي «صلى الله عليه وآلـه»^(٢) .
وموقف ابن عوف من علي في قضية الشورى ، وصرفه الأمر عن علي «عليه السلام» إلى عثمان بطريقة ذكية ومدروسة ، معروف ، ولا يحتاج إلى مزيد بيان.

٤ . أبو موسى الأشعري :

وكان أبو موسى الأشعري . كما يقولون . لا يزال يفتى بما أمره النبي «صلى الله عليه وآلـه» في زمن أبي بكر ، ثم في زمن عمر ، فبينما هو قائم عند الحجر يفتى الناس بما أمره رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ؟ إذ جاءه رجل فسأله : أن لا تتعجل بفتياك ، فإن أمير المؤمنين قد أحدث في المناسب شيئاً.

فطلب أبو موسى حيئذ من الناس : أن يأتوا بعمر ، ويتركوا ما كان يفتياهم به . ثم سأل الخليفة عن الأمر ؟ فحقق له^(٣) .

(١) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٨ عن الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ١٧٥ .

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٧ عن الطبقات الكبرى لابن سعد كاتب الواقدي ، وعن منتخب كنز العمال (مطبوع بجامش مسنـد أـحمد) ج ٥ ص ٧٧ .

(٣) راجع : مسنـد أـحمد بن حنـبل ج ٤ ص ٣٩٣ .

فأبو موسى إذن ، كان يرى : أن سنة عمر مقدمة على ما سنه الله ورسوله الذي لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى !! . ولعله يستند في ذلك إلى ما رواه عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» من أنه قال : لو لم أبعث فيكم لبعث عمر !! . أو أنه قال : إنه ما أبطأ عنه «صلى الله عليه وآلـه» الوحي إلا ظن أنه نزل في آل الخطاب !!.

من قبيل رواية : لو كان الله باعثا نبيا بعدي لبعث عمر بن الخطاب ^(١).

ورواية : لو لم أبعث فيكم لبعث عمر ^(٢).

ورواية : لو لم أبعث لبعثت يا عمر ^(٣).

ورواية : لو كاننبي بعدي لكان عمر بن الخطاب ^(٤).

(١) مجمع الزوائد ج ٩ ص ٦٨ وشرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨ وكشف الخفاء ج ٢ ص ١٥٤ و ١٦٥ .

(٢) المعيار والموازنة ص ٢٢٢ وشرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨ وكنز العمال ج ١١ ص ٥٨١ وتذكرة الموضوعات ص ٩٤ وفيض القدير ج ٥ ص ٤١٤ .

(٣) شرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨ وكشف الخفاء ج ٢ ص ١٦٤ وتذكرة الموضوعات ص ٩٤ .

(٤) شرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨ وكشف الخفاء ج ٢ ص ١٥٤ ومسند أحمد ج ٤ ص ١٥٤ ومجمع الزوائد ج ٩ ص ٦٨ وفتح الباري ج ٧ ص ٤١ وتحفة الأحوذى ج ١٠ ص ١١٩ والمعجم الكبير ج ١٧ ص ٩٤ و الجامع الصغير ج ٢ ص ٤٣٥ وكنز العمال ج ٤٣٥ ص ٥٧٨ وتذكرة الموضوعات ص ١٨٠ وفيض القدير ج ٥ ص ٤١٤ وكشف الخفاء ج ٢ ص ١٥٤ و ١٥٧ و ١٥٨ .

ورواية : قد كان في الأمم محدثون فإن يكن في أمتي أحد فهو عمر^(١).

وغير ذلك مما اخترقته يد السياسة ، وزينه لهم الحب الأعمى^(٢).

٥ . السماح لأبي هريرة بعد المنع :

قال أبو هريرة : «بلغ عمر حديثي ، فأرسل إليّ ، فقال : كنت معنا يوم كنا مع رسول الله «صلى الله عليه وآلها» في بيت فلان؟

قال : قلت : نعم ، وقد علمت لم تسألني عن ذلك!!.

قال : ولم سألك؟

قلت : إن رسول الله «صلى الله عليه وآلها» قال يومئذ : من كذب علي متعمداً فليتبأ مقعده من النار.

قال : أما إذن ، فاذهب فحدث»^(٣).

ومن المعلوم : أن عمر كان قد منع أبا هريرة من التحدث^(٤) ، ولكنه لما بلغه حديثه ، وأعجبه أرسل إليه ، وأبلغه سماحة له برواية الحديث ، كما ترى!!.

ولا بد لنا من أن نتساءل عن تلك الخصوصيات التي لو اشتمل عليها

(١) مسندي ابن راهويه ج ٢ ص ٤٧٩ وصحيف ابن حبان ج ١٥ ص ٣١٧ وتحفة الأحوذى ج ١٠ ص ١٢٥ وشرح نهج البلاغة ج ١٢ ص ١٧٨.

(٢) راجع : كتاب الغدير للعلامة الأميني رحمه الله.

(٣) البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٧ وراجع : سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٣ والسنة قبل التدوين ص ٤٥٨.

(٤) راجع : سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٠ و ٦٠٢ و ٦٠٣ . والبداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٦ .

الحديث لأعجب الخليفة ، ويكافئ من يأتي بها بالسماح بما هو منوع على من سواه ، من
جلة أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآلها»!!

محاولة فاشلة لهم مع علي عليه السلام :

وقد بذلت محاولة لفرض الرأي في مجال الفتوى والعمل بالسنة على علي أمير المؤمنين «عليه السلام» ، فوجدوا منه الموقف الحازم ، والحااسم ؛ فكان التراجع منهم والاعتذار .
فقد روى العياشي عن عبد الله بن علي الحلي ، عن أبي جعفر ، وأبي عبد الله «عليهما السلام» ، قال : حج عمر أول سنة حج ، وهو خليفة ، فحج تلك السنة المهاجرون والأنصار وكان علي قد حج في تلك السنة بالحسن والحسين «عليهما السلام» ، وبعده بن جعفر ، قال : فلما أحرم عبد الله ليس إزرا ورداء مشقين . مصبوغين بطين المشق . ثم أتى ، فنظر إليه عمر وهو يلبس الإزار والرداء ، وهو يسير إلى جنب علي «عليه السلام» ، فقال عمر من خلفهم : ما هذه البدعة التي في الحرم؟
فالتفت إليه علي «عليه السلام» ، فقال له : يا عمر ، لا ينبغي لأحد أن يعلمنا السنة !

فقال عمر : صدقت يا أبا الحسن . لا والله ، ما علمت أنكم هم ^(١).

من له الفتوى بعد عهد الخلفاء الثلاثة :

وإذا استثنينا الفترة التي تولى فيها أمير المؤمنين «عليه السلام» شؤون

(١) تفسير العياشي ج ٢ ص ٣٨ والبحار ج ٩٦ ص ١٤٢ وتفسير البرهان ج ٢ ص ٤٩ .

المسلمين ، فإن الذين تصدوا للفتوى بعد ذلك العهد ما كانوا من الشخصيات الطبيعية في المجتمع الإسلامي ، بل إن بعضهم لا يعد حتى من أهل الدرجة الثانية أو الثالثة . وبعض هؤلاء أو كلهم لم يكن يسمح لهم بالفتوى في عهد الخلفاء الثلاثة : أبي بكر ، وعمر ، وعثمان.

يقول زياد بن ميناء : «.. كان ابن عباس ، وابن عمر ، وأبو سعيد الخدري ، وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وجابر بن عبد الله ، ورافع بن خديج ، وسلمة بن الأكوع ، وأبو واقد الليثي ، وعبد الله بن بحينة ، مع أشباه لهم من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» يفتون بالمدينة ، ويحدثون عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، من لدن توفي عثمان إلى أن توفوا.

والذين صارت إليهم الفتوى منهم : ابن عباس ، وابن عمر ، وأبو هريرة ، وجابر بن

عبد الله»^(١).

حظر الرواية على ابن عمر ، وابن عمرو :

ولا بد لنا هنا من تسجيل تحفظ على ما ذكره زياد بن ميناء بالنسبة لكل من عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وعبد الله بن عمرو بن العاص.

فأما بالنسبة إلى ابن عمر فقد رروا : أن معاوية قال له : «لئن بلغني أنك

(١) حياة الصحابة ج ٣ ص ٢٨٨ عن الطبقات الكبرى ج ٤ ص ١٨٧ وراجع : سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٦ . ٦٠٧ وفي هامشه أشار إلى طبقات ابن سعد ج ٢ ص ٣٧٢ .

تحدث لأضربي عنقك»^(١).

وأما بالنسبة لعبد الله بن عمرو بن العاص ؛ فإنما كان يسمح له بالرواية والفتوى قبل حرب صفين . على ما يظهر . ثم منعه معاوية من الرواية بعدها . وقد استمر هذا المعنى إلى عهد يزيد بن معاوية أيضاً^(٢).

أسباب المنع :

أما عن أسباب منعهما من الرواية فإننا نقول : أما عبد الله بن عمر بن الخطاب ، فإنه كان يروي أحاديث رسول الله «صلى الله عليه وآلـهـ» في معاوية ، كقوله «صلى الله عليه وآلـهـ» عنه : لا أشبع الله بطنه.

وقوله «صلى الله عليه وآلـهـ» عنه وعن أبيه وأخيه : اللهم عن القائد ، والسائل ، والراكب .

وقوله «صلى الله عليه وآلـهـ» : يطلع عليكم من هذا الفج رجل يموت حين يموت وهو على غير سنتي . فطلع معاوية . وأن تابوت معاوية في النار فوق تابوت فرعون .

وقوله «صلى الله عليه وآلـهـ» : يموت معاوية على غير الإسلام^(٣).

(١) صفين للمنقري ص ٢٢٠ وراجع : قاموس الرجال ج ٩ ص ١٧ والغدير ج ١٠ ص ٣٥٢ .

(٢) راجع : مسند أحمد بن حنبل ج ٢ ص ١٦٧ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير والحديث ص ١٥١ والغدير ج ١٠ ص ٣٥٢ .

(٣) راجع ما تقدم في : صفين للمنقري ص ٢١٧ . وفي قاموس الرجال ، ترجمة معاوية ، وراجع الغدير للعلامة الأميني ، وغير ذلك .

وأما عبد الله بن عمرو بن العاص ، فإنه قد أخرج معاوية في صفين بحديث قتل الفئة الباغية لumar.

وب الحديث : إنه سيكون ملك من قحطان.

فقال معاوية لأبيه ، عمرو : ألا تغنى عنا مجئونك؟^(١).

شواهد أخرى :

ومن الشواهد على أن الحكام كانوا يواجهون كل من روى حديثا يضر بحكمتهم وسياساتهم بصرامة وقسوة ما ذكروه عن الخليفة المهدى العباسى ، من أنه أمر بقتل رجل لروايته حديثا رأى المهدى أنه يضر في حكمه وسلطانه ، ثم لما عرف أن ذلك الراوى إنما يرويه عن الأعمش ، قال : «ويلي عليه ، لو عرفت مكان قبره لأخرجته ، فأحرقته بالنار»^(٢).

وسائل سعيد بن سفيان القاري عثمان بن عفان عن مسألة ، فقال : فهل سألت أحدا قبلي؟
فقلت : لا.

(١) راجع : أنساب الأشراف (بتحقيق المحمودي) ج ٢ ص ٣١٢ - ٣١٣ وراجع : ٣١٧ والجزء الأول (قسم سيرة النبي «صلى الله عليه وآلها») ص ١٦٨ وراجع ص ١٦٩ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ ص ٢٥٣ ط صادر ونقله المحمودي في تعليقاته على أنساب الأشراف عن ابن أبي شيبة. وراجع : تذكرة الخواص ص ٩٣ والفتوح لابن أعشن ج ٣ ص ٢٦٨ . وراجع : تاريخ الأمم والملوك ج ٥ ص ٤١ ط دار المعارف. والإسراطيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١٥٠ .

(٢) روضة العقلاء لابن حبان ص ١٥٩ .

قال : لئن استفتت أحدا قبلـي ، فأفـتكـ غيرـ الذيـ أـفـتـيـتكـ بهـ ضـربـتـ عنـقـهـ إـلـخـ .. (١).
أضـفـ إـلـىـ ماـ تـقـدـمـ : أـنـ مـعـاوـيـةـ الـذـيـ كـانـ يـتـعـالـمـ بـالـرـبـاـ ، قـدـ حـاـوـلـ أـنـ يـمـنـعـ عـبـادـةـ بـنـ
الـصـامـتـ مـنـ روـاـيـةـ حـدـيـثـ عـنـ النـبـيـ «ـصـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ حـوـلـ تـحـرـيمـ الرـبـاـ ، فـلـمـ يـفـلـحـ (٢).
كـمـ أـنـحـمـ قـدـ مـنـعـواـ أـبـاـ ذـرـ مـنـ الفـتـيـاـ . مـعـهـ عـشـمـانـ . فـلـمـ يـمـتـنـعـ (٣)ـ ، فـوـاجـهـوهـ بـأـنـوـاعـ كـثـيرـةـ
مـنـ الـأـذـىـ ، وـالـخـنـ وـالـبـلـاـيـاـ ، حـتـىـ مـاتـ غـرـبـياـ مـظـلـومـاـ فـيـ الـرـبـذـةـ ، مـنـفـاهـ (٤).
وـقـدـ تـقـدـمـ عـنـ قـرـيبـ أـبـاـ مـوـسـىـ الـأـشـعـريـ يـطـلـبـ مـنـ النـاسـ أـنـ يـتـرـكـواـ مـاـ كـانـ
يـحـدـثـهـ بـهـ مـاـ سـمـعـهـ مـنـ رـسـوـلـ اللـهـ «ـصـلـىـ اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»ـ ، وـيـأـخـذـوـهـ بـمـاـ أـحـدـهـ لـهـ عـمـرـ.
فـرـاجـعـ.

وـخـلاـصـةـ الـأـمـرـ :

إـنـ الـحـكـامـ إـنـماـ كـانـواـ يـسـمـحـونـ بـالـفـتـوـيـ لـأـشـخـاصـ بـأـعـيـانـهـ ، وـيـمـنـعـونـ

(١) تـحـذـيـبـ تـارـيـخـ دـمـشـقـ جـ ١ـ صـ ٥٤ـ وـحـيـاةـ الصـحـابـةـ جـ ٢ـ صـ ٣٩٠ـ ٣٩١ـ عـنـهـ.

(٢) تـحـذـيـبـ تـارـيـخـ دـمـشـقـ جـ ٧ـ صـ ٢١٥ـ وـالـغـدـيرـ جـ ١٠ـ صـ ١٨٥ـ عـنـهـ وـفيـ الـغـدـيرـ نـصـوصـ أـخـرىـ لـلـقضـيـةـ عـنـ
موـطـأـ مـالـكـ ، وـصـحـيـحـ مـسـلـمـ وـسـنـنـ الـبـيـهـقـيـ وـجـامـعـ لـأـحـكـامـ الـقـرـآنـ ، وـشـرـحـ التـهـجـ لـلـمـعـتـزـلـيـ وـسـنـنـ النـسـائـيـ ،
وـاـخـتـلـافـ الـحـدـيـثـ لـلـشـافـعـيـ ، وـمـسـنـدـ أـحـمـدـ وـغـيـرـ ذـلـكـ فـلـيـرـاجـعـهـ طـالـبـ ذـلـكـ.

(٣) رـاجـعـ : حـلـيـةـ الـأـوـلـيـاءـ جـ ١ـ صـ ١٦٠ـ وـصـحـيـحـ الـبـخـارـيـ جـ ١ـ صـ ١٥ـ طـ سـنـةـ ١٣٠٩ـ.

(٤) رـاجـعـ كـتـابـنـاـ : درـاسـاتـ وـجـوـهـاتـ فـيـ التـارـيـخـ وـالـإـسـلامـ جـ ١ـ صـ ١١١ـ ١٤١ـ.

من عداهم من ذلك ، إلا إذا اطمأنوا إلى أنه من مستوى يؤهله لأن ينسجم في ما يفتني به ويرويه مع مقاصد الحكم وأهدافه. كما كان الحال بالنسبة لأبي هريرة. وحتى لو سمحوا للبعض بممارسة دوره الفتوائي ، فإن ذلك يبقى مرهوناً بهذا الانسجام ، فإذا ما أحل به أحياناً ، ولو عن غير قصد ، فإنه يمنع من الحديث ، ولو بلغ إلى درجة الإضرار فإنه يهدد بالقتل ، والضرب ، بل وينفي إلى أبغض البلاد إليه. كما كان الحال بالنسبة لعبد الله بن عمرو بن العاص ، وابن عمر ، وأبي ذر ، حسبما ألمنا إليه.

لا بد من أساليب أخرى :

ثم إن الحكم قد رأوا : أن كل ذلك لا يكفي لإشباع رغبة الناس في التعرف على الدين ، وعلى عقائده ومفاهيمه ، وأحكامه.

ولسوف تبقى لدى الناس الرغبة والاهتمام بنيل معارفه والتعرف على ما فيه من شرائع وأحكام ، ومن سيرة وتاريخ ، وعقائد وسياسات وغيرها. وقد أصبح الاهتمام بذلك محسوساً وملمساً ، فلا بد من معالجة الأمر ، بحكمة وروية وحنكة.

وقد كان من الواضح : أن مجرد إعطاء الفتاوى لا يكفي ، فقد كان ثمة حاجة إلى تثقيف الناس في مجالات وشئون ومناهي مختلفة : تاريخية ، وسياسية ، وتربيوية ، وعقيدية وغيرها.

فابحثوا إلى اعتماد أساليب أخرى ، رأوا أنها قادرة على حل هذا المشكل ، وتساعدهم على الخروج من هذا المأزق الذي وجدوا أنفسهم فيه. ونذكر هنا بعضاً من مفردات هذه الأساليب التي اعتمدوها لسد الخلل ورأب الصدع ، فنقول :

تشجيع الشعر والشعراء :

إن من الواضح : أن الشعر العربي له تأثير السحر على روح وعقل وعواطف الإنسان العربي ، الذي ينجدب إليه ، ويقبل بكل مشاعره وأحساسه عليه.

ومن الواضح : أن هذا الأمر أيضا يجعل الشعر قادرا على القيام بدور فاعل وقوى في مجال الاستئثار بقسط من الاهتمام لدى فريق كبير من الناس.

فلمَّا إذن لا يعطي للشعر هذا الدور ، ليخفف من الأعباء التي أصبحت ترهق كاهل الحكم في هذا الاتجاه؟!

ولأجل ذلك نجد : أن المبادرة لتنشيط الاتجاه الأدبي ، والاهتمام بالشعر ، قد جاءت من قبل نفس الخليفة الذي تبني السياسات التي أشرنا إليها تجاه الحديث والقرآن ، ونفذها بدقة ، ورسّخها بحزم ، وحافظ عليها بقوة.

فأمر بكتابة الشعر ، والاحتفاظ به ، فدونوا ذلك عندهم ، وكانت الأنصار تحدده إذا حافت بlah^(١).

بل لقد روى لنا مالك في موطئه ، في أواخر كتاب الصلاة : أنه بلغه أن عمر بن الخطاب بنى رحبة في ناحية المسجد ، تسمى «البطيحاء» وقال : «من كان يريد أن يلغط ، أو ينشد شعرا ، أو يرفع صوته ، فليخرج إلى هذه الرحبة»^(٢).

وحاول أن يكتب شعر الشعراء ، فكتب إلى المغيرة بن شعبة بالكوفة ،

(١) الأغاني ط ساسي ج ٤ ص ٥ و ٦.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠٠.

يطلب منه أن يجمع الشعراء ، ويستندهم ما قالوا من الشعر في الجاهلية ، والإسلام ،
ويكتب بذلك إليه ^(١).

وقال عمر بن الخطاب أيضا : تعلموا الشعر ، فإن فيه محسن تبتغى ، ومساوئ تتقى

^(٢)

ثم أكدت ذلك عائشة أم المؤمنين ، حيث قالت : «عليكم بالشعر ، فإنه يعرب
أليستكم» ^(٣).

ولسنا ندري إن كانت ترى : أن القرآن وحده لم يكن يكفي لإعراب ألسنتهم؟

أو أن عمر كان يرى : أن ما في القرآن لا يكفي الناس فيما يبتغونه من محسن.

تعلم الأنساب :

ورغم أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد قال عن علم الأنساب . حسبما روي
عنه . : «إنه علم لا يضر من جهله ، ولا ينفع من علمه» ، وكذا روي عنه بالنسبة لعلم
العربية ، والأشعار ، وأيام الناس ^(٤).

(١) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٥٥ عن الخطط للمقرizi ج ٤ ص ١٤٣ . وكتب العمال ج ٣ ص ٨٥٠ ط
مؤسسة الرسالة.

(٢) زهرة الآداب ج ١ ص ٥٨.

(٣) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠٠.

(٤) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠١ و ٣٠٢ و ٢٣٠ عن إحياء العلوم وغيره . وراجع : الأنساب للسمعاني ج ١ ص ٩.

إننا رغم ذلك نجد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب قد رتب إعطاء الجند على أساس قبلي ، يرتكز على ملاحظة أنساب الناس ، وانتماءاتهم العرقية ^(١).

ثم هو يخطط البصرة والكوفة على أساس قبلي أيضا.

وكان يحث على تعلم الأنساب ، مضموناً كلامه ما يتوافق مع التوجهات المقبولة والمعقولة ، فيقول : «تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم» ^(٢).

والملفت للنظر هنا : أن هذه العبارة نفسها قد نسبت إلى النبي «صلى الله عليه وآله» ^(٣).

وربما يكون النبي «صلى الله عليه وآله» قد قال ذلك ، فاستعان عمر بن الخطاب بهذا القول لتنفيذ سياساته في التمييز العنصري ، وإجرائها ، ولم يعد الأمر يقتصر على صلة الرحم ، كما هو المفروض.

ومهما يكن من أمر ، فإن معاوية أيضاً قد اختار دغفل بن حنظلة السدوسي ، ليعلم ولده يزيد (لعنه الله) علم الأنساب ^(٤) لا علم الفقه ، ولا القرآن ، ولا أحكام الدين.

أما المدف من نسبة كلمة عمر إلى النبي «صلى الله عليه وآله» فربما

(١) راجع كتابنا : سلمان الفارسي في مواجهة التحدى.

(٢) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠٢ والأنساب للسمعياني ج ١ ص ١١ ، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦٦ عنه.

(٣) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٠١ و ٢٣١ .

(٤) الاستيعاب ، وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦٨ .

يكون هو إعطاؤها حيوية وفاعلية ، لتجد طريقها إلىوعي الناس ، وإلى حياتهم العملية بيسير وسهولة.

وقد دافع البعض عن سياسة عمر في توجيه الناس نحو تعلم الأنساب ، معتبرا أنه لا بد من معرفة نسب النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، وقريش ، لأن الخلافة لا تجوز إلا في قريش ، وإلا لادعاهما من لا تحل له ، هذا بالإضافة إلى ما يترتب على ذلك من أحکام الزواج والمواريث^(١).

أسرار الأعذار :

هكذا يتمكن هؤلاء الذين لم يقفوا على حقيقة وأبعاد وأسرار سياسة الخليفة ، أو أنهم يتتجاهلونها عن سابق عمد وإصرار . هكذا يتمكنون من اختلاق الأعذار ، التي ربما لا يمكن الكثير من السذج والبسطاء من اكتشاف خططها وزيفها في الوقت المناسب !! على أننا لا نجد أنفسنا مبالغين إذا قلنا : إن أمثال هؤلاء المتمحلين مثل هذه الأعذار الواهية إنما يريدون إصابة عصفورين بحجر واحد.

فهم في نفس الوقت الذي يبعدون فيه أذهان الناس عن معرفة الحقيقة التي يخشون من ظهورها للناس ، فيما يرتبط بسياسات حكام يحترمونهم ، يستهدفون طمس حديث وسنة النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، بالإضافة إلى سياسات لهم تجاه القرآن أيضا . فإنهم يكونون قد أعطوا أمورا ثبت زيفها وخططها صفة الواقعية ، بحيث تبدو كأنها من الأمور المسلمة ، التي لا مجال للشك والشبهة فيها.

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ١٦٧ .

وذلك حينما يفترضون أن أمر الإمامة لم يحسم ، وأنه ليس موقوفا على النص ، وإنما هي شائعة في جميع بطون قريش.

وأن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» لم يعيّن الإمام والخليفة بعده ، باسمه وصفته ، وحسبه ونسبه ، ولم يبايعه المسلمين في غدير خم ، وليس ثمة تعدد على أحد في هذا الأمر ، ولا اغتصاب لحق قرره الله ورسوله في موارد ومناسبات كثيرة ، وبطرق وأساليب مختلفة ومتنوعة.

فلا بد من تعلم الأنساب ، حتى إذا اغتصب أمر هذه الأمة ، وتغلب متغلب فلا بد من متابعته وإطاعته ، بعد التتحقق من نسبة القرشي ، مهما كان جبارا وعاتيا ، وظالما وجانيا ..

هكذا زينت لهم شياطينهم ، وابتكرته لهم نفوسهم الماكرة ، وأهواءهم الداعرة ،
وسيلقون غدا جزاءهم الأولي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

البديل الأكشن نجاحا والأمثل :

أما البديل الذي كان أكثر نجاحا في تحقيق ما يصبو إليه الحكام ، فقد كان هو : «علوم أهل الكتاب».

وحيث إن هذا البديل قد كان أبعد أثراً، وأكثر انتشاراً، فلا بد لنا من أن نورد بعض التفصيات التي ربما تكون ضرورية لتكوين نظرة واقعية عن حقيقة ما جرى.

فِنْقُول :

نظرة العرب إلى أهل الكتاب :

إننا كتمهيد لما نريد أن نقوله نذكر : أن العرب قبل الإسلام كانوا صفر اليدين من العلوم والمعارف ، كما هو ظاهر لا يخفى ، وسيأتي التصريح به من أمير المؤمنين «عليه السلام» ومن غيره.

وكانوا يعتمدون في معارفهم ولا سيما فيما يرتبط بالنبوات ، والأنبياء وتاريخهم ، وتاريخ الأمم ، على أهل الكتاب بصورة رئيسية ، وكانوا مبهورين بالأحبار والرهبان بصورة قوية وظاهرة ، ويعتبرونهم أهم مصدر للمعرفة لهم.

بل هم ينظرون إليهم نظر التلميذ إلى معلمه بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

وقد رأينا : أن قريشاً ترسل رسولاً إلى أحبار يهود المدينة ، للسؤال عن أمر النبي «صلى الله عليه وآله» ، باعتبار أنهم أهل الكتاب الأول ، وعندهم من علم الأنبياء ما ليس عند قريش ^(١).

ويقول ابن عباس : «إِنَّمَا كَانَ هَذَا الْحَيُّ مِنَ الْأَنْصَارِ . وَهُمْ أَهْلُ وَثْنٍ . مَعَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ يَهُودٍ . وَهُمْ أَهْلُ كِتَابٍ . وَكَانُوا يَرَوْنَ لَهُمْ فَضْلًا عَلَيْهِمْ فِي الْعِلْمِ ؛ فَكَانُوا يَقْتَدُونَ بِكَثِيرٍ مِنْ فَعْلِهِمْ» ^(٢).

(١) سنت أبي داود ج ٢ ص ٤٤٩ وتفسیر القرآن العظيم ج ١ ص ٦٦١ وراجع : الإسرائييليات في كتب التفسير ص ١٠٩ وراجع : الدر المنشور ج ٢ ص ١٧٢ عن ابن إسحاق ، وابن حجر.

(٢) تفسیر القرآن العظيم ج ١ ص ٧١ . ٧٢ والإسرائييليات في كتب التفسير ص ١٠٨ عنه.

وسيأتي : أنهم كانوا يستشرون أهل الكتاب في أمر الدخول في الإسلام ، ويعملون بمشورتهم أيضا.

الإسلام يرفض هيمنة أهل الكتاب :

وقد حاول القرآن ونبي الإسلام تخلص العرب من هيمنة أهل الكتاب ، بالاستناد إلى ما من شأنه أن يزعزع الثقة بما يقدمونه من معلومات ، على اعتبار أنها لا تستند إلى أساس ، بل هي محض افتراءات ومخالفات من عند أنفسهم. وهذا الأمر وحده يكفي لعدم الثقة بهم ، وبكل ما يأتون به.

فقد قال تعالى عنهم : إنهم **﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾**^(١).
وإنهم : **﴿يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَسْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾**^(٢).

وإنهم رغم أنهم يعرفون النبي «صلى الله عليه وآلـه» كما يعرفون أبناءـهم ، ويجدونـه مكتوبـاـ عنـدهـم في التـورـاة والإـنجـيل ، فإـنـهم يـنكـرونـ ذلكـ بالـكـلـيـةـ ، وـذـلـكـ حـسـداـ منـعـنـدـ أنـفـسـهـمـ. كـماـ يـسـتفـادـ منـبعـضـ الآـيـاتـ القرـآنـيـةـ الشـرـيفـةـ.

وقد تحدث الله سبحانه عن صفات اليهود ، ومكرهم وغشـهم ، وغير ذلك .. ما من شأنـهـ تـقوـيـضـ الثـقـةـ بـهـمـ ، فـيـ كـثـيرـ مـنـ الآـيـاتـ وـالـمـوـاضـعـ

(١) الآية ٤٦ من سورة النساء وراجع أيضا : الآية ٧٥ من سورة البقرة والآية ١٣ من سورة المائدة والآية ٤١ من سورة النساء.

(٢) الآية ٧٩ من سورة البقرة.

القرآنية. واستقصاء ذلك يحتاج إلى توفر تام ، وجهد مستقل.

ومن جانب آخر ، فإننا نجد إصراراً أكيداً من الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» على إبعاد أصحابه عن الأخذ من أهل الكتاب ، وعن سؤالهم عن شيء من أمور الدين. فنهى «صلى الله عليه وآله» عن قراءة كتب أهل الكتاب ^(١).

وقال لأصحابه : لا تسألو أهل الكتاب عن شيء ، فإنهم لن يهدوكم ، وقد أضلوا أنفسهم ^(٢).

وقد اتضح لكل أحد : أنه «صلى الله عليه وآله» كان يحب مخالفتهم في كثير من الأشياء ^(٣) ، حتى قالت اليهود : ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه ^(٤).

(١) أسد الغابة ج ١ ص ٢٣٥.

(٢) المصنف للصمعاني ج ١٠ ص ٣١٢ و ج ٦ ص ١١٠ وفي ١١٢ عن ابن مسعود وكذا في ج ١ ص ٢١٣ وكشف الأستار ج ١ ص ٧٩ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٧٤ و ١٧٣.

وراجع : غريب الحديث لابن سلام ج ٤ ص ٤٨ وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٨١ عن احمد والبزار وابن أبي شيبة وحول كراهة النبي لهم أن يسألوا أهل الكتاب راجع : الإسرائييليات في كتب التفسير ص ٨٦ وكتنز العمال ج ١ ص ٣٤٢ و ٤٤٢ .

(٣) راجع : صحيح البخاري ج ٢ ص ١٩٥ في موضعين ، والمصنف للصمعاني ج ١١ ص ١٥٤ وستأتي بقية المصادر في الجزء الخامس من هذا الكتاب حين الحديث حول صيام يوم عاشوراء.

(٤) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٥٠ والسيرة الحلبية ج ٢ ص ١٥ ومستند أبي عوانة ج ١ ص ٣١٢ والمدخل لابن الحاج ج ٢ ص ٤٨ .

وقد استأذن عبد الله بن سلام النبي «صلى الله عليه وآلـه» بأن يقيم على السبت ، وأن يقرأ من التوراة في صلاته ، فلم يأذن له ^(١). وسيأتي أنه لم يطع النبي «صلى الله عليه وآلـه» في ذلك أيضا.

مدارس «ماسكة» :

وقد كان من المفروض : أن يستحب المسلمين لإرادة الله ورسوله هذه ، لا سيما مع التعليل والتوضيح الذي يذكره القرآن ونبي الإسلام لهذا المنع ، كقوله «صلى الله عليه وآلـه» : «لن يهدوكم ، وقد أضلوا أنفسهم». أو قوله : «إنهم يحرفون الكلم عن مواضعه» وغير ذلك.

ولكن الأمر الذي يشير عجبنا هو أننا نجد : أن بعض مشاهير الصحابة يستمر على التعلم من أهل الكتاب.

وكان بعضهم . ك الخليفة الثاني عمر بن الخطاب . يقصدهم إلى مدارسهم في المدينة ، وتسمى «ماسكة».

وكان هو أكثر الصحابة إتيانا لهم. وزعموا أنهم يحبونه لأجل ذلك ^(٢).

(١) راجع : السيرة الخلبية ج ١ ص ٢٣٠.

(٢) راجع حول ذلك : جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٢٣ - ١٢٤ . وكثير العمال عن كلامه وعن الشعبي وعن قتادة والسدوي ج ٢ ص ٢٢٨ والدر المنشور ج ١ ص ٩٠ عن ابن حجر ، ومصنف ابن أبي شيبة ، ومستند إسحاق بن راهويه ، وابن أبي حاتم . والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير ص ١٠٧ و ١٠٨ . وككون اسم مدارس اليهود (فاشلة) مذكور في مصادر أخرى.

الإصرار إلى حد الاغضاب :

وقد جاء عمر بن الخطاب إلى الرسول «صلى الله عليه وآلـه» بترجمة للتوراة ، وجعل يتلوها على النبي «صلى الله عليه وآلـه» ، ووجه النبي «صلى الله عليه وآلـه» يتمعر . أـي يتقبـض . وقال له رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» :

«أـمـتهـوـكـونـ أـنـتـمـ؟ لـقـدـ جـهـتـكـمـ بـهـاـ نـقـيـةـ بـيـضـاءـ ،ـ وـالـلـهـ ،ـ لـوـ كـانـ مـوـسـىـ حـيـاـ مـاـ وـسـعـهـ

إـلـاـ اـتـبـاعـيـ» ^(١).

(١) للحديث ألفاظ مختلفة وله مصادر كثيرة ، فراجع على سبيل المثال : المصنف للصنعاني ج ١٠ ص ١١٣ وج ٦ ص ١١٢ وج ١١ ص ١١١ وتقيد العلم ص ٥٢ وفي هامشه عن مصادر أخرى وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٥٢ . وراجع ص ٥٠ والفائق ج ٤ ص ١١٦ ومسند أحمد ج ٣ ص ٣٨٧ و ٤٧٠ وج ٤ ص ٢٦٦ وغريب الحديث ج ٤ ص ٤٩٠ ٤٨ وج ٣ ص ٢٨ و ٢٩ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٣ وقال : تفرد به أحمد وإسناده على شرط مسلم ولسان الميزان ج ٢ ص ٤٠٨ وكنز العمال ج ١ ص ٢٣٣ و ٢٣٤ عن عدة مصادر والبحار ج ٧٣ ص ٣٤٧ وج ٢ ص ٩٩ ط مؤسسة الوفاء ، والدعوات للراوندي ص ١٧٠ وأسد الغابة ج ٣ ص ١٢٦ . وج ١ ص ٢٣٥ والنهاية في اللغة ج ٥ ص ٢٨٢ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٦٦٦ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٢ و ١٧٤ و ١٧٣ وسنن الدارمي ج ١ ص ١١٥ و ١١٦ والمقدمة لابن خلدون ص ٤٣٦ والضعفاء الكبير ج ٢ ص ٢١ وصفة الصفوة ج ١ ص ١٨٤ واليهود واليهودية ص ١٤ والسيرـةـ الحلبـيةـ ج ١ ص ٢٣٠ والتراطـيبـ الإدارـيةـ ج ٢ ص ٢٢٩ وراجع : كشف الأستار ج ١ ص ٧٩ وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٨١ عن أحمد ، وابن أبي شيبة ، والبزار والإسـرـائـيلـياتـ فيـ كـتـبـ التـفـسـيرـ ص ٨٦ـ وأـصـوـاءـ عـلـىـ السـنـةـ الـحـمـدـيـةـ ص ١٦٢ـ والقصاصـ والمـذـكـرـينـ ص ١٠ـ وأـصـوـلـ السـرـخـسـيـ ج ٢ـ ص ١٥٢ـ .

وهكذا فعلت حفصة . حسبما يروى . مع رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، وهكذا أيضاً كان موقفه «صلى الله عليه وآلـه» منها ^(١) .

ولم يكتف «صلى الله عليه وآلـه» بالقول وبالتجيظ على من يأخذ من أهل الكتاب ، بل باشر إتلاف ما كتبوه عنهم بنفسه .

فقد روي أن عمر بن الخطاب جاء إلى النبي «صلى الله عليه وآلـه» بشيء كتبه عن أحد اليهود ، فجعل «صلى الله عليه وآلـه» يتبعه ر بما ر بما ، يمحوه بريقه ، وهو يقول : «لا تتبعوا هؤلاء ؛ فإنكم قد هوكموا وتموكوا ، حتى مما آخره حرفا» ^(٢) .

كل ذلك لم ينفع :

ولكن ما يؤسف له هو أنه رغم صراحة القرآن ، ورغم جهود النبي «صلى الله عليه وآلـه» لمنع الناس من الأخذ من أهل الكتاب ، فقد استمر كثيرون على الأخذ عنهم . والتلمذ على أيدي من أظهر الإسلام منهم ، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى . وقد شجعتهم السلطات على رواية أساطيرهم بأساليب وطرق مختلفة . كما سنرى .

(١) المصنف للصنعاني ج ١١ ص ١١٠ و ج ٦ ص ١١٣ و ١١٤ .

(٢) حلبة الأولياء ج ٥ ص ١٣٦ و كنز العمال ج ١ ص ٣٣٤ .

عود على بدء :

وبعد ما تقدم نقول :

إنهم حين منعوا الناس من السؤال عن معانٍ القرآن ، ورواية حديث رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، وكتابته ، وواجهتهم مشكلة إيجاد البديل ، ورأوا : أن الحل الأفضل هو توجيه الناس إلى ما عند أهل الكتاب ، فإن ذلك ينسجم مع الخلفيات التي كانت لدى الكثيرين ، ويدفع الآخرين للتعرف على ما عند هؤلاء الناس من عجائب وغرائب ، ثم هو يخفف من حدة الضغوطات التي يتعرضون لها فيما يرتبط باهتمام الناس بالمعارف الدينية. وتبقى مشكلة الفتوى ، وهي مشكلة سهلة الحل ، وقد وجدوا لها التدبير المناسب والمعقول بنظرهم ، كما سنرى. أما كيف وجهوا الناس نحو علوم أهل الكتاب ، فذلك هو الأمر المهم والحساس ، الذي لا بد لنا هنا من الإشارة إلى بعض فضوله وشواهده ، فنقول :

المرسوم العام :

لقد كان لا بد لهم بادئ ذي بدء من إعطاء رواية الإسرائييليات جوازا شرعا ، مستندا إلى النبي «صلى الله عليه وآلـه» ، ليقبله الناس ، ولن يكون حجة على من يريد أن يعترض ، فكان أن أصدروا مرسوما عاما ، منسوبا إلى رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» يقول : «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج». كما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبو هريرة ، وأبو سعيد الخدري ^(١).

(١) راجع : صحيح البخاري ط سنة ١٣٠٩ هـ. ج ٢ ص ١٦٥ والمصنف للصناعي ج ٦ ص ١٠٩ و ١١٠ وج ١٠ ص ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢ هوامشه والجامع الصحيح .. ج ٥ ص ٤٠ وسنن أبي داود ج ٣ ص ٣٢٢ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٣٦ ومسند أحمد ج ٣ ص ٤٦ و ١٣ و ٥٦ وج ٢ ص ٢١٤ و ١٥٩ و ٢٠٢ و ٤٧٤ و ٥٠٢ ومشكّل الآثار ج ١ ص ٤٠ و ٤١ وذكر أخبار أصحابه ج ١ ص ١٤٩ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ١ ص ١٠٩ والأسرار المرفوعة ص ٩ والمحروخون ج ١ ص ٦ ومجمّع الزوائد ج ١ ص ١٥١ ومعجم الصغير ج ١ ص ١٦٦ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٢٩ و ١٣٥ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٦ والإسرائييليات وأثرها في كتب التفسير ص ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ١٠٠ و ١٠٣ و ١٠٥ و تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٤ و ٢٢١ والبداية والنهاية ج ١ ص ٦ وج ٢ ص ١٣٢ و ١٣٣ و تقييد العلم ص ٣٠ و ٣١ و ٣٤ و شرف أصحاب الحديث ص ١٥ و ١٤.

وبذلك يكونون قد سمحوا لأهل الكتاب بأن ينشروا أساطيرهم ، ويشييعوا أباطيلهم ، وذلك بصورة شرعية ، ورسمية ، ولا يمكن الاعتراض عليها ، لا سيما وأنهم قد دعموا ذلك بمعارض آخرى من قبيل ما زعموه من أن النبي «صلى الله عليه وآلـه» كان يجادلهم عن بنى إسرائىل عامة ليله ، حتى يصبح ^(١).

قولهم : إنه «صلى الله عليه وآلـه» قد أمر عبد الله بن سلام بقراءة القرآن والتوراة ،
هذا ليلة ، وهذا ليلة ^(٢).

(١) راجع : سنن أبي داود ج ٣ ص ٣٢٢ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٩١ وج ٨ ص ٢٦٤ ومشكل الآثار ج ١ ص ٤ ومسند أحمد ج ٤ ص ٤٤٤ وص ٤٣٧ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٢ و ١٣٣ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٣٨ و ٣٤٥ عن أبي داود وابن حزيمة ، وأحمد ، والطبراني ، والبيهقي.

(٢) راجع : ذكر أخبار أصحابهان ج ١ ص ٨٤ .

أصل الحديث :

والظاهر هو أن حديث : حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج ، ليس كذبًا كله ، بل هو . فيما نظن . تحريف للكلمة المأثورة عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» : حدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبواً مقعده من النار. حسبما رواه أبو هريرة!! وأبو سعيد الخدري ، وأنس .. ^(١).

والأولان بالإضافة إلى ابن عمرو بن العاص هم الذين ينسب إليهم ذلك الحديث المحرف.

إلا أن يكون المراد من الحديث : حدثوا بما حدثكم به من مخازي وانحرافات بني إسرائيل ولا حرج ، ويكون هؤلاء الناس قد أسوأوا فهم هذا الحديث ، واستفادوا منه لتنفيذ سياساتهم ومارتهم.

خطوة أخرى على الطريق :

وبعد هذا التمهيد ، فقد كان من الطبيعي أن تتوقع منهم التقدم خطوة أخرى باتجاه إعطاء امتيازات لأهل الكتاب ، فقد سمح الخليفة الثاني لكتاب الأحبار بأن يقرأ التوراة آناء الليل والنهار ^(٢).

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٢٨ و ١٣٥ و ١٣٦ عن أحمد ومسلم ، وأبي داود ، وابن عساكر ، وصحيف مسلم ج ٨ ص ٢٢٩ والمصنف للصنعاني ج ١١ ص ٢٦٠ وتفيد العلم ص ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٧٨ .

(٢) راجع : غريب الحديث ج ٤ ص ٢٦٢ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٥٣ والفصل في الملل والأهواء والنحل ج ١ ص ٢١٧ والإسرائيлик وأثرها في كتب التفسير ص ٩٦ والفائق للزمخشري ج ٢ ص ٢٣٦ .

افتراض لا يجدي :

ونزيد أن نفترض مسبقا ، وقبل الدخول في تفاصيل القضايا :
أن حديث : «حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج» ، قد قاله رسول الله «صلى الله عليه وآله» حقيقة ، وبلا ريب.

ولكن هذا الافتراض لا يجدي ، ولا يثبت به الرخصة بالأخذ عن أهل الكتاب ، والركون إليهم ، ورواية أباطيلهم ، وأساطيرهم.

إذ إن هذا التعبير إنما يفيد جواز نقل ما وصل إليهم من أخبار بني إسرائيل الثابتة والمعلوم صحتها ، مما أخبرهم الله ونبيه به.

حيث كانوا يتوفهمون عدم جواز روایتها وتدالوها ، فورد الترخيص لهم بذلك. لأن يأخذوا عن علماء أهل الكتاب ما يصدرون له من غث وسمين ، وصحيح وسقيم.

شيوخ الأخذ عن أهل الكتاب :

ومهما يكن من أمر ، فإن الناس كانوا يأخذون من كعب الأحبار ، الذي كان يحدثهم عن الكتب الإسرائيلية ^(١) وعن وهب بن منبه ، وعبد الله بن سلام ، وغيرهم من علماء وأحبار أهل الكتاب ، الذين أظهروا الإسلام.

قال الكتاني : «وأخذ كثير من علية الصحابة عن كعب الحبر معروف» ^(٢).

(١) راجع : سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ٤٨٩ والبداية والنهاية ج ١ ص ١٨ .

(٢) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٢٧ .

ولكي لا نكون قد أهملنا الإشارة إلى بعض هؤلاء الذين أخذوا عن أهل الكتاب ، فإننا نكتفي بتقسيم نموذج بسيط جداً من أسماء هؤلاء ، مع إلماحة في المامش إلى نموذج من المصادر أيضاً ، التي نجد فيها ما يؤيدأخذ من ذكرنا أسماءهم عن علماء اليهود والنصارى . فراجع ما يؤثر في هذا المجال عن : أبي بردة بن أبي موسى الأشعري ، وأبي هريرة ، وعمر بن الخطاب ، وابنه عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن الزبير ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعطاء بن يسار ، وعوف بن مالك ، وسعید بن المسیب ، وزراة بن أوفى ، وروح بن زنیاغ ، وعطاء بن یزید ، وشهر بن حوشب ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله بن مغفل ، وعبد الله بن الحرت ، وأنس ، وعبد الله بن حنظلة ، وأبي الدرداء ، ومقاتل بن سليمان ، بل لقد نسب ذلك إلى ابن عباس أيضاً^(١) .

(١) راجع في ذلك كلاً أو بعضاً : الإسرائييليات وأثراها في كتب التفسير ص ١١٠ و ١١٧ و ١٦٠ و ١٦١ و ١٢٦ و ١٥٤ و ١٦٨ و فجر الإسلام ص ٢٠١ و ١٦٠ وأضواء على السنة الحمدية ص ١١٠ و ١٢٥ و ١٢٦ . ١٢٦ و ١٧٢ و ١٧٣ ، ودائرة المعارف الإسلامية ج ١ ص ٢٠ وج ١١ ص ٥٨٣ . ٥٨٣ وتفسير القرآن العظيم ج ٤ ص ١٧ و تهدیب التهذیب ج ٨ ص ٤٣٩ وج ١ ص ٥١٢ . ٥١١ و جامع البيان ج ١٧ ص ١٧ و مجلة المثار ، الجزء الأول ، المجلد ٢٦ ص ٦١٥ و ٧٨٣ ، والموطأ (مطبوع مع تنوير الحوالك) ج ١ ص ١٣٢ . ١٣١ و منحة المعبد ج ١ ص ١٤٠ والزهد والرائق ص ٤٣٤ و ٥٣٤ و ربیع الأبرار ج ١ ص ٥٥٩ و السیرة الحلبیة ج ١ ص ٢١٧ والترایب الإداریة ج ٢ ص ٣٢٦ و ٣٢٧ و اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحیث) ص ١٩٦ ومیزان الاعتدال ج ٤ ص ١٧٣ ترجمة مقاتل.

هذا إلى جانب عشرات بل مئات آخرين ، فراجع تراجم علماء أهل الكتاب ، وانظر من روى عنهم ليتضح لك ذلك بصورة جلية ^(١).

الإرجاعات الصريحة :

وقد كان بعض الصحابة المتأثرون بأهل الكتاب يوصون بأخذ العلم عنهم . فقد روي : أنه حينما حضرت معاذ الوفاة أوصاهم : أن يتلمسوا العلم عند أربعة وهم : سلمان ، وابن مسعود ، وأبو الدرداء ، وعبد الله بن سلام ، الذي كان يهوديا فأسلم ^(٢).

وأوضح من ذلك وأصرح : ما روي من أن رحلا سأل ابن عمر عن مسألة ، وعنده رجل من اليهود ، يقال له : يوسف ، فقال : سل يوسف ، فإن الله يقول : ﴿فَسَأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ ^(٣).

زاملتنا عبد الله بن عمرو بن العاص :

وفي سياق الحديث عن الأخذ عن أهل الكتاب بعد أن ترخص الناس بذلك ، وببدأ أخبارهم وعلماؤهم في نشر أساطيرهم بجد ونشاط ، نلاحظ : أن بعض الصحابة يكاد يكون متخصصا في النقل عنهم ، وفي نشر أباطيلهم وأساطيرهم.

(١) راجع تراجمهم في تحذيب التهذيب للعسقلاني ، وسير أعلام النبلاء للذهبي ، وميزان الاعتadal ، ولسان الميزان ، وتحذيب الكمال ، وغير ذلك.

(٢) راجع : التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٢٦ وتحذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٢٠٥ . والإيضاح ص ٤٥٦ .

(٣) الآية ٤٣ من سورة التحل.

فها نحن نجد : أن كل من يتحدث عن عبد الله بن عمرو بن العاص لا بد أن يضع في حسابه : أن يذكر الزاملتين اللتين يدعى ابن عمرو : أنه قد وجدهما في حرب اليرموك مملوءتين كتبًا من علوم أهل الكتاب ، فكان يحدث عنهما بأشياء كثيرة من الإسرائيликات ^(١). وقد قرر بعض المؤلفين ^(٢) : أن ابن عمرو إنما اعتمد في الرخصة بذلك على ذلك المرسوم العام ، الذي أشرنا إليه فيما سبق ، وهو : حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج. مع أنه قد تقدم : أن الحديث . لو صح . فالمقصود به رواية الحديث الثابت صحته ، والمأخذ من النبي «صلى الله عليه وآله» ، لا من علماء بني إسرائيل. بالإضافة إلى احتمال آخر ذكرناه هناك.

لماذا كثرة تلامذة كعب الأحبار :

إن من يراجع كتب تراجم الصحابة والتابعين يجد الكثير من الروايات رواها رواها عن خصوص كعب الأحبار ، ولو بالواسطة ، الأمر الذي يشير إلى كثرة تلامذة هذا الرجل ، وشدة اهتمام فريق من الناس بالأأخذ عنه. ولعل سبب ذلك ، هو تلك الثقة الكبيرة التي أولاها إليها الخليفة الثاني ، عمر بن الخطاب ، كما يعلم من مراجعة كتب الحديث والتاريخ والتراجم.

(١) راجع : البداية والنهاية ج ١ ص ٢٤ وتفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ١٠٢ عن مسندي أحمد ، وعن فتح الباري. وتنذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٤٢ والإسرائيликات وأثرها في كتب التفسير ص ١١١ و ١٤٦ و ١٤٧ و ١٥٣ و ٩٢ و ٩١ و ٢٠٧.

(٢) الإسرائيликات وأثرها في كتب التفسير ص ١١١ و ١٥٣. وراجع : ص ٩١ و ٩٢.

وقد قرضه الخليفة أكثر من مرة ، ومن ذلك أنه حينما ترلف له كعب بما راق له ،
قال : ﴿وَمِنْ قَوْمٍ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهُدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدَلُونَ﴾ ^(١) ^(٢) .

ثم جاء معاوية بن أبي سفيان ليظهر المزيد من الاهتمام بكعب ، وليمتحنوه المزيد من
الأوصمة ، وكلماته فيه وتقريراته له معروفة ومشهورة ^(٣) .
هذا بالإضافة إلى تأثير ذلك المرسوم العام في ترغيب الناس بما عند أهل الكتاب ،
حسبما تقدم.

أبو هريرة يروي عن كعب :

وقد أفاد كعب من هذه التقريرات ، واستخدمها في جلب المزيد من التلامذة إلى
حظيرته ، وببدأ ينشر على تلامذته ما شاءت له قريحته ، ودعنته إليه أهدافه. وترخص الناس
في الرواية عنه ، حتى كان أبو هريرة يروي عن كعب ، كما يروي عن رسول الله «صلى الله
عليه وآله» ، وقد روى حديثا في خلق السموات والأرض حكموا عليه بأن أبو هريرة إنما
تلقاء عن كعب ^(٤) .

ويقول بشير بن سعد . كما روي عنه . : اتقوا الله وتخفظوا من الحديث ، فو الله ، لقد
رأينا بخالس أبو هريرة ، فيحدث عن رسول الله ، ويحدثنا عن كعب ، ثم يقوم فأسمع بعض
من كان معنا يجعل حديث رسول الله عن

(١) الآية ١٥٩ من سورة الأعراف.

(٢) لباب الآداب ص ٢٣٤.

(٣) راجع على سبيل المثال : الإصابة ، والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٤٢٦ عن الجاسوس ص ٥٠٢ .

(٤) راجع : البداية والنهاية ج ١ ص ١٧ .

كعب ، ويجعل حديث كعب عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»^(١).
فتوى : أن أبا هريرة يجعل حديثه عن كعب ، إلى جانب حديثه عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»^(٢). ولا يجد غضاضة في أن يحدث في مجالسه عنهما معا !!
وهذا ربما يكون السبب في صدور الإجازة له بالتحديث بعد أن كان ممنوعاً من ذلك.

كعب الأحبار حكما :

وسرعان ما أصبح كعب الأحبار شخصية مرموقة ، يحتكم إليها حتى خليفة المسلمين ، ليجد عندها الجواب الكافي والشافى ، والحكم العادل والفاصل .
فقد روى المفسرون : أن خالفاً وقع بين معاوية وابن عباس في قراءة جملة : «عين حمئة». كما يقول ابن عباس. أو : «حامية» كما يقول معاوية : فاتفقا على تحكيم كعب الأحبار ؛ فسألاه : كيف تحد الشمس في التوراة؟!
فقال : في طينة سوداء.
فوافق جوابه كلام ابن عباس^(٣).

(١) راجع : البداية والنهاية ج ٨ ص ١٠٩ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٦ وفي هامشه عن تاريخ ابن عساكر ج ١٩ ص ١٢١ والإسرائيليات وأثرها في كتب التفسير.

(٢) راجع : تفسير القرآن العظيم ج ٣ ص ١٠٢ وراجع : الدر المنشور ج ٤ ص ٢٤٨ عن عبد الرزاق ، وسعيد بن منصور ، وابن حجر ، وابن أبي حاتم.

ولا ندرى كيف صار كلام كعب دليلا على صحة الآية القرآنية بهذا النحو أو بذلك؟.

ومن الذي قال : إن كعب الأحبار لم يكن مسبوق الذهن بالآية القرآنية ، فجاء بنص ينسجم معها حذرا من المواجهة مع صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» لو أنه جاء بما يخالف القرآن.

ويلاحظ : أن معاوية . كما ذكرته رواية في الدر المنشور . قد أرسل أولا إلى عبد الله بن عمرو بن العاص ، فوافق معاوية . ثم سأله كعب الأحبار ، فأجابه بما وافق ابن عباس ^(١) . وفي نص آخر : أن المخلافة كانت بين ابن عباس ، وعمرو بن العاص ^(٢) . مع أن ابن عمرو يأخذ من كتب أهل الكتاب ، كما كان يأخذ كعب.

بردة كعب :

وقد بلغ مقام كعب عند معاوية مبلغا عظيما ، جعله يصر عليه هو شخصيا بأن يتولى مهمة القصاص ، كما أسلفنا . بل لقد صار هذا الرجل من مواضع البركة لهم ، حتى ليقول الكتاني : «تعالي معاوية في بردة كعب معروف» ^(٣) .

(١) راجع : الدر المنشور ج ٤ ص ٢٤٨ عن عبد الرزاق وسعيد بن منصور ، وابن حجر ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم.

(٢) الدر المنشور ج ٤ ص ٢٤٨ عن سعيد بن منصور وابن المنذر.

(٣) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٤٤٦ .

رشوات كعب :

وقد كان كعب يعرف كيف يهيمن على عقول الناس ، وينال ثقتهم ، ويكتسب تأييدهم.

وكان أيضاً من أعرف الناس بمقاييس قلوبهم ، وكيف؟ ومتى؟ وبأية صورة يوزع الرشاوى على أتباعه ، والمعجبين به ، ليحتفظ بولائهم ، وحبهم ، وثقتهم إلى أبعد مدى.

وقد تحدثنا عن بعض من ذلك فيما سبق ، حين الحديث عن كيد وتحويلات أهل الكتاب.

ونشير هنا إلى بعض آخر من ذلك أيضاً ، فنقول :

ألف : كعب وخلافة علي عليه السلام :

لقد كان كعب الأخبار على علم بالاتجاهات العامة لسياسات الحكم تجاه علي «عليه السلام» وأهل بيته ، ولم يكن ليخفى عليه : أن ثمة خطة لإبعادهم عن الخلافة وإبعادها عنهم بمختلف الأساليب.

وعلى هذا الأساس نلاحظ : أنه حين استشار عمر كعباً في أمر الخلافة ، وطرح له أسماء المرشحين لها ، فلما انتهى إلى اسم علي «عليه السلام» نرى كعباً يرفض أن يكون علي «عليه السلام» نصيب فيها ، بشدة وقوة^(١).

وما ذلك إلا لأنه كان على علم بالسياسات الخفية في هذا الاتجاه ، وكان يعلم أيضاً : أن رفضه لهذا كان يرور للخليفة ، وينسجم مع تطلعاته

(١) شرح نهج البلاغة للمعتزلـ ج ١٢ ص ٨١

وتدبراته ، وطموحاته المستقبلية.

ب : لقب الفاروق :

وبالنسبة لعمر نفسه ، فإننا نجد أهل الكتاب يتزلفون له بطريقة أخرى أيضا ، وذلك حينما منحوه لقب «الفاروق» الذي كان يعجبه ويروق له.

يقول النص التاريخي : «بلغنا : أن أهل الكتاب أول من قال لعمر : «الفاروق» . وكان المسلمون يأثرون ذلك من قوتهم.

ولم يبلغنا : أن رسول الله «صلى الله عليه وآلها» ذكر من ذلك شيئا»^(١).

وربما يظهر من رواية الطبرى : أن الذى سماه بذلك هو كعب الأحبار نفسه^(٢).

و واضح : أن منح هذا اللقب لل الخليفة قد يكون رشوة ، وقد يكون مكافأة له على إفساحه المجال لأهل الكتاب لنشر ترهاشم وأباطيلهم في المسلمين بعد أن حرم المسلمين من حديث نبىهم رواية وكتابة ، ومن قرآنكم أيضا ، حسبما ألمنا إليه.

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٣ قسم ١ ص ١٩٣ وتاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٣٠ والبداية والنهاية ج ٧ ص ١٣٣ وتاريخ الأمم والملوك ط الاستقامة ج ٣ ص ٢٦٧ حوادث سنة ٢٣ وراجع : ذيل المذيل (مطبوع في آخر تاريخ الطبرى).

(٢) تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٢٦٧ .

ج : كعب يقرض أبا هريرة :

وما يدخل في هذا السياق ما قاله كعب الأحبار ، وهو يقرّض أبا هريرة : «ما رأيت أحدا لم يقرأ التوراة أعلم بما فيها من أبي هريرة» ^(١).
ولا ندري من أين حصل أبو هريرة على علوم التوراة ، وكيف عرف ما فيها دون أن يقرأها.

وهل يمكن أن يوجد شخص غير هذا الرجل يستطيع أن ينال علم شيء دون أن يطلع عليه ، ويعرف ما فيه؟! .

د : محاولة رشوة ابن عباس :

قالوا : كان ابن عباس يقرأ : «في عين حمئة» فقال كعب : ما سمعت أحدا يقرؤها كما هي في كتاب الله غير ابن عباس ؛ فإننا نجدتها في التوراة : في حمئة سوداء ^(٢).
وقد تقدم ما يدل على أن عبد الله بن عمرو بن العاص قد ذكر : أنه يوجد في التوراة نص آخر يختلف عما ذكره كعب الأحبار ، فراجع ما ذكرناه تحت عنوان : «كعب الأحبار حكما».

ومهما يكن من أمر فإننا نقول : إن كعبا يريد بكلامه هذا مع ابن عباس : أن يرمي عصافيرين بحجر واحد.

فهو من جهة يقدم رشوة إلى ابن عباس ، ليكتسب حبه وثقته ، وإعجابه

(١) الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٢٨ وتنكرة الحفاظ للذهبي ج ١ ص ٣٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٠ والسنة قبل التدوين ص ٤٣٣ عن الإصابة ج ٧ ص ٢٠٥ .

(٢) الدر المثور ج ٤ ص ٢٤٨ عن سعيد بن منصور ، وابن المنذر وابن أبي حاتم.

برجل عنده علم التوراة.

ومن جهة ثانية يكون قد كرس في أذهان الناس : أن هذه التوراة التي بين أيديهم هي الكتاب المنزل على موسى ، وليس محرفة ، كما يزعمون ، وعلى هذا الأساس ، فلا بد من تعظيمها ، والاستفادة مما فيها من علوم ، و المعارف.

هـ : كعب يقرّض ابن عمرو بن العاص :

وأما عن تقريرات كعب لعبد الله بن عمرو بن العاص ، فقد روي عن عبد الله بن السلماني قوله : «التقى كعب الأخبار ، وعبد الله بن عمرو.

قال كعب : أتطيّر؟!

قال : نعم.

قال : فما تقول؟!

قال : أقول : اللهم لا طير إلا طيرك ، ولا خير إلا خيرك ، ولا رب غيرك ، ولا حول ولا قوّة إلا بك.

قال : أنت أفقه العرب ؟ إنما لمكتوبة في التوراة كما قلت»^(١).

وحسينا ما ذكرناه ، فإن المقصود هو الإلمام والإشارة لا الاستقصاء.

سحرة بني إسرائيل يركزون على التوراة :

وإذا رجعنا إلى كتب التاريخ والحديث فسوف نجد :

أن علماء أهل الكتاب كانوا يمارسون على الناس طريقة الإرهاب

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ٢٦٨ ط صادر.

الفكري ، حيث يظهرون لهم : أنهم يعرفون كل شيء ، لأن التوراة مكتوب فيها كل شيء ، حتى الأرض شبرا شبرا.

قال كعب الأحبار لقيس بن خرشة لاعترافه عليه ، حين أخبره بما يجري على أرض صفين : «ما من الأرض شبر إلا مكتوب في التوراة ، الذي أنزل الله على موسى ، ما يكون عليه ، وما يخرج منه إلى يوم القيمة» ^(١).

وفي نص آخر قال : «ما من شيء إلا وهو مكتوب في التوراة» ^(٢).
ونقول :

إن التوراة التي تحوي كل هذه التفاصيل لا بد أن تكون مئات بلآلاف المجلدات.
ولو صح أن توراة موسى كان فيها كل ذلك ، فمن الذي يضمن أن تكون التوراة الحاضرة هي نفس تلك؟

ونحن نرى : أنها تفقد كل ذلك الذي يدعون أنه يوجد فيها.
ومهما يكن من أمر ، فقد أنشد الخطيب بيتا من الشعر ، فادعى كعب الأحبار فوراً :
أنه مكتوب في التوراة ^(٣).

ودعوى كعب وجود كثير مما يتفق أمامه : أنه مذكور في التوراة بهدف كسب ثقة الناس بعلمه وبمعارفه ، ورفع شأن التوراة في أعينهم ، كثير لا

(١) دلائل البيوة للبيهقي ج ٦ ص ٤٧٦ والدر المشور للسيوطى ج ٣ ص ١٢٥ عنه وعن الطبراني.

(٢) بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٨٢ عن أصواته على السنة الحمدية ص ١٤٠ .

(٣) المحسن والمساوى ج ١ ص ١٩٩ .

مجال لتبعه هنا ^(١).

تعظيم وتقديس التوراة :

ومن أساليبهم التي ترمي إلى جعل الناس يقدسون توراتهم المحرفة التي يتداولونها ، ما زعمواه من أن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» قد قام للتوراة ^(٢).

ثم جاء الحكم بحرمة مس التوراة والإنجيل للجنب ^(٣).

وكان أبو الجلد الجوني يقرأ القرآن كل سبعة ، ويختتم التوراة في ستة أيام نظرا ؛ فإذا كان يوم ختمها حشد إلى ذلك ناسا.

وكان يقول : كان يقال : تنزل عند ختمها الرحمة ^(٤).

كما أن وهب بن منبه قد أجاز النظر في التوراة وكتابتها ^(٥).

وكانوا يستشهدون بعض القضايا التاريخية بأنها قد وردت في التوراة ،

(١) راجع على سبيل المثال : تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ٢٤٦ ومحجة المجالس ج ١ ص ٣٦٨ . والإسرائييليات وأثرها في كتب التفسير والحديث ص ٩٥ عن مسنـد أـحمد.

(٢) راجع : التراتـيب الإدارـية ج ٢ ص ٢٣٠ عن شـرح المنهـاج لـابن حـجر المـيـشـميـ وـغـيرـهـ.

(٣) التراتـيب الإدارـية ج ٢ ص ٢٣١ .

(٤) الطبقـات الكـبرـى لـابـن سـعدـ ج ٧ ص ١٦١ وـالـترـاتـيب الإـدارـية ج ٢ ص ٢٢٨ . ٢٢٩ .

(٥) التراتـيب الإـدارـية ج ٢ ص ٢٨٨ عن ابن حـجرـ .

ومن أمثلة ذلك : أن ابن دحية قد كذب الرواية التي تقول :

إن هارون مدفون في أحد ؛ لأنه قدم هو وأخوه موسى إلى الحج أو العمره ، فمات هناك ، فواراه أخيه موسى فيه.

قال ابن دحية : «هذا باطل يقين ، وإن نص التوراة : أنه دفن بجبل من جبال بعض مدن الشام»^(١).

إصرار مسلمة أهل الكتاب على العمل بالتوراة :

وتشير النصوص التي بين أيدينا : «إلى أن الذين أسلموا من أهل الكتاب قد استمروا على تعظيم توراتهم وعلى العمل ببعض ما فيها . كما ذكره المفسرون لآية ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْهُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَةً﴾^(٢).

وقد روي : أن عبد الله بن سلام ، وثعلبة ، وابن يامين ، وأسد ، وأسيد بنى كعب ، وسعيد بن عمرو ، وقيس بن زيد ، وكلهم من اليهود جاؤوا إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، فقالوا :

يا رسول الله ، يوم السبت كنا نعظمه ، فدعنا فلننسبت فيه ، وإن التوراة كتاب الله ،
فدعنا فلنقم بها بالليل.

فنزلت الآية^(٤) : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْهُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَةً﴾.

وفي نص آخر : «أن ابن سلام وغيره من أسلم من اليهود استمروا على

(١) السيرة الخلبية ج ٢ ص ٢١٦.

(٢) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة.

(٣) الدر المنشور ج ١ ص ٢٤١ عن ابن أبي حاتم.

(٤) الدر المنشور ج ١ ص ٢٤١ عن ابن حجر.

تعظيم السبت ، وكرامة أكل لحم الإبل ، وشرب لبنها ؛ فأنكر ذلك عليهم المسلمون.
قالوا : «إن التوراة كتاب الله ، فنعمل به أيضا ، فأنزل الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلْمِ كَافَةً﴾^(١)». ^(٢)
وتقديم : أن الخليفة الثاني قد سمح لكتاب الأحبار بأن يقرأ التوراة آناء الليل وأطراف
النهار.

(١) الآية ٢٠٨ من سورة البقرة.

(٢) السيرة الحلبية ج ٢ ص ١١٥ .

الفصل الرابع :

القصاصون يشققون الناس رسميا

القصص الحق :

إنه لا ريب في أن القصاص حينما يكون حقا ، وفي خدمة الحق ، ووسيلة لتنمية الناس ، وتعريفهم بواجباتهم ، فإنه يكون حبيباً محبوباً ومطلوباً لله تعالى ، وقد قال عز من قائل :

إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ ^(١).

وحينما طلب الصحابة من النبي «صلى الله عليه وآله» أن يقص عليهم ، نزل قوله تعالى :

نَحْنُ نَقْصُ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أُوحِيَنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنُ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ ^(٢).

وروي أن سعد الإسکاف قال لأبي جعفر : إن أجلس فأقص ؛ وأذكر حكم وفضلكم !

(١) الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣ من سورة يوسف.

وراجع : جامع البيان ج ١٢ ص ٩٠ والدر المنشور ج ٤ ص ٣ والجامع لأحكام القرآن ج ٩ ص ١١٨ وراجع ج ١٥ ص ٢٤٨ .

قال : وددت أن على كل ثلاثة ذراعا قاصا مثلك ^(١).

وكان أبان بن تغلب «قاص الشيعة» ^(٢).

وكان عدي بن ثابت الكوفي المتوفى سنة ١١٦ هـ. إمام مسجد الشيعة وقادتهم ^(٣).

هذا هو رأي الإسلام ، وصرح القرآن ، ونحو أهل بيته ، ومعدن الرسالة

وموقفهم.

ولكن الأمر بالنسبة لسياسات الآخرين وأهدافهم من هذا الأمر ، لم يكن بهذه

البساطة ، بل هو يختلف تماما مع هذا الذي ذكرناه بصورة حقيقة وأساسية ، ولتوسيع

ذلك نقول :

الطريقة الذكية :

سبق أن قلنا : إنه قد كان لا بد للحكم من إشغال العامة ، وملء الفراغ الروحي

والنفسي الذي نشأ عن إبعاد العلماء الحقيقيين عن التعاطي مع الناس ، وتفقيفهم وتربيتهم.

وبعد أن استقر الرأي على إعطاء دور رائد لأهل الكتاب في هذا

(١) راجع : اختيار معرفة الرجال ص ٢١٤ . ٢١٥ وجامع الرواية ج ١ ص ٣٥٣ وتنقيح المقال ج ٢ ص ١٢

ومنتهى المقال ص ١٤٤ .

وراجع : نقد الرجال ص ١٤٨ وقاموس الرجال ج ٤ ص ٣٢٤ ومعجم رجال الحديث ج ٨ ص ٦٨ . ٦٩

(٢) معرفة علوم الحديث ص ١٣٦ .

(٣) تاريخ الإسلام للذهبي (جوازات سنة ١٢٠٠ هـ) ص ٤١٨ و ٤١٩ .

المجال ، فقد اتجه الحكم نحو استحداث طريقة جديدة ، من شأنها أن تشغل الناس ، وتملأ فراغهم ، وتوجد حالة من الطمأنينة لديهم ، مع ما تقدمه لهم من لذة موهومة ، ولكنها محببة .

مع الاطمئنان إلى أن هذه الطريقة لا تؤدي إلى إخراج الحكم في شيء ، بطرح أي من الأمور الحساسة ، التي لا يريدون التعرض لها ، أو المساس بها .

وهذه الطريقة هي السماح بالقصص لسلمة أهل الكتاب ، من الأخبار والرهبان ، حيث ينشرون في الناس ما شاؤوا من أساطير وترهات ، ويدهبون بأوهام الناس وخيالاتهم في آفاق الخياء والمبهاء ، ثم يقذفون بها في أقبية الأحلام الصفيقة ، أو في أغوار النسيان العميقه والحقيقة .

وأهل الكتاب هم أجدر وأبرع من تصدى لهذا الأمر ، وأولى من حرق الغاية المنشودة ؛ لأن العرب كانوا إلى عهد قريب يحترمون حكم ، ويقيّدون بهم وبعلمهم ، ولم يتسرّ للإسلام . رغم ما قام به من جهود . أن ينزع هذه النظرة التي لا تستند إلى أساس موضوعي من النفوس المريضة أو الضعيفة .

وقد قام أصحاب أهل الكتاب بالمهمة التي أوكلت إليهم خير قيام ، وحققوا كل أهداف الحكم والحاكمين ، وأهدافاً أخرى كانوا هم أنفسهم يسعون إليها ، ويعملون ليلاً نهاراً في سبيل الوصول والحصول عليها .

وإذا كانوا في السابق يعملون في السر والخلفاء ، فهذا هم اليوم يمارسون نشاطهم جهراً وبطلب من الحكم القائم بالذات .

إعطاء الشرعية :

وقد مارسوا نشاطهم ودورهم هذا في ظل قرار رسمي حكومي ، يقضي باحتلال أهل الكتاب للمساجد ، وأولها مسجد الرسول الأعظم

«صلى الله عليه وآلـه» في المدينة^(١) ، ليشغلوا الناس بما يقصّونه عليهم من حكايا بني إسرائيل ، وأي شيء آخر يروق لهم ، ويخدم الأهداف التي يعملون من أجلها وفي سبيلها. وكان تميم الداري ، الذي هو في نظر عمر بن الخطاب خير أهل المدينة^(٢) قد طلب من الخليفة الثاني أن يقص ، فسمح له ، فكان يقص في مسجد رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» كل جمعة ، فاستزاده يوما آخر فزاده. فلما تولى عثمان زاده يوما آخر أيضا^(٣).

(١) إنما لمفارقة عجيبة في التناقض بين سلوك النبي «صلى الله عليه وآلـه» وبين سلوك من يدعون خلافته ، فالنبي الذي سعى لطرد اليهود من الجزيرة العربية ، إذ بحـمـ بعد وفاته «صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» يحتلون مكانـهـ بدـعـوـةـ منـ الحـكـامـ الـذـينـ يـحـكـمـونـ باـسـمـ النـبـيـ «ـصـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ».

(٢) الإصابة ج ١ ص ٢١٥.

(٣) راجع : المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٢١٩ وتاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ١١ و ١٢ وراجع ص ١٠ و ١٥ وسیر أعلام النبلاء ج ٢ ص ٤٤٦ وتحذیب تاريخ دمشق ج ٣ ص ٣٦٠ . وراجع : الخطط للمقرئي ج ٢ ص ٢٥٣.

وحول أن عمر قد أمر تمـيـماـ الدـارـيـ بـأـنـ يـقـصـ ، وـأـنـهـ أـوـلـ منـ قـصـ رـاجـعـ : الزـهـدـ والـرـقـائقـ صـ ٥٠٨ـ وـصـفـةـ الصـفـوةـ جـ ١ـ صـ ٧٣٧ـ وـأـسـدـ الغـابـةـ جـ ١ـ صـ ٢١٥ـ وـتـحـذـيـبـ الـأـسـمـاءـ جـ ١ـ صـ ١٣٨ـ وـمـسـنـدـ أـحـمـدـ جـ ٣ـ صـ ٤٤٩ـ وـمـجـمـعـ الزـوـائـدـ جـ ١ـ صـ ١٩٠ـ وـالـإـصـابـةـ جـ ١ـ صـ ١٨٣ـ وـ ١٨٤ـ وـ ١٨٦ـ وـالمـفـصـلـ فيـ تـارـيـخـ الـعـرـبـ قـبـلـ الـإـسـلـامـ جـ ٨ـ صـ ٣٧٨ـ وـ ٣٧٩ـ ، وـفـيهـ : أـنـهـ تـعـلـمـ ذـلـكـ مـنـ الـيـهـودـ وـالـنـصـارـىـ ، وـأـرـجـعـ فيـ الـهـامـشـ إـلـىـ طـبـقـاتـ اـبـنـ سـعـدـ جـ ١ـ صـ ٧٥ـ .

وراجع : الإسرائيـلـياتـ وـأـثـرـهاـ فيـ كـتـبـ التـفـسـيرـ صـ ١٦١ـ وـكـنـزـ العـمـالـ جـ ١٠ـ صـ ١٧١ـ

وكان عمر بن الخطاب يجلس إليه بنفسه ، ويستمع إلى قصصه ^(١).

ويقول البعض : إن تميما إنما أخذ ذلك من اليهود والنصارى ^(٢) مع أن تميما كان في

بادئ الأمر نصرانيا !!

وقيل : إن أول من قص هو عبيد بن عمير. وذلك على عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ^(٣).

وكان معاوية إذا صلى الفجر يجلس إلى القاص ، حتى يفرغ من قصصه ^(٤).

كما أن عمر بن عبد العزيز كان يجلس ويستمع إلى القصاصون ^(٥).

وكان محمد بن قيس قاصا لعمر بن عبد العزيز بالمدينة ^(٦).

١٧٢ عن المروزي في العلم وعن أبي نعيم ، وعن العسكري في الموعظ والتراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٨
والقصاص والمذكرين ص ٢٠ و ٢٩ وعن الضوء الساري للمقربي ص ١٢٩ و مختصر تاريخ دمشق ج ٥
ص ٣٢١ .

(١) راجع : الزهد والرائق ص ٥٠٨ والقصاص والمذكرين ص ٢٩ .

(٢) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ج ٨ ص ٣٧٨ و ٣٧٩ .

(٣) راجع : سائر المصادر المتقدمة ، وتاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ١٣ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ عن ابن سعد ، وعن العسكري في الموعظ ، والقصاص والمذكرين ص ٢٢ .

(٤) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٤٨ عن مروج الذهب ج ٢ ص ٥٢ .

(٥) القصاص والمذكرين ص ٣٣ .

(٦) راجع : الجرح والتعديل ج ٨ ص ٦٣ والتاريخ الكبير ج ١ ص ٢١٢ وتاريخ ابن معين ص ١٦٦ وراجع : الحوادث والبدع ص ١٠٣ عن المدونة الكبرى ، كتاب الوضوء.

وكان الناس يفخرون بفقهيهم وقادتهم : ابن عباس ، وعبيد بن عمير ^(١).

وما دام أن القصاصين صاروا مصدر فخر للأمة ، فمن الطبيعي : أن نرى كثيرين من الأعيان والمعروفيين قد تصدوا للقصاص أيضا ، فعدا عن تصدي مثل : كعب الأخبار ، الذي كان يقص في عهد معاوية بأمر منه ^(٢).

وكان عمر أيضا يستدعي من كعب الموعظة ^(٣) ، وهذا اصطلاح يقصد به القصاص ، كما يظهر من كتاب : القصاص والمذكرين ، لابن الجوزي. وكان تبیع بن عامر ، وهو ابن زوجة كعب ورببه يقص ^(٤).

نعم ، عدا عن ذكرنا ، فقد كان أبو هريرة يقص ، وكذا الأسود بن سريع ، ومحمد بن كعب القرظي ، وقتادة ، وعطاء ، وسعيد بن جبير ، وثبت البناي ، وعمر بن ذر ، وأبو وائل ، والحسن البصري ، وغيرهم ^(٥).

فراجع المؤلفات التي تعالج موضوع القصاص ، والقصاصين ، ككتاب : القصاص والمذكرين ، وتلبيس إبليس ، وقوت القلوب ، وغير ذلك لتطلع على

(١) القصاص والمذكرين ص ٤٦ . ٤٧ وراجع : المعرفة والتاريخ ج ٢ ص ٣٣ والطبقات الكبرى ج ٥ ص ٤٤٥ .

(٢) القصاص والمذكرين ص ٢٥ وراجع : ربيع الأول ص ٥٨٨ وتاريخ المدينة ج ١ ص ٨ والتراجم الإدارية ج ٢ ص ٣٣٦ عن أحمد ، وحسن الهيثمي إسناده.

(٣) القصاص والمذكرين ص ٣٠ .

(٤) تذكرة الكمال ج ٤ ص ٣١٤ .

(٥) راجع : القصاص والمذكرين ص ٤٤ و ٤٥ و ٥٠ و ٥٨ و ٦٢ و ٣٢ . وراجع : المصنف للصناعي ج ٣ ص ٢٢٠ والمعرفة والتاريخ ج ١ ص ٣٩١ ومسند أحمد ج ٣ ص ٤٥١ ومتم طبقات ابن سعد ص ١٣٦ .

أسماء كثيرين من كانوا يمارسون القصاص في الصدر الأول.

حتى النساء :

وحتى النساء ، فإنهن قد مارسن مهنة القصاص ، فقد روى ابن سعد : أن أم الحسن البصري كانت تقص على النساء أيضا^(١).

اهتمام الحكم بالقصاصين :

وكان الحكام يهتمون بأمر القصاصين بصورة واضحة ، وقد تجلى هذا الاهتمام في

جهات عديدة :

١ . فقد تقدم : أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب كان مجلس إلى القصاصين ، ويستمع إليهم ، وكذلك معاوية ، وعمر بن عبد العزيز.

٢ . وقد جعلوا للقصاصين جعلا (أي أجرا) على عملهم^(٢).

وكان عمر بن عبد العزيز . حسبما يقولون . يعطي القاص الذي رتبه للقيام بهذه المهمة دينارين شهريا ، فلما ولي هشام بن عبد الملك جعل له ستة دنانير^(٣).

٣ . كان منصب القصاص منصبا رسميا يتدخل فيه الخليفة بنفسه ، نصبا وعزلا ، كما تقدم عن عمر ، ومعاوية ، وعمر بن عبد العزيز. وسيأتي ما يدل على ذلك أيضا عن عوف بن مالك ، وعبادة بن الصامت ، حيث قالا :

(١) راجع : الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٨.

(٢) تاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ١٥ و ١٦ والخطط والآثار للمقرizi ج ٢ ص ٢٥٤.

(٣) تاريخ المدينة ج ١ ص ١٥ وراجع : الحوادث والبدع ص ١٠٣.

لا يقص إلا أمير ، أو مأمور الخ.

ويدل عليه أيضاً كلام غضيف بن الحارث مع عبد الملك بن مروان ^(١) ، فراجع.

وقد ذكر المقرizi طائفة من تولوا منصب (قصاص) في القرون الأولى على التعاقب ،

فليراجعه من أراد ذلك ^(٢).

أما من كان يقص بدون إذن من الحاكم ، فقد كان يعرض نفسه للمؤاخذة من قبل

الحاكم ^(٣).

ولعل القاص الذي ينصبه الحاكم هو الذي كان يقال له : «قاص الجماعة» ^(٤).

ويشير إلى ذلك : أن أبا الهيثم كان قاص الجماعة في عهدبني أمية ، فلما جاء بنو

العباس عزلوه ، فاعتبرض على ذلك واستنكره ^(٥).

٤ . إن الخلفاء كما أئمهم كانوا يجعلون للجماعة قاصا ، فإنهم كانوا يجعلون للجند

قاصا أيضاً ، لأجل تحريكم ، وبعث الحماس فيهم ، ^(٦)

(١) راجع تاريخ المدينة ج ١ ص ١٠ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٨.

(٢) راجع : الخطط والآثار ج ٢ ص ٢٥٤.

(٣) راجع : أنساب الأشراف ج ٤ قسم ١ ص ٣٤ . ٣٥ .

(٤) راجع : المصنف للصنعاني ج ٣ ص ٢٢٠ وتاريخ المدينة ج ١ ص ١٦ و ١٤.

(٥) راجع المعرفة والتاريخ ج ٢ ص ٤٣٦.

(٦) راجع : تمدن إسلام وعرب در قرن چهارم هجری ج ٢ ص ٨٠ و ٨٥ والجرح والتعديل ج ٦ ص ١٦٣.

وتوجيههم سياسيا ، حسبما يتواافق مع أهداف الحاكم وطموحاته.

وقد صرَّح الحسن بن عبد الله : أن الملك هو الذي يتولى منصب قاصِ الجند ^(١).

٥ . لقد كان الخليفة يتدخل حتى في كيفية ونوع ومقدار العمل الذي يسمح به للقاص ، وتقدم أن عمر وعثمان قد عينا لتميم الداري الوقت والمدة والمكان . كما أن عمر بن عبد العزيز . الذي تلمذ على يدي مسلم بن جندب القاص . ^(٢) قد كتب إلى صاحب الحجاز : أن مر قاصك : أن يقص على كل ثلاثة أيام مرة . أو قال : قاصكم ^(٣) .

٦ . لقد كان الأمراء أنفسهم يمارسون عمل القصاص ، حتى قيل . بل لقد جعلوا ذلك رواية عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» . كما عن عبادة بن الصامت ، وعوف بن مالك : «لا يقص إلا أمير ، أو مأمور ، أو مختار . أو قال : أو متكلف» ^(٤) .

(١) راجع : الجيش والقتال في صدر الإسلام ص ١٣٥ .

(٢) راجع : التاريخ الكبير ج ٣ ص ٣٥٤ والمعروفة والتاريخ ج ١ ص ٥٩٦ .

(٣) القصاص والمذكرين ص ٢٨ . لعل الصحيح : أخبار القصاص والمذكرين .

(٤) راجع : قوت القلوب ج ٢ ص ٣٠٢ و ٣٠٣ وكنت العمال ج ١٠ ص ١٢٤ عن الطبراني والمعجم الصغير ج ١ ص ٢١٦ وتاريخ المدينة لابن شبة ج ١ ص ٨ و ٩ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٣٣٦ عن أحمد ، وأبي داود ، والطبراني في الكبير والأوسط ، والهيثمي . والقصاص والمذكرين ص ٢٥ و ٢٨ وسنن ابن ماجة ج ٢ ص ٥٨٨ ومسند أحمد ج ٤ ص ٢٣٣ وج ٦ ص ٢٩ وربيع الأبرار ج ٣ ص ١٢٣٥

القصاصون في خدمة سياسات الحكام :

وغني عن القول هنا :

أن القصاصين قد قاموا بدور فاعل في تثبيت دعائم الحكومات الظالمة ، وأصبحوا أبواقا لها للدعائية والإعلام ، يشيرون في الناس ما يريد الحكام إشاعته ، مما يخدم مصالحهم ، ويوصلهم إلى أهدافهم.

ويكفي أن نذكر هنا :

١ . أن معاوية حين جاء لحرب الإمام الحسن «عليه السلام» في العراق ، استصحب معه القصاص ؛ فكانوا يقصون في كل يوم ، يخضون أهل الشام عند وقت كل صلاة ؛ فقال بعض شعرائهم :

من جسر منبع أضحى غب عاشرة في نخل مسكن تتنى حوله السور ^(١)

٢ . ويقولون أيضا : إن معاوية حينما بلغه :

أن عليا «عليه السلام» قنت فدعا على أهل حربه ، أمر القاص الذي

وسنن الدارمي ج ٢ ص ٣١٩ وختصر تاريخ دمشق ج ٧ ص ٢٤٠ وج ١٠ ص ٣٣٨ و ٣٣٩ .
وراجع : مجمع الزوائد ج ١ ص ١٩٠ والنهاية في اللغة ج ٤ ص ٧٠ ولسان العرب ج ٧ ص ٧٤ و ٧٥ وعن تحذير الخواص ص ٥٩ . والحوادث والبدع للطقطوشي ص ١٠١ ط تونس سنة ١٩٥٩ .

(١) تاريخ بغداد ج ١ ص ٢٠٨ وراجعا : سير أعلام النبلاء ج ٣ ص ١٤٦ وفي هامشه عن ابن عساكر .

يقص بعد الصبح وبعد المغرب : أن يدعوا له ولأهل الشام ^(١).

٣ . وكان عبد الملك شكا إلى العلماء!! ما انتشر عليه من أمر رعيته ، وتخوفه من كل وجه ، فأشار عليه أبو حبيب الحمصي القاضي بأن يستنصر عليهم برفع يديه إلى الله تعالى. فكان عبد الملك يدعو ويرفع يديه ، وكتب بذلك إلى القصاصوص ؛ فكانوا يرفعون أيديهم بالغداة والعشي ^(٢).

٤ . وكان محمد بن واسع الأزدي من جملة القصاص والوعاظ في جيش قتيبة بن مسلم في خراسان ، وكان يقول قتيبة في حقه : إنه بالنسبة إليه أفضل من ألف سيف ورمح. فراجع ^(٣).

٥ . قال عبد الملك بن مروان لغضيف بن الحارث : «إنا قد أجمعنا الناس على أمرين : قال : وما هما؟

قال : رفع الأيدي على المنابر يوم الجمعة ، والقصاص بعد الصبح والعصر الخ» ^(٤).

٦ . كما أن القصاصين قد قاموا بدور مهم في إحداث الفتنة بين السنة والشيعة في بغداد ، في زمن عضد الدولة ، فمنعهم من القصاص. وذلك في

(١) الخطط للمقرئي ج ٢ ص ٢٥٣ والولاة والقضاة هامش ص ٢٠٣ عن رفع الإصر ص ٤٧.

(٢) الخطط للمقرئي ج ٢ ص ٢٥٤.

(٣) راجع : البيان والتبيين ج ٣ ص ٢٧٣ والعقد الفريد ج ٢ ص ١٧٠.

(٤) مستند أحمد بن حنبل ج ٤ ص ١٠٥ وتحذير الخواص ص ٧٠.

سنة ٣٦٧ هـ^(١)

وكذلك جرى في سنة ٣٩٨ هـ. ق.

ثم سمحوا لهم بـ مزاولة أعمالهم بشرط تركهم التعرض للفتن^(٢).

جرأة القصاصين وسيطرتهم :

كان القصاصون جريئين على الله ورسوله ، فلم يكونوا يتورعون عن وضع الحديث ، حتى لقد قال ابن حبان :

«كانوا إذا حلوا بمساجد الجماعات ، ومحافل القبائل مع العوام والرعايا أكثر جسارة في الوضع»^(٣). أي في وضع الحديث على لسان رسول الله «صلى الله عليه وآله».

وقد حدث ابن عون ، فقال : «أدركت المسجد ، مسجد البصرة ، وما فيه حلقة تنسب إلى الفقه إلا حلقة واحدة تنسب إلى مسلم بن يسار ، وسائر المسجد قصاص» (٤).

(١) راجع : البداية والنهاية ج ١١ ص ٢٨٩ وطبقات المخاتلة ج ١ ص ١٥٨ والمنتظم ج ٧ ص ٨٨ وسير أعلام النبلاء ج ١٦ ص ٥٠٩ و تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ٣٥٠ - ٣٨٠ هـ) ص ١٥٣.

^{٢)} راجع : المنتظم ج ٧ ص ٣٣٧ و ٣٣٨ و تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة ٣٨٠ - ٤٠٠ هـ) ص ٣٣٧ .
 و شذرات الذهب ١٤٩ و ١٥٠ وبقية المصادر في كتابنا : صراع الحرية في عصر المفید ص ٢٤ و ٢٥
 الطبعة الأولى .

(٣) عن المجموعين ج ٢ ص ٣٠ ، أ.

(٤) القصاص والمذكرين ص ١٦.

ودعا عطاء بن أبي رباح بخمسة قصاص ، فقال : قصوا في المسجد الحرام.

قال : وهو جالس إلى أسطوانة.

قال : فكان خامسهم عمر بن ذر^(١) وأما سيطرتهم على عقول الناس ، فذلك أوضح من الشمس ، وأبين من الأمس ، ويوضح ذلك كثير من الحالات والقضايا التي حصلت لبعض المعروفين ، الذين كانوا يرفضون طريقتهم ، وينظرون إليهم بعين الريب والشنان.

ولكن كانت كلماتهم تجذبهم ، وأحاديثهم تسحرهم ، رغم علمهم بكونها موضوعة ومكذوبة.

ومن غريب ما يذكر هنا : أن أم الإمام أبي حنيفة لا تقبل بفتوى ولدها ، ولكنها ترضى بقول قاص يقال له : زرعة^(٢).

كما أن أحد الكبار المعروفين يحتاج لبعض الأمور بقول أحد القصاصين من مسلمة أهل الكتاب ، وهو تميم الداري^(٣).

وحين حاول الشعبي أن ينكر على أحد القصاصين في بلاد الشام ما يأتي به من ترهات ، قامت عليه العامة تضربه ، ولم يتركه أتباع ذلك القاص ، حتى قال برأي شيخهم نحاة نفسه^(٤).

(١) المصدر السابق ص ٣٢.

(٢) القصاص والمذكرين ص ٩٠ وتاريخ بغداد ج ٣ ص ٣٦٦.

(٣) عيون الأخبار لابن قبيبة ج ١ ص ٢٩٧.

(٤) السنة قبل التدوين ص ٢١١ عن تمييز المرفوع عن الموضوع ص ١٦ ب. والجامع لأخلاق الراوي وآداب السادس.

بل لقد بلغ الاحترام والتقديس مجلس القصاص والقصاصين أن تخيل البعض :
أن الكلام أثناء القصاص لا يجوز ، كما لا يجوز الكلام في خطبة الجمعة ، حتى
أعلمك عطاء : أن الكلام أثناء القصاص لا يضر ^(١).
وقال مالك : «.. وليس على الناس أن يستقبلوهم ك الخطيب» ^(٢).

القصاصون على حقيقتهم :

إنه وإن كان كثير من الأعيان والمعروفين كانوا يحضرون مجالس القصاصين ، ويستمعون إليهم ^(٣) ، وقد استمر ذلك إلى وقت متاخر نسبيا ، إلا أن أمرهم قد افتضح ، وظهر لأكثر الناس ما كان خافيا.

وببدأ الناس يجهرون بالحقيقة ، ويصرحون بها ، ونحن نذكر هنا بعضا من ذلك ليتضخ الأمر ، ويسفر الصبح لذي عينين ، فنقول :
١ . قال أبو قلابة : «ما أمات العلم إلا القصاص ، مجلس الرجل إلى القاص السنة
فلا يتعلم منه شيئا» ^(٤).

(١) المصنف للصناعي ج ٣ ص ٣٨٨.

(٢) الحوادث والبدع ، لأبي بكر محمد بن الوليد الطرطoshi ص ٩٩ ط تونس سنة ١٩٥٩ م.

(٣) راجع : القصاص والمذكرين وغيره.

(٤) ربيع الأبرار ج ٣ ص ٥٨٨ والقصاص والمذكرين ص ١٠٧ وراجع ص ١٠٨ وأضواء على السنة المحمدية ص

و قريب من ذلك ما عن أیوب السختياني ^(١).

٢ . لقد ذكر أحد الصحابة لواحد من القصاصين : أن ظهور القصاص كان هو السبب في ترك الناس لسنة نبيهم ، وقطع أرحامهم ^(٢).

٣ . عن أحمد بن حنبل : أكذب الناس السؤال ، والقصاص ^(٣).

٤ . وقال محمد بن كثير عن القصاص : أكذب الخلق على أنبيائه ^(٤).

٥ . وصرح البعض : أن السبب في انتشار الإسرائييليات في كتب التاريخ والتفسير هم القصاصون ^(٥).

٦ . وقال إبراهيم الحريي : «الحمد لله الذي لم يجعلنا من يذهب إلى قاص ، ولا إلى بيعة ، ولا إلى كنيسة» ^(٦).

٧ . وقال ابن قتيبة : «إن القصاص على قدم الزمان كانوا يمليون وجوه العامة إليهم ، ويستدرون ما عندهم بالمناكير ، والغريب ، والأكاذيب من الحديث» ^(٧).

(١) السنة قبل التدوين ص ٢١٣ عن الجامع لآداب الرواية وأخلاق السامع ص ١٤٧.

(٢) راجع : مختصر تاريخ دمشق ج ١٠ ص ٢٠٢ وجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٩ وغير ذلك.

(٣) القصاص والمذكرين ص ٨٣ وراجع : طبقات الخنابلة ج ١ ص ٢٥٣ وعن قوت القلوب ج ٢ ص ٣٠٨ والحوادث والبدع ص ١٠٢.

(٤) القصاص والمذكرين ص ٨٤ وراجع : تحذير الخواص ص ٨٠.

(٥) تاريخ المذاهب الإسلامية ج ١ ص ١٥.

(٦) القصاص والمذكرين ص ١٠٩.

(٧) تأويل مختلف الحديث ص ٣٥٥ - ٣٥٧.

٨ . ويقول آخر : « كانوا يضعون الأحاديث في قصصهم قصدًا للتكتسب والارتزاق ، وتقريرا للعامة بغرائب الروايات ، ولم يم في هذا غرائب وعجائب ، وصفاقة وجد لا توصف »

^(١).

٩ . وعن أئوب : ما أفسد على الناس حديثهم إلا القصاص ^(٢).

١٠ . وما قص إبراهيم الحربي أخرجه أبوه ^(٣).

مع تفاصيل أخرى :

ولا يقتصر الأمر على ما ذكر ، فإنهم يقولون عن القصاصين أيضا :

١ . ما هم إلا غوغاء يستأكلون أموال الناس بالكلام ^(٤).

٢ . إنهم لا يحفظون الحديث ^(٥).

٣ . إنهم ينسبون ما يسمعونه من الناس إلى النبي « صلى الله عليه وآلـه » ، ويخلطون الأحاديث بعضها ببعض ، ويتصنعون البكاء ، والرعدة . ومنهم من يصفر وجهه ببعض الأدوية ، وبعضهم يمسك معه ما إذا شمه سال دمعه ، ويتظاهرون بالصعقـة ، ويعملون على استمالـة النساء ، وغير ذلك ^(٦).

(١) الباعث الحـيث ص ٨٥.

(٢) القصاص والمذكـين ص ٨٥.

(٣) القصاص والمذكـين ص ١٠٧.

(٤) ربيع الأبرار ج ٣ ص ٥٨٩.

(٥) القصاص والمذكـين ص ٦٣ . ٦٢.

(٦) راجـع : القصاص والمذكـين ص ٧٨ و ٧٩ فـما بـعـدهـا إـلـى آخـرـ الـبـابـ.

- ٤ . وقد أحدثوا وضع الأخبار ^(١) .
- ٥ . وعامة ما يحدث به القصاص كذب ^(٢) .
- وحسبك من جرائمهم على الحق وعلى الدين :
- ١ . أن قصة الغرانيق من صنعهم ^(٣) .
- ٢ . ومنهم من روی : أن يوسف حل تكته ، فلاح له أبوه ^(٤) .
- ٣ . وأن قصة داود وأوريا من وضعهم ^(٥) .
- ٤ . وأن قراءة القرآن بالإلحان قد جاءت من قبلهم ^(٦) .
- ٥ . ووضع بعضهم في ساعة واحدة أحاديث كثيرة حول فضل صيام يوم عاشوراء ، حسب اعترافه ^(٧) .
- إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه.

موقف علي عليه السلام من القصاصين :

أما بالنسبة لموقف علي «عليه السلام» المتشدد جداً من القصاصين ، الذين كان منهم شخصيات مشهورة ، وذات قيمة لدى بعض الفئات ،

(١) القصاص والمذكرين ص ١٨ .

(٢) المصدر السابق ص ١٩ .

(٣) القصاص والمذكرين ص ٨٥ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق ص ٩٦ و ٩٧ .

(٧) المصدر السابق ص ٨٤ .

فلسوف يأتي الحديث عنه إن شاء الله في فصل : «لا بد من إمام». ونكتفي هنا بالإشارة إلى موقف السائرين على نهج أمير المؤمنين علي «عليه السلام» ، وذلك في الفقرة التالية.

السائرون على نهج علي عليه السلام :

إننا إنصافا للحقيقة وللتاريخ نسجل :

أن المواقف السلبية من القصاصين لمن عدا شيعة أهل البيت «عليهم السلام» قد جاءت متأخرة نسبيا عن موقف أتباع مدرسة أهل البيت «عليهم السلام» ، الذين كانوا يسجلون إنكارهم وإدانتهم لهذا الاتجاه في صور ومستويات مختلفة.

وقد تجده ذلك قد ورد على صورة نصائح ربما جاءت خافية إلى حد ما ، وذلك انسجاما مع مقتضيات الواقع الذي كان يفرض قدرًا من التحااشي عن الجهر بما يخالف سياسات الحكم ، ولو بهذا المستوى الضعيف والضئيل.

ولا نريد هنا أن نسب أغوار التاريخ لنلقي الدلائل والشواهد الكثيرة والغزيرة من هنا وهناك ، بل نكتفي بذكر نماذج تشير إلى ذلك ، وهي التالية :

١ . روى مسلم بسنده عن عاصم قال : «كنا نأتي أبا عبد الرحمن السلمي . ونحن غلمة أيفاع . فكان يقول لنا : لا تجالسو القصاص غير أبي الأحوص ، وإياكم وشقيقا . وكان شقيق هذا يرى رأي الخوارج ، وليس بأبي وائل»^(١).

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ١٥ والقصاص والمذكرين ص ١٠٧ .

- ٢ . عن عبد الله بن خباب بن الأرت قال : مربى أبي ، وأنا عند رجل يقص ، فلم يقل لي شيئا حتى أتبت البيت. فاتزر ، وأخذ السوط يضربني ، حتى حجره الزنو ، وهو يقول : أمع العمالقة؟! أمع العمالقة؟! ثلاثة. إن هذا قرن قد طلع ، إن هذا قرن قد طلع ، يقولها ثلاثة^(١).
- ٣ . بل إن ابن مسعود الذي يقال : إنه يغيل إلى علي «عليه السلام» ، رغم أنها نجد : أنه كان يتأثر خطى عمر بن الخطاب بصورة ملفتة وواضحة ، قد سجل أيضا إدانته للقصاص من أهل الكتاب^(٢) ، فما ظنك بغيره من أهل العلم والمعرفة بالدين؟!
- ٤ . وتقدم قول أبي قلابة : ما أمات العلم إلا القصاص ، وإن الرجل يجلس إلى القاص السنة ، فلا يتعلم منه شيئا.
- ٥ . وتقدم أيضا قول أحد الصحابة : إن القصاص هم السبب في ترك الناس لسنة نبيهم ، وقطيعة أرحامهم. إلى غير ذلك مما لا مجال لتتبعه واستقصائه.

(١) القصاص والمذكرين ص ٤٠١ وخباب صحابي معروف ، وقد مات «رحمه الله» وعلي «عليه السلام» في صفين.

(٢) مجمع الزوائد ج ١ ص ١٨٩.

الباب الثاني

تدوين التاريخ : الآثار والنتائج ..

الفصل الأول : بين الدوافع والأهداف والآثار والنتائج

الفصل الثاني : لا بد من إمام

الفصل الثالث : إجراءات وضوابط مشبوهة

الفصل الرابع : الضوابط العلمية للمبني العلمي

الفصل الأول :

بين الدوافع والأهداف والآثار والنتائج

آثار ونتائج :

وقد استمر المنع من كتابة الحديث وروايته عشرات السنين ، وأصبح التحاشي عنه هو الصفة المميزة لعلماء الأمة وطليعتها المشفقة.

بل لقد صارت كتابة الحديث عيباً أيضاً ، حتى في أوائل عهد بنى مروان^(١).
ومضت السنون والأحقاب ، ومات الصحابة الأخيار ، بل أوشك التابعون على الانقراض أيضاً.

ونشأت أجيال وأجيال لم تسمع أحداً يذكر شيئاً عن نبئها ، ولا عن مواقفه ،
وتعاليمه ، وسيرته ومفاهيمه.

وتربت هذه الأجيال على النهج الفكري الذي أراده لها الحكم والمسلطون ،
والموتورون والحاقدون ، وتلامذة أهل الكتاب ، المعجبون بهم. وذهب الدين وتلاشى ، حتى
لم يبق من الإسلام إلا اسمه ، ومن الدين

(١) راجع : تقدير العلم ص ١١٤ و ١١٠ وراجع سنن الدارمي ج ١ ص ١٢٦ وعن الحديث الفاضل ج ٤ ص ٢٣ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٧٣. كان حكم بنى مروان بعد حكم آل أبي سفيان ، الذي انتهى بمعاوية بن يزيد.

إلا رسمه ، حسبما روي عن أمير المؤمنين علي عليه الصلاة والسلام ^(١) ، الذي لم يعش إلا إلى سنة أربعين من الهجرة .

ثم ازداد البلاء بعد ذلك ، وبِح الخفاء إلى حد الفضيحة ، فاضطر عمر بن عبد العزيز إلى القيام بعمل رمزي ضعيف وضئيل ، لم يكن له أي أثر يذكر على الصعيد العملي ، على مستوى الأجيال والأمة.

ثم بدأت الحركة الحقيقية باتجاه التدوين في أواسط القرن الثاني للهجرة ، حسبما تقدم توضيحة.

وخلصة الأمر : أن الحال قد ترددت خلال أقل من ثلاثين سنة من وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» إلى ذلك الحد الذي أشار إليه سيد الوصيين «عليه السلام».

وطمست معظم معاالم الدين ، ومحقت أحكام الشريعة ، كما أكدته نصوص كثيرة

وكان ذلك في حين أن الصحابة وعلماءهم كانوا لا يزالون على قيد الحياة ، وكان الناس ينقادون إلى الدين وأحكامه ، ويطیعون رموزه وأعلامه .
فكيف ترى أصبحت الحال بعد أن فتحت الفتوح ، ومصررت

(١) راجع : نجح البلاغة الحكمة رقم ٣٦٩ والحكمة رقم ١٩٠.

(٢) راجع : المصنف للصعياني ج ٢ ص ٦٣ ومسند أبي عوانة ج ٢ ص ١٠٥ والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٥٤ . وكشف الأستار عن مسند البزار ج ١ ص ٢٦٠ ومسند أحمد ج ٤ ص ٤٢٨ و ٤٣٢ و ٤٤١ و ٤٤٤ ومروج الذهب ج ٣ ص ٨٥ والغدير ج ٨ ص ١٦٦ ومكاتيب الرسول ج ١ ص ٦٢ .

الأمصار ، ودخلت أقطار كثيرة أو أظهرت الدخول في الإسلام ، تحت وطأة الفتوحات ، التي قامت بها السلطة الحاكمة آنذاك ؟ وكان أن تضخم الحالة السكانية ، واتسعت رقعة العالم الإسلامي ، في فترة قصيرة جدا ، وبسرعة هائلة.

لقد كان من الطبيعي : أن يأخذ هؤلاء الوافدون جديدا على الإسلام ثقافتهم الدينية من الناس الذين التقوا بهم ، وعاشوا معهم ، أو تحت سلطتهم وهيمنتهم . فإذا كان هؤلاء ضائعين ، جاهلين بأحكام الشريعة ، وبحقائق الدين ، فما ظنك بالتابعين لهم والآخذين عنهم؟ فإنهم سوف لا يأخذون عنهم إلا ثمرات ذلك الجهل ، وآثار ذلك الضياع .

نصوص وشواهد :

ومن الشواهد على هول ما حدث : أننا نقرأ عن عدد من الصحابة وغيرهم : أنهم قد تبهوا للمأساة ، وعبروا عنها بأنحاء مختلفة .

ونذكر من ذلك هنا النصوص التالية :

- ١ . قد تقدم قول أمير المؤمنين «عليه السلام» : لم يبق من الإسلام إلا اسمه ، ومن الدين إلا رسمه .
- ٢ . روى الإمام مالك عن عمته أبي سهيل بن مالك ، عن أبيه ، أنه قال : «ما أعرف شيئاً مما أدركت الناس عليه إلا النداء بالصلوة»^(١) .

(١) الموطأ (المطبوع مع تنوير الحوالك) ج ١ ص ٩٣ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤ .

قال الزرقاني ، والباجي : «يريد الصحابة ، وأن الأذان باق على ما كان عليه ، ولم يدخله تغيير ، ولا تبدل ، بخلاف الصلاة ، فقد أخرت عن أوقاتها ، وسائر الأفعال دخلها التغيير الخ ..»^(١).

٣ . أخرج الشافعي من طريق وهب بن كيسان ، قال : رأيت ابن الزبير يبدأ بالصلاحة قبل الخطبة ، ثم قال : «كل سنن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قد غيرت ، حتى الصلاة»^(٢).

٤ . يقول الزهري : دخلنا على أنس بن مالك بدمشق ، وهو وحده يبكي ، قلت : ما يبكيك؟!

قال : «لا أعرف شيئاً مما أدركت إلا هذه الصلاة ، وقد ضيعت»^(٣).

٥ . وقال الحسن البصري : «لو خرج عليكم أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما عرفوا منكم إلا قيلتكم»^(٤).

ونقول : حتى القبلة قد غيرت ، وجعلوها إلى بيت المقدس ، حيث الصخرة قبلة اليهود ، كما تقدم في الفصل الأول من هذا الكتاب.

٦ . وقال أبو الدرداء : «والله لا أعرف فيهم من أمر محمد «صلى الله

(١) شرح الموطأ للزرقاني ج ١ ص ٢٢١ وتنوير الحوالك ج ١ ص ٩٣ . ٩٤ عن الباجي.

(٢) كتاب الأم للشافعي ج ١ ص ٢٠٨ والغدير ج ٨ ص ١٦٦ عنه.

(٣) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤ وراجع المصادر التالية : ضحي الإسلام ج ١ ص ٣٦٥ والجامع الصحيح ج ٤ ص ٦٣٢ والزهد والرقة في ص ٣١ وفي هامشه عن طبقات ابن سعد ترجمة أنس ، وعن الترمذى ، وعن البخارى ج ١ ص ١٤١ .

(٤) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٤٤ .

عليه وآلـهـ» شيئاً إلاـ أـنـهـمـ يـصـلـونـ جـيـعاـ»^(١).

٧ . وعن عبد الله بن عمرو بن العاص ؛ أنه قال : «لو أن رجلين من أوائل هذه الأمة خلوا بمحضهما في بعض هذه الأودية ، لأنّا الناس اليوم ولا يعرفان شيئاً مما كانا عليه»^(٢).

وعن الإمام الصادق «عليه السلام» - وقد ذكرت هذه الأهواء عنده . فقال : «لا والله ، ما هم على شيء مما جاء به رسول الله «صلى الله عليه وآلـهـ» إلاـ استقبالـ الكـعبـةـ فقط»^(٣).

٨ . وحينما صلّى عمران بن حصين خلف علي «عليه السلام» أخذ بيده مطرف بن عبد الله ، وقال : لقد صلّى صلاة محمد ، ولقد ذكرني صلاة محمد . وكذلك قال أبو موسى حينما صلّى خلف علي «عليه السلام»^(٤).

(١) مستند أحمد بن حنبل ج ٦ ص ٢٤٤.

(٢) الزهد والرائق ص ٦١.

(٣) البحار ج ٦٨ ص ٩١ وقصار الجمل ج ١ ص ٣٦٦.

(٤) راجع : أنساب الأشراف ج ٢ ص ١٨٠ ط الأعلمي وسنن البيهقي ج ٢ ص ٦٨ وكنز العمال ج ٨ ص ١٤٣ عن عبد الرزاق وابن أبي شيبة والمصنف للصناعي ج ٢ ص ٦٣ ومستند أبي عوانة ج ٢ ص ١٠٥ ومستند أحمد ج ٤ ص ٤٢٨ و٤٢٩ و٤٤١ و٤٤٤ و٤٠٠ و٤١٥ و٣٩٢ في موضوعين و٤٣٢ والغدير ج ١٠ ص ٢٠٢ و٢٠٣ وكشف الأستار عن مستند البزار ج ١ ص ٢٦٠ والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٥٤ . وعن المصادر التالية : صحيح البخاري ج ٢ ص ٢٠٩ وصحيح مسلم ج ١ ص ٢٩٥ وسنن النسائي ج ١ ص ١٦٤ وسنن أبي داود ج ٥ ص ٨٤ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٢٩٦ وفتح الباري ج ٢ ص ٢٠٩ والمصنف لابن أبي شيبة ج ١ ص ٢٤١ .

الهاشميون في زمن السجاد :

٩ . وأخيرا ، فقد ذكروا : أن الناس والهاشميون في زمن السجاد «عليه السلام» إلى أن مضت سبع سنين من إمامية الباقي «عليه السلام» كانوا لا يعرفون كيف يصلون ، ولا كيف يحيون ^(١) .

فإذا كانت الصلاة التي هي عمود الدين ، والركن الأعظم في الإسلام ، ويؤديها كل مسلم خمس مرات يوميا ، كان لا يعرف حدودها وأحكامها حتى بعض من هم أقرب الناس إلى مهبط الوحي والتنزيل ، الذين يفترض فيهم أن يكونوا أعرف من كل أحد بالشريعة وأحكام الدين ! ، فكيف تكون حالة غيرهم من أبناء الأمة ، الذين هم أبعد عن مصدر العلم والمعرفة ، وما هو مدى اطلاعهم على أحكام الشريعة يا ترى؟! .

وإذا كانت أوضاع الواضحات قد أصبحت مجهرولة إلى هذا الحد ، فما هو مدى معرفة الناس ، وبالأخص البعيدين منهم عن مصدر العلم والمعرفة ، بالأحكام الأخرى ، التي يقل الابتلاء بها ، والتعرض لها ، والسؤال عنها؟!

لا مبالغة ولا تهويل :

وقد يظن القارئ : أننا نبالغ في تصويرنا لحقيقة ما تخضت عنه تلك السياسة الخبيثة تجاه حديث الرسول «صلى الله عليه وآله» ، وتجاه القرآن والإسلام .
وقد يظن مثل ذلك بالنسبة للأقوال الآنفة الذكر التي تقرر : أنه لم يبق

(١) كشف النقانع عن حجية الإجماع ص ٦٧

من الإسلام إلا اسمه ، ومن الدين إلا رسمه.

أو لم يبق إلا الأذان بالصلوة ، أو أن صلاة النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أصبحت منسية حتى من قبل أصحابه «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، حتى ذكرهم بها علي أمير المؤمنين «عَلَيْهِ السَّلَامُ» .. إلى آخر ما قدمناه.

ولكننا نأسف حين نقول للقارئ : إن هذه هي الحقيقة ، كل الحقيقة ، وليس فيها أي مبالغة ، أو تضخيم.

ومن أجل التأكيد على ما سبق نورد للقارئ بعض الشواهد والواقع لتكون دليلا ملموسا على ما نقول ، مع التزامنا القوي في أن لا نذكر شيئاً من تلك الشواهد الكثيرة والمتضادة على جهل الخلفاء . باستثناء علي «عَلَيْهِ السَّلَامُ» - بأحكام شرعية هي من أبده البديهيات ، وأوضح الواضحات ؛ لأننا نخاف أن توجه إلينا أصابع الاتهام بالتعصب على هذا أو ذاك ، وإرادة تسجيل إدانة لهم من موقع التحامل المذهبي عليهم.

مع أننا نطمئن القارئ الكريم بأن العالمة الأميني رحمه الله ، قد أغنانا في كتابه القيم «الغدير» عن ذلك ، لأنه حشد فيه من الواقع والشواهد على ذلك الشيء الكبير ، والكثير جدا ، عن مصادر باللغة الكثرة والوثيقة لدى من يتولونهم ، ويدافعون عنهم بكل حيلة ووسيلة.

فضائح لا تطاق :

والشواهد التي نريد أن نوردها هنا ، ووصل إلى حد الفضيحة ، هي التالية :

- ١ . يقول ابن عباس لأهل البصرة ، وهو على المنبر : أخرجوا صدقة صومكم. فلم يفهم الناس مراده ؛ فطلب أن يقوم من كان من أهل المدينة حاضرا بتوضيح

ذلك للناس ؛ «فإنهم لا يعلمون من زكاة الفطرة الواجبة شيئاً»^(١).

كان هذا هو حال البصرة ، التي مصّرت في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، فإن أهلها لا يفهمون حتى لغة الشريعة ، ولم يعرفوا عن زكاة الفطرة شيئاً ، رغم أن من المفترض أن يكون ذلك من البدويات ، فما ظنك بعد هذا بأولئك الذين تفتح بلادهم ، ويعلنون إسلامهم ، وهم عشرات الآلوف ، وليس لديهم من يعلمهم ، ولا من يدّهم ويرشدّهم؟

وقد كانت لا تزال تصاف إلى المالك الإسلامية مناطق واسعة ، وببلاد شاسعة ، مملوءة بالسكان ، دون أن يتصدى لتعليمهم وتنقيفهم أحد من الناس.

٢ . وقد كان جيش بأكمله من هؤلاء الفاتحين للبلاد ، والمفترض أنهم هم حملة الإسلام إلى سائر الأمم التي تخضع لهم ، وتقبل ببسط سلطتهم . إن هذا الجيش . لم يكن فيه أحد يعرف : أن الوضوء على من أحده ، حتى بعث قائهم ، أبو موسى الأشعري من ينادي فيهم بذلك^(٢).

مع أن أمر الوضوء من أوضح الواضحات ، ويعارسه كل أحد كل يوم عدة مرات . فإذا كان هؤلاء يجهلون ذلك ، فما ظنك بالناس الذين يفترض فيهم أن يأخذوا أحكام دينهم وعبادتهم من هؤلاء الجهلة بالذات ، وهم المعلمون والأساتذة ، والمربيون لهم؟! .

(١) الإحکام في أصول الأحكام ج ٢ ص ١٣١ .

(٢) حياة الصحابة ج ١ ص ٥٠٥ عن كنز العمال ج ٥ ص ١١٤ وعن معاني الآثار للطحاوي ج ١ ص ٢٧ .

٣ . لقد أشار الخليفة الثاني إلى أن الناس كانوا يعرفون جهل كبار الصحابة بأحكام الriba ، فهو يقول :

«إنكم تزعمون : أنا لا نعلم أحكام الriba. ولأن أكون أعلمها أحب إلى من أن يكون لي مثل مصر ، وكورها» ^(١).

٤ . كما أن ابن مسعود لم يكن يدرى : أن صرف الفضة بالفضة لا يصلح إلا مثلاً بمثل ^(٢).

٥ . وأنكر معاوية أيضاً : أن يكون ذلك من الriba ^(٣).
ونقول :

إنه إذا كان الصحابة ، حتى الخليفة الثاني ومعاوية ، وحتى ابن مسعود المشهور بعلمه وفضله ، لا يدرؤن ذلك ، فما حال غيرهم من سائر الناس ، فضلاً عن أولئك الذين لم يروا النبي «صلى الله عليه وآله» ولا عاشوا معه ، بل سمعوا باسمه ، لا أكثر ولا أقل؟!.

٦ . لقد شكا أهل الكوفة إلى عمر ، سعد بن أبي وقاص : أنه لا يحسن يصلبي ^(٤).

(١) المصنف للصنعاني ج ٨ ص ٢٦ والسنن الكبرى ج ٣ ص ٢٣.

(٢) راجع : المصنف للصنعاني ج ٨ ص ١٢٣ و ١٢٤ والسنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٢ ، ومحمود الزوائد ج ٤ ص ١١٦.

(٣) المصنف للصنعاني ج ٨ ص ٣٤ والسنن الكبرى ج ٥ ص ٢٨٢ و ٢٧٧ و ٢٧٦ وعن صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٢ و ٥٣.

(٤) سيأتي ذلك مع مصادره في غزوة أحد.

٧ . إن ابن عمر لا يحسن أن يطلق امرأته ، حيث طلقها ثلاثة في طهر كان واقعها فيه ، فاستحقوه لأجل ذلك ^(١).

٨ . إن ابن مسعود قد أفتى رجلا في الكوفة بجواز أن يتزوج أم زوجته التي طلقها قبل الدخول ، ففعل ذلك ، وبعد أن ولدت له أم زوجته ثلاثة أولاد ، وعاد ابن مسعود إلى المدينة ، وسأل عن هذه المسألة ، فأخبروه بعدم جواز ذلك ، فعاد إلى الكوفة ، وأمر ذلك الرجل بفارق تلك المرأة ، بعد كل ما حصل ^(٢).

كما أن مسروقاً ومعاوية كانوا لا يعرفان حكم هذه المسألة أيضاً ^(٣).

٩ . إنهم إنما كانوا يعرفون قراءة رسول الله «صلى الله عليه وآله» في صلاته ؛ باضطراب لحيته ^(٤).

(١) راجع : صحيح مسلم ج ٤ ص ١٨١ وراجع ص ١٧٩ و ١٨٢ والغدير ج ١٠ ص ٣٩ وراجع : مسند أحمد ج ٢ ص ٥١ و ٦١ و ٦٤ و ٧٤ و ٨٠ و ١٢٨ و ١٤٥ وعن صحيح البخاري ج ٨ ص ٧٦ وعن تاريخ الأمم والملوک ج ٥ ص ٣٤ وعن الكامل في التاريخ ج ٣ ص ٢٧ وعن الصواعق المحرقة ص ٦٢ وعن فتح الباري ج ٧ ص ٥٤ وصححه كل ذلك في الغدير.

(٢) راجع : المصنف للصناعي ج ٦ ص ٢٧٣ و ٢٧٤ والستن الكبير ج ٧ ص ١٥٩ .

(٣) راجع : المصنف ج ٦ ص ٢٧٤ و ٢٧٥ .

(٤) صحيح البخاري ج ١ ص ٩٠ و ٩٣ ط سنة ١٣٠٩ هـ . ومسند أحمد ج ٥ ص ١٠٩ و ١١٢ ، والستن الكبير ج ٢ ص ٣٧ و ٥٤ عن الصحيفين ، والبحر الزخار ج ٢ ص ٢٤٧ وجوه الأخبار والآثار (مطبوع بهامش البحر الزخار) ج ٢ ص ٢٤٧ عن أبي داود والترمذى ، والانتصار ، والنمسائي ، والبخاري .

١٠ . لقد أفتى عبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ^(١) : أن ماء البحر لا يجزي من وضوء ولا جنابة.

وقریب من هذا روى عن سعيد بن المسيب ^(٢) وروي مثل ذلك عن أبي هريرة أيضا

^(٣)

ومما يصحك التكلى :

هذا ، وقد ذكر لنا الزبير بن بكار وغيره نموذجا مخجلا ، يصحك حتى التكلى من خطب عدد من سادة القبائل ^(٤) ، من كان الخلفاء يلوغهم أمور الناس في عنفوان الدولة الأموية. وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على مدى الانحطاط الفكري الذي كان يهيمن على طبقة الرؤساء وأصحاب النفوذ آنئذ ، فكيف يمكننا أن نتصور حالة سائر الناس من كانوا لا يملكون إمكانيات حتى الحصول على لقمة العيش ، والاحتفاظ برمق الحياة؟

قال الزبير بن بكار : «شكرا عبد الله بن عامر إلى زياد بن أبيه . وهو كاتبه

(١) راجع : المصنف للصعاعي ج ١ ص ٩٣ والمغني لابن قدامة ج ١ ص ٨ والشرح الكبير بحاشيه ج ١ ص ٧ وراجع : تحفة الأحوذى ج ١ ص ٢٣١ ط دار الفكر ، والخلاف ط جماعة المدرسين ج ١ ص ٥١ والخللى ج ١ ص ٢٢١ ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٠ والجامع لأحكام القرآن ج ١٣ ص ٥٣ وعن المصنف لابن أبي شيبة ج ١ ص ٨٨.

(٢) راجع : الخلاف ج ١ ص ٥١ وتحفة الأحوذى ج ١ ص ٢٣١ ونيل الأوطار ج ١ ص ٢٠.

(٣) نيل الأوطار ج ١ ص ٢٠ والخللى ج ١ ص ٢٢١ وتحفة الأحوذى ج ١ ص ٢٣١.

(٤) الموقفيات ص ٢٠٣ . ٢٠٥ وراجع : جمهرة خطب العرب ج ٣ ص ٣٥٥ .

على العراق . الحصر على المنبر ، فقال : أما إنك لو سمعت كلام غيرك في ذلك الموقف استكثرت ما يكون منك.

قال : فكيف أسمع ذاك !؟!

قال : رح يوم الجمعة وكن من المقصورة بالقرب حتى أسمعك خطب الناس .
فلما كان يوم الجمعة قال زياد : إن الأمير سهر البارحة فليس يمكنه الخروج إلى الصلاة .

والتفت إلى رجل من سادةبني تميم ، فقال له : قم فاخطب ، وصلّ بالناس .
فلما أوفى على ذروة المنبر قال : الحمد لله الذي خلق السماوات والأرض في ستة أشهر .

قالوا : قبحك الله ، جل ثناؤه يقول : في ستة أيام .
وتقول أنت : في ستة أشهر .

فنزل والتفت إلى شريف لربيعة ، فقال له : قم فاخطب .

فلما ارتفع المنبر ضرب بطرفه ، فوقع على جار له كان يخاصمه في حد بينهما .
فقال : الحمد لله . وارتاج عليه .

قال لجاره : أما بعد فإن نزلت إليك يا أصلع لأفعلن بك ، ولأ فعلن .
فأنزلوه . فالتفت إلى رئيس من رؤساء الأزد ، فقال له : انقض فأقم للناس صلاتهم ،
فلما تسلّم المنبر قال : الحمد لله ، ولم يدر ما يقول بعد ذلك ،

فقال : أيها الناس ، قد والله هممت أن لا أحضر اليوم ، فقالت لي امرأتي : أنشدتك بالله إن تركت فضل الصلاة في المسجد يوم الجمعة ، فأطعتها ، فوتفت هذا الموقف الذي ترون . فاشهدوا جميعاً أنها طالق .

فأنزلوه إنزالاً عنيفاً . وأرسل زياد إلى عبد الله بن عامر ، أنه ليس أحد يقيم صلاتهم ، ولا بد أن تحمل على نفسك . فخرج فخطب فتبين فضله في الناس على سائر الناس ^(١) .

التركة الموروثة :

أما بالنسبة إلى حجم التركة التي ورثها الناس عن سلفهم الصالح (على حد تعبيرهم) فقد أدعوا : أنه قد وصل إليهم من حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» - من غير طريق أهل البيت «عليهم السلام» - نزر قليل ، لا يتناسب مع الحاجات التي تواجه الناس ، ولا تتوافق مع هذا التراث الضخم جداً ، الذي سطره علماؤهم عبر القرون المتتمدة ، فهم يقولون :

- ١ . إن حديث النبي «صلى الله عليه وآله» أربعة آلاف حديث ^(٢) .
- ٢ . عن أحمد بن حنبل : «الأصول التي يدور عليها العلم عن النبي «صلى الله عليه وآله» ينبغي أن تكون ألفاً ومائتين» ^(٣) .

(١) الأنجاب الموقيات ص ٢٠٣ . ٢٠٤ ح ١١٩ .

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٣٦٧ والباعث الحيث ص ٨٥ والسنة قبل التدوين عن فتح المغيث ج ٤ ص ٣٩ وعن تلقيح فهوم أهل الآثار .

(٣) إرشاد الفحول ص ٢٥١ .

٣ . لكن نصا آخر يقول : إنه لم يصل إلى الأمة سوى خمس مئة حديث في أصول الأحكام ، ومثلها في أصول السنة ^(١) .
ثم إنهم يقولون : إن هذا الوा�صل لم يصح منه عندهم إلا أقل القليل ، حيث قد بلغت رواية أبي حنيفة سبعة عشر حديثا فقط .
أما مالك ، فإنما صح عنده ما في كتاب الموطأ ، «وغيتها ثلاثة مئة حديث ، أو نحوها» ^(٢) .

فمن أين إذن جاءت هذه الآلاف المؤلفة من الأحاديث التي وصفوها بالثبوت والصحة ، فملأت صحيحي البخاري ومسلم ، ومستدرك الحاكم ، وبباقي الصحاح ست ، وصحيف ابن حبان ، وصحيف أبي عوانة . وغير ذلك كثير ؟
هذا فضلا عن غيرها من مئات الألوف بل الملايين من الأحاديث التي يزعم حفاظ الحديث أنها عندهم .

بل إن أحمد بن حنبل الذي يقول ما قدمناه هو نفسه قد ألف المسند الذي يضم أربعين ألف حديث ، منها عشرة آلاف مكررة ^(٣) .
ويزعمون : أنه ليس فيه حديث موضوع عدا ثلاثة أو أربعة أحاديث تكلموا فيها . بل لا يتأتي الحكم بكون واحد منها موضوعا إلا الفرد النادر ،

(١) مناقب الشافعي ج ١ ص ٤١٩ وعن الولي الحمدي لمحمد رشيد رضا ص ٢٤٣ .

(٢) المقدمة لابن حذرون ص ٤٤ وأضواء على السنة الحمدية ص ٣٨٨ .

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٣٦ .

مع الاهتمام القوي في دفع ذلك ^(١).

نعم ، من أين جاءت هذه الأحاديث والروايات ، إن ذلك لمريب حقا ، وإنه أيضا

لغريب وعجب !!

نظريّة التطور عند أهل الحديث :

قد ظهر مما تقدم : أن الأحاديث التي كان قد بلغ تداولها إلى درجة الصفر أو كاد ،

قد بدأت بعد السماح للناس بالرواية ، بعد عشرات السنين تظهر عليها أعراض التضخم

المطرد بصورة غير طبيعية ، وبدون أية ضابطة أو رابطة ، إذ إن مراجعة جامعة لكتب ترجم

الحافظ وأهل الحديث ، ومن يسمونهم بالفقهاء مثل تذكرة الحفاظ للذهبي ^(٢) وغيره تعطينا

أمرين :

أحدهما : أنها تعظم وتغنم وتخلع مختلف الألفاظ الدالة على الحفظ والعلم ، والتبصر

على أشخاص كثرين ، بل تصف بعضهم بأنه وحيد في مصره أو في عصره.

ثم يظهر : أنه إنما كان يحفظ ثلث مئة حديث ، أو لم يثبت لديه سوى سبعة عشر

حديثا ، أو لا يعرف أنه يحرم الزواج بأم الزوجة ، أو ما إلى ذلك مما ألحنا إليه.

(١) راجع : تعجيل المنفعة ب الرجال الأربعه ص ٦ . ومحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٧ عنه . والقول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد ، لابن حجر العسقلاني . وذيل القول المسدد للمدراسي .

(٢) شرف أصحاب الحديث ص ١١٥ وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة لعبد الجبار ص ١٩٣ .

الثاني : إن ملاحظة طبقات الحفاظ تعطينا تدرجاً ملفتاً للنظر في حجم الأحاديث ، فنجد أن طبقة كبيرة في الصدر الأول يوصف الحفاظ منها بأن عنده ثلاثة وأربعين ألفاً أو ستون حديثاً ، أو مئة أو عشرة أحاديث ، أو مائتا حديث ، ونحو ذلك . ثم إذا تقدم الزمان قليلاً ، يتبقى العدد ليتراوح بين الألف والألفين والثلاثة والخمسة ، ونحو ذلك . ثم في فترة لاحقة يتراوح العدد إلى بضع عشرات : عشرين ألفاً ، ثلاثين .. وهكذا .

ثم يأتي فترة فتصل فيها الأعداد إلى مائة ألف أو مئتين أو ثلاثة مائة ، ثم يقفز العدد إلى السبعة والسبعين مائة ، وإلى المليون حديث ، وأكثر من ذلك حتى يفوز بعضهم مثل شعبة بلقب أمير المؤمنين في الحديث^(١) .

ولا ننسى هنا : أن نستشهد لهذا الذي ذكرناه بالمقارنة التالية :

في حين نجد : أن القاضي عبد الجبار يصرح : بأن أحاديث التجسيم والتشبيه من أخبار الآحاد^(٢) .

وأن أحمد بن حنبل قد قال : إن بعض أهل الحديث أخبره : أن يحيى بن صالح (المتوفى سنة ٢٢٢ هـ)^(٣) قال : «لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث ، يعني هذه التي في الرؤية» .

(١) راجع : الباعث الحيث ص ١٨٦ و ١٨٧ .

(٢) فضل الاعتزال ، وطبقات المعتزلة ص ١٩٣ و ١٥٨ .

(٣) راجع : سير أعلام النبلاء ج ١ ص ٤٥٦ والتاريخ الكبير ج ٨ ص ٢٨٢ وتحذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٣٠ .

ثم قال أَحْمَدُ : «كَأَنَّهُ نَعَزَ إِلَى رَأْيِ جَهَنَّمِ» ^(١).

فيحيى بن صالح الذي يروي له البخاري ، وأصحاب الصحاح الست سوى النسائي

^(٢) يريد أن يقول : إن الاعتقاد برأية الله قائم على عشرة أحاديث فقط.

بل صرح بعضهم : بأن أخبار الرؤية لا تزيد على ثانية أحاديث ^(٣).

ولكننا بعد حوالي نصف قرن من الزمن نجد ابن خزيمة الذي يصفونه بأنه «إمام

الأئمة» يؤلف كتاباً بعنوان «التوحيد وإثبات صفات الرب» يبلغ عدد صفحاته حوالي أربع

مائة صفحة ، قد شحنه بأحاديث التجسيم ، وأحاديث الرؤية من أوله إلى آخره ، وفيه

الكثير مما يدل على أن الله تعالى يدا ، ورجلًا ، وعينا ، وإصبعا ، وساقا و .. و .. الخ ..

تعالى الله عما يقوله الجاهلون والمبطلون علواً كبيراً.

فمن أين جاءت هذه الأحاديث؟

وكيف ومتى لفتت واحتقرت؟!

لا ندري ، غير أنها وجدنا الإمام الشافعي ينقل عن القاضي أبي يوسف ، الذي عاش

في أواخر القرن الثاني قوله : «والرواية تزداد كثرة ،

(١) سير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٤٥٥ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ١٨٧ وتحذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٣٠ والضعفاء الكبير للعقيلي ج ٤ ص ٤٠٨ وتذكرة الحفاظ ج ١ ص ٤٠٨.

(٢) راجع : مقدمة فتح الباري ص ٤٥٢ وتحذيب التهذيب ج ١١ ص ٢٢٩.

(٣) المغني للقاضي عبد الجبار ج ٤ ص ٢٢٨ وص ٢٢٥ و ٢٣٢ و ٢٣٣ .

ويخرج منها ما لا يعرف ، ولا يعرفه أهل الفقه ، ولا يوافق الكتاب ولا السنة»^(١).
وذلك يفسر لنا العديد من الظواهر الأخرى الملفتة للنظر ، مما سنشير إلى بعض منه
فيما يلي من مطالب.

الوضع والمواضعون :

وبعد ما تقدم ، فإننا سوف لن نفاجأ إذا سمعناهم يحكمون على ١٢ أو ١٤ أو ٣٥
ألف حديث ، بل على مئات الألوف من الأحاديث بالكذب والوضع والاختلاق ؛ وكثير
من هذا المختلق والم موضوع قد جاء لأهداف مختلفة ، ومنها : لإرضاء الملوك وتأييد سلطانهم
، وتحقيق أهدافهم وما رسموا^(٢).

وقد ذكر العالمة الأميني في كتابه الغدير ج ٥ ص ٢٨٨ - ٢٩٠ قائمة بالموضوعات
بلغت ٤٠٨٦٤ حديثا فراجع.
وحتى تلك الأحاديث التي سكتوا عنها أو حكموا بصحتها ، وهي

(١) الأئم للشافعي ج ٧ ص ٣٠٨ .

(٢) راجع : على سبيل المثال التراطيب الإدارية ج ٢ ص ٢٠٨ والكافية في علم الرواية ص ٤٣١ وراجع :
المجموعون ج ١ ص ١٥٦ و ١٨٥ و ١٥٥ و ١٤٢ و ٩٦ و ٦٣ و ٦٥ ص ٦٥ حول وضع الحديث للملوك . وراجع
: الباعث الحيث ص ٨٤ ومحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٣٢ و ٣٣ ولسان الميزان ج ٣ ص ٤٠٥ وج ٥
ص ٢٢٨ والفوائد المجموعة ص ٤٢٦ و ٤٢٧ وأي كتاب يتحدث عن الموضوعات في الأخبار والآثار مثل
اللائئ المصنوعة لسيوطى ، والأسرار المرفوعة للشوكانى والموضوعات لفتني ، وغير ذلك .

تعد بعشرات الألوف والملايين ^(١) ، وقد زخرت بها كتب صحاحهم ومجاميعهم الحديثية ، فإنها تصبح موضع شك وريب ، بل إننا لنطمئن لعدم صحة الكثير منها ، من الأساس.

الحاجة أم الاختراع :

وبعد ، فإذا كان كبار الصحابة ، وابن مسعود لا يعرفون أحكام الربا ، وابن عمر لا يعرف كيف يطلق امرأته ، وجيش بأكمله لا يعرف أن الموضوع على من أحدث إلى آخر ما تقدم.

فإن من الطبيعي : أن يرى الناس في من يدعي أنه يحفظ ثلاثين أو أربعين حديثا ، أو مئة أو مائتي حديث ، أو عرف بعض الأحكام عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» : أنه أعلم العلماء ، وأفقه الفقهاء في عصره ، أو في مصره ، أو بلده.

وأن يصبح هو الملاذ والمرجع والموئل لهم فيما ينورهم من أمور دينهم. ويتعلّمـون عليه ، ويأخذـون عنه أحكـامـهم ، وشـريـعةـ نـبـيـهـم ، كما يـظـهـرـ جـلـياـ من مـراـجـعـةـ كـتـبـ التـرـاجـمـ والـرـجـالـ ، الـتـيـ تـمـثـلـ التـيـارـ العـامـ لـبعـضـ الـفـقـاتـ ، الـتـيـ كـانـتـ تـنسـجـ معـ سـيـاسـاتـ الـحـكـامـ ، وـتـرـتـبـطـ بـهـاـ بنـحـوـ أوـ بـآـخـرـ.

ومن جهة أخرى ؟ فإن هذا العالم الجليل !! إذا وجد نفسه في موقع

(١) راجع على سبيل المثال : الترايـب الإدارـية ج ٢ ص ٢٠٢ و ٢٠٨ و ٤٠٧ و ٤٠٥ والكتـيـ والألقـابـ ج ١ ص ٤١٤ ولسان الميزان ج ٣ ص ٤٣٠ و تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٦٤١ و ٤٣٠ وج ١ ص ٢٥٤ و ٢٧٦ وهذا الكتاب مملوء بهذه الأرقـامـ العـالـيـةـ وـالمـخـيـفةـ ، فـلـيـرـاجـعـهـ طـالـبـ ذـلـكـ.

كهذا ، وواجه الواقع ، واحتاج إلى المزيد مما ليس عنده أثارة من علم ، فلسوف يبحث عما يلبي له حاجته ، ويوصله إلى بغيته ، وأين؟ وأنى له أن يجد ذلك؟ إلا عند أناس ، أخذ على نفسه (أو أخذ الحكم عليه وعلى الناس) : أن لا يتصلوا بهم ، ولا يأخذوا شيئاً عنهم ، وهم أهل بيت النبوة ، ومعدن الرسالة عليهم الصلاة والسلام.

فلا غرو بعد هذا إذا رأينا هذا الرجل الجليل يبادر إلى ما هو أسهل وأيسر ، فيضيف من عند نفسه ، وعلى حسابه الخاص ما شاءت له قريحته ، وسمحت له به همته ، حيث لا رقيب عليه ولا حسيب ، ولا مانع من ضمير ، ولا رادع من وجدان.

الفقه والفقهاء :

أما بالنسبة إلى فقه الفقهاء ، ومذاهب العلماء ، فقد أصبح من المفهوم :
أن وراء الأكمة ما وراءها ، حين نرى أن فقه أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي ،
وغيرهم يتسع ويتضخم ، ويزيد ويتورم ، حتى تصيق عنه الجدلات الكثيرة وآلاف الصفحات
، مع ما نراه من استنادهم إلى المئات والألوف من الروايات التي كانت تلك حالها ، وذاك
مالها !!

فاقرأً واعجب ، فما عشت أراك الدهر عجبا !!

أما ما يستندون إليه ، ويعتمدون عليه في غير الفقه ، فذلك حدث عنه ولا حرج ؛
وهو يصل إلى الألوف الكثيرة ، كما يظهر من تتبع مختلف الموضع والموضع .

يعترفون .. ثم يتهمون :

ومن الطريق أن نذكر هنا :

أنهم في حين يعترفون بأنهم قد وضعوا أحاديث في فضائل أبي بكر ، وعمر ، وعثمان ، ردا على من ينتقص منهم ^(١).

ويعرفون أيضاً : بأنه عند ما كثر سب الصحابة (وهو أمر لم يحصل ، وما حصل هو مجرد التعريف ببعض ما ارتكبه أشخاص منهم ، تحبهم الهيئة الحاكمة ، أو من كانوا أحد أركانها ، ردا على الغلو الحاصل فيهم ، حتى لتعتبر أقوالهم سنة ، وما إلى ذلك) فقد وضعت أحاديث في فضل الصحابة جميعاً ، أو في فضل جمٍّ منهم ^(٢).

إنهم مع أنهم يعترفون بهذا ، لكنهم يتهمون بعض الشيعة بوضع أحاديث في فضل علي ، والطعن في معاوية ^(٣).

مع أن علياً في غنى عن ذلك ، ولا يمكن لأحد أن يضع أكثر مما قاله رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» في حقه ، مما ثبت بالآثار الصحيحة والمتوترة ، والتي تفوق حد الإحصاء.

كما أنه يكفي معاوية التعريف بما ثبتت روايته عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ

(١) راجع : *اللآلئ المصنوعة* ج ١ ص ٢٨٦ و ٣١٥ و ٤١٧ و ٣١٦ و ٤١٧ و ٤١٨ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢ عنه وعن *تنزيه الشريعة* ج ١ ص ٣٧٢ و ج ٢ ص ٤.

(٢) *اللآلئ المصنوعة* ج ١ ص ٤٢٨ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢ عنه.

(٣) *اللآلئ المصنوعة* ج ١ ص ٣٢٣ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٢ عنه وعن ابن تيمية في المتنقى من منهاج الاعتدال ص ٣١٣.

عليه وآلـهـ» في حقه مما لا يجهله أحد ، حتى إن النسائي قد نال شرف الشهادة حينما أظهر حديثا واحدا منها ^(١) ، فكيف لو أراد إظهار كل ما يعرفه ، مما رواه عن رسول الله «صلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» في حقه؟!

التجمـيـعـ عـلـىـ الـعـرـاقـيـيـنـ :

وقد كان العراق موطنـا لـعلـيـ «علـيـ السـلـامـ» مـدـةـ خـلـافـتـهـ ، وـقـدـ نـاصـرـ الـعـرـاقـيـوـنـ عـلـيـ ،
ورـأـواـ وـرـوـواـ بـعـضـ فـضـائـلـهـ «علـيـ السـلـامـ» .
وقـاتـلـواـ النـاكـشـيـنـ وـالـمـارـقـيـنـ وـالـقـاسـطـيـنـ مـعـهـ ، فـعـادـاهـمـ النـاسـ ، وـاتـهمـوـهـمـ بـالـكـذـبـ
وـالـوـضـعـ لـأـجـلـ ذـلـكـ ، وـفـرـضـوـاـ عـلـيـهـمـ حـصـارـاـ ثـقـافـيـاـ وـإـعـلامـيـاـ .
ولـعـلـ أـوـلـ مـنـ بـادـرـ إـلـىـ اـتـهـمـهـ بـذـلـكـ هـوـ أـمـ الـمـؤـمـنـيـنـ عـائـشـةـ ^(٢) الـتـيـ لـقـيـتـ عـلـيـ
أـيـدـيـهـمـ فـيـ حـرـبـ الـجـمـلـ شـرـ هـزـيـمةـ .
وـاتـهـمـهـ بـذـلـكـ أـيـضاـ عـبـدـ اللـهـ بـنـ عـمـرـوـ بـنـ الـعـاصـيـ الـذـيـ لـقـيـ أـمـرـيـنـ فـيـ حـرـبـ
صـفـيـنـ ^(٣) .

(١) الحضارة الإسلامية في القرن الرابع المجري ج ١ ص ١٢١ وراجع : وفيات الأعيان ج ١ ص ٧٧ ط بيروت والبداية والنهاية ج ١١ ص ١٢٤ ومرأة الجنان ج ٢ ص ٢٤١ وتنكرة الحفاظ ج ٢ ص ٧٠٠ وراجع ص ٦٩٩ وشذرات الذهب ج ٢ ص ٢٤٠ وراجع : سير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ١٣٢ وتحذيب الكمال ج ١ ص ٣٣٩ وتحذيب التهذيب ج ١ ص ٣٨ والمتنظم ج ٦ ص ١٣١ .

(٢) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٤ وتحذيب تاريخ ابن عساكر ج ١ ص ٧٠ .

(٣) الطبقات الكبرى لابن سعد ط صادر ج ٤ ص ٢٦٧ .

وكذلك الزهري ^(١) الذي كان له وجاهة ومكانة خاصة في البلاط الأموي ^(٢).
أما مالك ، الذي لم يرو عن أحد من الكوفيين ، سوى عبد الله بن إدريس ، الذي
كان على مذهبها ، فقد رأى : أن أحاديث أهل العراق ، تنزل منزلة أحاديث أهل الكتاب ،
أي فلا تصدق ولا تكذب ^(٣).
وكان يقول : لم يرو أولونا عن أوليهم ، كذلك لا يروي آخرتنا عن آخريهم ^(٤).

السبب هو السياسة والانحراف عن علي عليه السلام :

وقد كانت هذه السياسة سياسة أممية وشامية ، ضد علي «عليه السلام» ، منطلقاً منها
التعصب والتجني ، وليس تحري الحق ، والتزام جانبه.

وقد قالوا عن الجوزجاني :

إنه في كتابه في الرجال «يتشدد في حرج الكوفيين من أصحاب علي ، من أجل
المذهب» ، لذلك قال ابن حجر :

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٤ وتحذير تاريخ دمشق ج ١ ص ٧٠.

(٢) ستأتي إشارة إلى ذلك حين الحديث حول روایات بدء الوحى ، وقصة ورقة بن نوفل.

(٣) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥ عن ابن تيمية في المتنقى من منهاج الاعتدال ص ٨٨.

(٤) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥ عن الكامل لابن عدي ج ١ ص ٣٠.

«لا عبرة بخطه على الكوفيين»^(١).

وقال الأوزاعي :

«كانت الخلفاء بالشام ، فإذا كانت الحادثة سألوا عنها علماء أهل الشام ، وأهل المدينة ، وكانت أحاديث العراق لا تجاوز جدر بيوقم ، فمتى كان علماء أهل الشام يحملون عن خوارج أهل العراق؟!»^(٢).

ويقول ابن المبارك : «ما دخلت الشام إلا لاستغني عن حديث أهل الكوفة»^(٣).
بل إن ذلك قد انعكس حتى على علوم العربية ، مثل علم النحو وغيره ؛ حيث نجد اهتماما ظاهرا بتكريس نحو البصريين ، واستبعاد نحو الكوفيين ، مهما عاضدته الدلائل وال Shawahid ، فراجع ولاحظ. ولهذا البحث مجال آخر.

فشل المحاولات :

على أن كل تلك الجهدود ، وإن تركت بعض الأثر بصورة عامة ، ولكنها لم تؤت كل ثمارها المرجوة ، فقد فرض الفقه والحديث العراقي نفسه على الساحة ، ولا يمكنهم الاستغناء عنه بالكلية ، فقبلوه على مضض وكرو

(١) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٩٣ وراجع تهذيب التهذيب ج ١ ص ٩٣ وج ٥ ص ٤٦ وج ١٠ ص ١٥٨.

(٢) تهذيب تاريخ دمشق ج ١ ص ٧١ . ٧٠ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٥ عنه.

(٣) المصدرون السابقان.

منهم ، حتى ليقول ابن المديني :

«لو تركت أهل البصرة لحال القدر ، وتركـت أهل الكوفة لذلك الرأي (يعني التشيع) خربـت الكتب»^(١).

وقال محمد بن يعقوب : «إن كتاب أستاذـه (يعني صحيح مسلم) ملآن من حديث الشيعة»^(٢).

وقد روى البخاري نفسه عن طائفة كبيرة من ينسبون إلى التشيع من العراقيين وغيرهم

^(٣).

خلاصات لا بد من قراءتها :

ولمزيد من التأكيد والتأكد على ما نريد أن نقوله ، نعود إلى التذكير ببعض النقاط المفيدة في إيضاح المطلوب ، فنقول :

لا معايير ولا ضوابط :

لقد كانت كل تلك السياسات التي تحدثنا عنها تنفذ في حين : أن الناس لم يكونوا قادرين على تمييز الغث من السمين ، والصحيح من السقيم ، لأنهم كانوا قد فقدوا المعايير والضوابط المعقولة والمقبولة ، التي تمكـنـهم من ممارسة دور الرقابة الدقيقة والمسؤولة على ما يزعم أنه شريعة ودين ، وأحكام وإسلام.

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٩ .

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٩ .

(٣) راجع : فتح الباري (المقدمة) ص ٤٦٠ و ٤٦١ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٨ .

إنفلات الزمام :

وبما أن الناس كانوا يريدون معرفة شيء عن دينهم ، ويحبون قرآنهم ، وإسلامهم ، ونبيهم.

وبما أنه لم يعد ثمة من يستطيع أن يعارض أو أن يعترض ، فقد راحت بضائع الكذابين والوضاعين ، وقامت سوقهم على قدم وساق .
وتمكنوا من إشاعة أباطيلهم ، وترهانهم ، وأضاليلهم .

ولم يكن كثير من الناس يملكون القدرة على تمييز الصحيح من السقيم ، والحق من الباطل ، والأصيل من الدخيل .

أهل الكتاب يمارسون دورهم :

وكان أهل الكتاب في طليعة المستفيدين من هذه الأجواء ، حسبما أوضحتناه .
حيث إن ذلك قد سهل على الذين أظهروا الإسلام منهم : أن ينشروا أباطيلهم وترهانهم ، بعد أن خلت لهم الساحة ، وأصبحوا هم مصدر العلم والمعرفة الدينية ، والثقافة لأكثر الناس ، خصوصاً مع ما كانوا ينعمون به من حماية وتأييد من قبل الحكام آنذا.

إبعاد أهل البيت عليهم السلام عن الساحة :

إنما أصبح ذلك ممكناً بعد أن تمكن الحكام من فرض ظروف منعت الصفة من أهل البيت «عليهم السلام» ، وشيعتهم الأبرار رضوان الله تعالى عليهم من ممارسة دورهم في التصحيح والتنقيح ، والتقليم والتطعيم ، وفضح زيف المريفين ، ودفع كيد الخائبين .

وحرص أكثر الناس ولا سيما الحاقدون والمترافقون ، وضعفاء النفوس ، على الابتعاد عنهم «عليهم السلام» ، ولا سيما بعد استشهاد سيد شباب أهل الجنة ، الإمام الحسين «عليه السلام» ، وصحبه الأخيار ، وأهل بيته الأطهار في كربلاء الفداء.

وقد أشار الإمام السجاد إلى ذلك ، فقال : «اللهم إن هذا المقام لخلفائك وأصفيائك ، ومواقع أممائك. في الدرجة الرفيعة ، التي اختصتهم بها ، قد ابتنوها حتى عاد صفوتك ، وخلفاؤك مغلوبين ، مقهورين ، مبزيـن. يرون حكمك مبدلا ، وكتابك منبوزا ، وفرائضك محرفة عن جهات أشراعك ، وسنن نبيك متروكة الخ ..»^(١).

والملفت للنظر هنا : أنه «عليه السلام» يقرر هذه الحقيقة ويعلنها في صيغة دعاء ، في خصوص يوم عرفة في موسم الحج ، حيث يجتمع الناس من مختلف الأقطار والأمسار ، ليستفيدوا من هذه الشعيرة العظيمة ، ويعودوا إلى بلادهم بمزيد من الطهر ، والصفاء ، والإخلاص ، والوعي لدينهم ، ولعقيدتـم.

ثم تكون هذه الفقرات جزءا من دعاء يدعوه المسلمون كل يوم جمعة في طول البلاد الإسلامية وعرضها وباستمرار ، ليس لهم ذلك في المزيد من إيجاد حالة الوعي الرسالي ، ولن يكون من ثم واحدا من مسؤولياتكم الإيمانية ، والعقائدية.

وقد تعودنا من الإمام السجاد «عليه السلام» هذا الأسلوب الفذ في أكثر من مجال من مجالات الفكر ، والعقيدة ، والسلوك ، كما يتضح ذلك

(١) الصحفة السجادية ، دعاء ٤٨. وهو الدعاء الخاص بيوم الجمعة وعرفة.

بالمراجعة إلى الصحيفة السجادية ، وغيرها من الأدعية المنقولـة عنه صـلوات الله وسلامـه عليه وعلى آباءه وأـبنائه الطـيبين الطـاهـرين.

الاتـجـاء المـبـكـر إـلـى الرـأـي والـقـيـاس :

وـغـني عن القـول : إن استـبعـاد حـدـيـث الرـسـوـل «صـلـى الله عـلـيه وـآلـه» ، قد أـوـقـع السـلـطـات الـحـاكـمـة في مـأـرـقـ حـقـيقـي عـلـى صـعـيدـ الفتـوى ، وـإـصـدارـ الـأـحـكـام ، ولـذـلـكـ كان أولـ منـ بـادرـ إـلـى الـعـمـل بـالـرـأـي والـقـيـاس هـمـ الـحـاكـامـ أـنـفـهـمـ ، الـذـينـ كـانـواـ يـصـرـونـ عـلـى استـبعـادـ أـهـلـ الـبـيـت «عـلـيـهـمـ السـلـامـ» . قـدـرـ الـامـكـانـ . عـنـ دـائـرـةـ الفتـوى ، وـعـنـ بـثـ الـعـلـومـ وـالـعـارـفـ الصـحـيـحةـ ، وـالـصـافـيـةـ فـيـ النـاسـ .

ثـمـ تـبعـهـمـ رـعـيلـ كـبـيرـ مـنـ تـسـمـىـ بـالـفـقـهـاءـ وـالـمـحـدـثـينـ ، الـذـينـ كـانـ الـكـثـيـرـونـ مـنـهـمـ مـنـ طـلـابـ الـلـبـانـاتـ ، وـمـنـ الـمـتـزـلـفـينـ إـلـىـ الـحـاكـامـ ، وـمـنـ وـعـاظـ الـسـلاـطـينـ . فـطـغـتـ مـدـرـسـةـ الرـأـيـ ، وـأـنـتـشـرـ الـعـمـلـ بـالـاسـتـحـسـانـ وـبـالـقـيـاسـ^(١) «ـحـتـىـ اـسـتـحـالـتـ الـشـرـيـعـةـ ، وـصـارـ أـصـحـابـ الـقـيـاسـ أـصـحـابـ شـرـيـعـةـ جـدـيـدةـ»^(٢) كـمـاـ قـالـهـ الـمـعـتـلـيـ الشـافـعـيـ .

وـسـيـأـتـيـ^(٣) : أـنـ أـبـاـ بـكـرـ كـانـ أـوـلـ مـنـ عـمـلـ بـرـأـيـهـ ، حـيـنـماـ لـاـ يـكـونـ لـدـيـهـ نـصـ عـنـ رـسـوـلـ اللهـ «صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» ، كـمـاـ زـعـمـواـ .
ثـمـ جـاءـ عـمـرـ بـنـ الـخـطـابـ ، فـأـكـدـ ذـلـكـ ، وـرـسـخـهـ ، قـوـلاـ وـعـمـلاـ .

(١) حـيـاةـ الشـعـرـ فـيـ الـكـوـفـةـ صـ ٢٥٣ـ وـكـنـزـ الـعـمـالـ جـ ١ـ صـ ٣٣٢ـ وـغـيرـ ذـلـكـ .

(٢) شـرـحـ نـجـحـ الـبـلـاغـةـ لـلـمـعـتـلـيـ جـ ١٢ـ صـ ٨٤ـ .

(٣) فـيـ فـصـلـ : مـعـايـرـ لـحـفـظـ الـأـنـحـارـ رقمـ : ١١ـ . رـأـيـ الـصـحـابـيـ حـيـثـ لـاـ نـصـ .

وستأتي بعض أقواله ورسائله إلى أبي موسى الأشعري ^(١) ، وشريح القاضي ، التي يأمر فيها بالعمل بالرأي والقياس في رقم ٢٨ من هذا الفصل.

مع أنهم يقولون : إن عمر بن الخطاب هو الذي انتقد القائلين بالرأي ، وروى عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» قوله : «إِنَّ أَصْحَابَ الرَّأْيِ أَعْدَاءَ السَّنَنِ ، تَفَلَّتْ مِنْهُمْ أَنْ يَعْوَهَا ، وَأَعْيَتْهُمْ أَنْ يَحْفَظُوهَا ، وَسَلَبُوا أَنْ يَقُولُوا : لَا نَعْلَمْ ؛ فَعَارضُوا السَّنَنَ بِرَأْيِهِمْ» ^(٢).

ولعل ذلك قد كان منه قبل أن يواجه المشكلة ، ويحتاج إلى العمل برأيه ، أي قبل أن يتشدد في المنع من رواية حديث النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» وكتابته ، وقبل أن يمنع الصحابة من الفتوى ويحصر حق الفتوى بالأمير ، أو من يختاره الأمير.

وربما يكون ذلك منه مختصاً بأولئك الذين يفتون الناس بآرائهم ، دون إجازة من الحاكم أو الأمير.

ولعل التوجيه الأول هو الأنسب بسياق كلامه ، حيث ينسبهم إلى الجهل بالسنن ، فعارضوا السنن بآرائهم.

إلا أن يدعى : أنه يريد أن غير النساء لم يكن لديهم علم بالسنن ،

(١) سؤالي ذلك إن شاء الله في فصل : معايير لحفظ الانحراف رقم : ٢٨ . القياس ، والرأي والاستحسان.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ٣٣٥ عن ابن أبي نصر والغدير ج ٧ ص ١١٩ و ١٢٠ عن جامع بيان العلم ج ٢ ص ١٣٤ و مختصره ص ١٨٥ وعن أعلام الموقعين ص ١٩ .

والعلم بما مخصوص بالأمراء. وهذا كلام لا يمكن قبوله ، ولا الموافقة عليه ، لمخالفته الظاهرة للبداهة وللواقع.

أصدق الحديث :

وقد أوضح لنا الإمام الصادق «عليه السلام» - فيما روي عنه . سبب جلوئهم إلى الرأي ، والقياس في دين الله ، ثم ما نشأ عن ذلك.

وهي شهادة من كان حاضرا وناظرا ، وقد شاهد وعاين ، وخبر الأمور ، ووقف على أغوارها ، واستكنته أسرارها ، فهو يقول :

«يظن هؤلاء الذين يدعون أنهم فقهاء علماء ، قد أثبتوا جميع الفقه والدين ، مما يحتاج إليه الأمة!! وليس كل علم رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» علموه ، ولا صار إليهم من رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ولا عرفوه. وذلك أن الشيء من الحلال ، والحرام ، والأحكام ، يرد عليهم ؛ فيسألون عنه ، ولا يكون عندهم فيه أثر من رسول الله «صلى الله عليه وآلـه».

ويستحبون أن ينسبهم الناس إلى الجهل ، ويكرهون أن يسألوا فلا يجيبون ؛ فيطلب الناس العلم من معدنه. فلذلك استعملوا الرأي ، والقياس في دين الله ، وتركوا الآثار ودانوا بالبدع الخ ..»^(١).

الد الواقع والأهداف :

قد قدمنا فيما سبق إيضاحات حول سياسات الحكم تجاه حديث الرسول ، روایة وكتابه ، وتجاه السؤال عن معانی القرآن وغير ذلك.

(١) وسائل الشيعة ج ١٨ ص ٤٠ وتفصیر العیاشی ج ٢ ص ٣٣١.

وبقي أن نشير إلى دوافع هذه السياسة وأهدافها ، فنحن نحمل ذلك على التحول

التالي :

١ . لل الخليفة مقام الرسول :

لقد كان الخليفة الإسلامي . بنظر الناس . يحتل مقام رسول الله «صلى الله عليه وآله». وذلك يعني :

أنه لا بد أن يقوم بنفس المهام ، ويتحمل نفس المسؤوليات التي للرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله».

فهو القاضي ، والحاكم ، والمري ، والقائد العسكري ، والمفتى ، والعالم ، وواخ ..

وقد كان الناس يرون : أن لهم الحق في توجيه أي نقد له ، ومطالبته بأية مخالفة تصدر منه ، وأي خطأ يقع فيه.

وإذا رجعنا إلى أولئك الذين تسلموا زمام الحكم فور وفاة رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، فإننا نجد :

أنهم ليسوا في مستوى توقعات الناس ، لا سيما وأن التناقضات في فتاواهم وأعمالهم مع ما سمعه الصحابة ورأوه من رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، وعرفوه من موقفه ، كانت كثيرة وخطيرة.

هذا كله عدا عن مخالفاتهم لكثير من النصوص القرآنية ، وأخطائهم ، أو عدم اطلاعهم على تفسير كثير من آياته.

بالإضافة إلى تناقضهم في الأحكام والفتاوی باستمرار.

وقد اعترفوا هم أنفسهم بالحقيقة ، وقرروها في مناسبات عدّة ، حتى

وهم يواجهون بعض الاعتراضات من قبل النساء على بعض مخالفاتهم حيث ظهر أنهم لا يملكون الكثير من المعرفة بالأحكام الشرعية ، والدينية ، التي يحتاجها الناس في معاملاتهم وشئونهم.

بل إن الخليفة الثاني قد سجل كلمة طارت في الآفاق ، وأصبحت لها شهرة متميزة ، وذلك حينما طالب أبا موسى الأشعري ببيانه على حديث رواه ، وإلا فلسوف ينزل به العقاب.

ثم اتضح صحة الحديث ، فقال عمر بن الخطاب في هذه المناسبة : إنه ألهاه الصدق بالأسواق ^(١) عن الحضور عند النبي «صلى الله عليه وآله» لسماع حديثه ، والاستفادة منه.

وهو الذي يقول أيضاً : كل الناس أفقه من عمر ، حتى ربات الحال في خدورهن.

وقال عشرات المرات : لولا علي هلك عمر. ونحو ذلك ^(٢).

(١) راجع : صحيح البخاري ج ٤ ص ١٧٢ وج ٢ ص ٤ و ٩ ومسند أحمد ج ٤ ص ٤٠٠ وسنن أبي داود ج ٤ ص ٣٤٦ والتراطيب الإدارية ج ٢ ص ٧ و ٤ و ٢٥ وحياة الصحابة ج ٢ ص ٥٦٩ والغدیر ج ٦ ص ١٥٨ عن البخاري ، وأبي داود وعن مسلم ج ٢ ص ٢٣٤ وعن مسند أحمد ج ٣ ص ١٩ وعن سنن الدارمي ج ٢ ص ٢٧٤ وعن مشكل الآثار ج ١ ص ٤٩٩ . وحول تنكيل عمر بن لا يأتي على الحديث ببيانه راجع : حياة الصحابة ج ٣ ص ٣٦٠ ، عن كنز العمال ج ٧ ص ٣٤ وغيرها.

(٢) راجع : الغدیر للعلامة الأميني رحمه الله تجد تفصيل هذه النصوص ، وطائفة كبيرة من مصادرها.

ومهما يكن من أمر ، فقد كثرت الاعتراضات ، وظهر القصور جليا واضحا في نطاق تطبيق الرواية ، والفتوى ، والقضاء ، والموقف السياسي ، وغير ذلك ، على النص القرآني ، والسنة النبوية بصورة عامة.

وقد بدا واضحا : أن استمرار الوضع على هذا المنوال لسوف يضعف موقع الحاكم ، وسيهتز ويتشتت ، ولن تبقى له تلك المصداقية والفاعلية ، ولا الهيمنة القوية التي يتواهها.

٢ . إحراجات لا بد من الخروج منها :

ومن جهة أخرى ، فقد كانت هناك تصريحات كثيرة للرسول الأعظم «صلى الله عليه وآلـه» ، وموافق حاسمة وحساسة تجاه بعض القضايا وبعض الناس ، إيجابية هنا ، وسلبية هناك.

كان إظهارها وشيوعها بين الناس لا يخدم مصلحة الحكم ، بل هو يضرهم ويجرهم بصورة كبيرة وخطيرة ، فلا بد من معالجة هذا الأمر وتلافي سلبياته ، فكان انتهاج هذه السياسة مفيدة جدا لهم في ذلك.

وإليك تفصيل ذلك :

إن مما يدل أو يشير إلى أنه قد كان ثمة موقف للرسول «صلى الله عليه وآلـه» ، ونصوص لم يكن إظهارها في مصلحة الحكم ، فكان لا بد من التعتيم عليها ، وطمسمها ، قوله ابن أبي الحديد المعتزلي :

«قد أطبقت الصحابة إطباقا واحدا على ترك كثير من النصوص لما رأوا المصلحة في

ذلك»^(١).

(١) شرح النهج للمعتزلي ج ١٢ ص ٨٣.

واضح : أن مراده من الصحابة الجماعين من عدا عليا «عليه السلام» ، لأن المعتزلي نفسه يقول : «إِنَّمَا قَالَ أَعْدَاؤُهُ : لَا رَأَيْ لَهُ ; لَأَنَّهُ كَانَ مُتَبَعِّدًا بِالشَّرِيعَةِ ، لَا يَرِي خَلَفَهَا». إلى أن قال : «وَغَيْرُهُ مِنَ الْخَلْفَاءِ كَانَ يَعْمَلُ بِمُقْتَضِيِّ مَا يَسْتَصْلِحُهُ ، وَيَسْتَوْفِفُهُ ، سَوَاءً أَكَانَ مُطَابِقًا لِلشَّرِيعَةِ أَمْ لَمْ يَكُنْ». ولا ريب أن من يعمل بما يؤدي إليه اجتهاده ، ولا يقف مع ضوابط وقيود يمتنع لأجلها مما يرى الصلاح فيه ، تكون أحواله إلى الانتظام أقرب»^(١).

وقد قال عثمان للناس على المنبر : «أيها الناس ، إني كتمتكم حديثا سمعته من رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» كراهة تفرقكم عني ، ثم بدا لي الخ ...»^(٢). وهناك مواقف إيجابية لرسول الله «صلى الله عليه وآلـه» تجاه بعض المخلصين من صحابته ، الذين كانوا يملكون مؤهلات نادرة ، وميزات فريدة ، تجعل لهم الحق دون كل من عداهم بالتصدي لإمامـة الأمة ، وقادتها. وأعني به عليا أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام. وقد ركزت كلمات مواقف الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآلـه» على إظهار تلك الميزات الفريدة بالذات ، سواء منها ما يرتبط بفضائله «عليه السلام» الذاتية ، أو فيما يرتبط بما له من جهاد وسوابق.

ثم أوضحت تلك المواقف النبوية ، والنصوص عنـه «صلى الله عليه

(١) شرح النهج للمعتزلي ج ١ ص ٢٨.

(٢) حياة الصحابة ج ١ ص ٤٥٥ عن مسنـد أـحمد ج ١ ص ٦٥ وراجع ص ٦١.

وآله» بالاستناد إلى ذلك : أن الإمامة وقيادة الأمة إنما هي حق له ، وللأئمة من ولده «عليهم السلام» ، دون كل أحد سواهم.

وذلك من شأنه : أن يضع الهيئة التي تصدت للحكم بعد النبي «صلى الله عليه وآلها» أمام إحراجات كبيرة في مسألة مصيرية ، وخطيرة وحساسة ، بل وفي منتهى الحساسية ، وبوضع علامات استفهام واضحة على بجمل الوضع القائم آنذاك ، ومدى شرعيته.

فكان لا بد من محاربة هذا النوع من النصوص ، والتعتيم على تلكم المواقف ، تلافيها لما هو أعظم وأدھى.

فعن عبد الرحمن بن الأسود عن أبيه ، قال : « جاء علقمة بكتاب من مكة أو اليمن ، صحيفه فيها أحاديث في أهل البيت . بيت النبي «صلى الله عليه وآلها» - فاستأذنا على عبد الله ^(١) ، فدخلنا عليه ، قال : فدفعنا إليه الصحيفه.

قال : فدعا الجارية ، ثم دعا بسطت فيه ماء.

فقلنا له : يا أبا عبد الرحمن ، انظر فيها ؛ فإن فيها أحاديث حسانا!

قال : فجعل ي Mishها فيها وهو يقول :

﴿تَحْنُّ نَّقْصٌ عَلَيْكَ أَخْسَنَ الْقَصَصِ بِمَا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ هَذَا الْقُرْآنُ﴾ ^(٢) ، القلوب أوعية

؛ فاشغلوها بالقرآن ، ولا تشغلوها بما سواه» ^(٣).

(١) أبي ابن مسعود.

(٢) الآية ٣ من سورة يوسف.

(٣) تقدير العلم ص ٤٥ والسنن قبل التدوين ص ٣١٢ وراجع : غريب الحديث لابن سالم ج ٤ ص ٤٨ . وليس فيه : أن الأحاديث في أهل البيت.

ويذكرون : أن ابن عباس أتى أيضاً بكتاب فيه قضاء علي «عليه السلام» ، فمحاه إلا قدر ذراع ^(١).

وإن كنا نشك في صحة ذلك ، ونرى ، أن ابن مسعود هو الذي فعل ذلك ، وسيأتي في مواضع من هذا الكتاب بعض النماذج للحرب الإعلامية التي كانت تمارس ضد علي وأهل بيته «عليهم السلام» وشيئه الأبرار رضوان الله تعالى عليهم.

وهناك أقوال صحيحة ، ومواقف صريحة لرسول الله «صلى الله عليه وآلـه» تبين انحراف وزيف كثير من الشخصيات والرموز التي كانت تدعم الحكم الجديد ، وتشد من أزره ، وتعمل على بسط سلطنته ، وترسيخ نفوذه ، بل فيهم بعض من أصبح جزءاً من تكوينه وهيكليته ، ومن ركائزه ودعائمه ، الأمر الذي جعل الحكم الجديد يرى نفسه مسؤولاً عن الحفاظ على سمعة هؤلاء الناس ، ورفة شأنهم ، وبسط نفوذهم ، وإظهارهم على أنهم شخصيات على درجة من الفضل والنبل ، ولهم من المواقف المشرفة ، ومن الكرامات ما ليس لغيرهم ، بل لا بد أن يظهروا للناس . ولو عن طريق الاختلاق ، والتحريف ، والتزوير . أن هؤلاء الناس هم الذين شيدوا أركان الدين ، وضحوا وجاهدوا حتى قام عموده ، واشتد عوده .

أما أقوال النبي الأكرم «صلى الله عليه وآلـه» في حقهم ، وموافقه «صلى الله عليه وآلـه» تجاههم ، فلا ضير في أن تكتم وتنستر ، ثم تتلاشى وتندثر ، بل لا بد لها من ذلك ، وحيث لا يمكن ذلك ، فلا أقل من التأويل والتبديل ، والتحريف

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ١١ .

والتزيف ، أو اختلاق ما ينافق ويعارض. وذلك هو أضعف الإيمان.

وقد روى أحمد بن حنبل : أنه كان بين حذيفة وسلمان شيء ؛ فسأله أبو قرة الكندي عن ذلك ، فقال : «إن حذيفة كان يحدث بأشياء يقولها رسول الله «صلى الله عليه وآله». في غضبه ^(١). لأقوام ، فأسأل عنها ، فأقول : حذيفة أعلم بما يقول ، وأكره أن يكون ضغائن بين أقوام ، فأتى حذيفة ، فقيل له : إن سلمان لا يصدقك ولا يكذبك بما تقول.

فجاءني حذيفة فقال : يا سلمان ابن أم سلمان.

قلت : يا حذيفة ابن أم حذيفة ، لنتهين ، أو لاكتبن إلى عمر ، فلما خوفته بعمر تركني الخ .. ^(٢).

إذن ، فقد كان حذيفة يحدث الناس بما كان يوقع سلمان الذي كان أميرا على المدائن من قبل عمر في حرج شديد فكان لا بد لسلمان من أن يوقف حذيفة عن الإستمرار في ذلك ، فاستفاد من هذه الوسيلة لتحقيق هذا المدف.

وبعبارة أخرى : إن السياسة كانت قد فرضت حظرا على تناقل بعض ما يتعلق بأحوال الأشخاص.

وقد كان حذيفة بنقله تلك الأمور قد أخرج سلمان ، فلما هدده بالكتابة إلى الخليفة كف عن ذلك ، غير أنه قد وردت في آخر الحديث زيادة نحسب

(١) هذه الكلمة لا يمكن أن يقولها سلمان الذي هو من أعرف الناس بأمر عصمة الرسول في جميع حالاته ، بل هي من إقحامات محب أولئك المنحرفين الذين لا مانع عندهم من انتقاد شخص الرسول ، شرط أن لا يمس أحدا من أحبابهم.

(٢) مستند أحمد ج ٥ ص ٤٣٩.

أنها لم ترد على لسان سلمان ، وهي أن النبي «صلى الله عليه وآلـه» قال : «أيما مؤمن لعنته لعنة ، أو سبته سبة ، في غير كنهه ، فاجعلها عليه صلاة»^(١).
فإن ذلك لا شك في كونه من الأكاذيب على رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ،
وعلى سلمان ، فراجع ما ذكرناه في غزوة أحد من هذا الكتاب ، ثم ما سنذكره حول
موضوع السب واللعنة أيضا.

٣ . التأثر بأهل الكتاب :

هناك فرقتان من اليهود :

إحداهما : «فقهاء الفريسيين» ، وهم يؤمنون بكتابة العلم وتدوينه.
ويكتبون كلام علمائهم وأحبارهم. كما هو الحال بالنسبة إلى التلمود ، الذي له أهمية كبيرة عند معظم اليهود ، بل إن أهميته لدى بعض فرقهم لتزيد على أهمية العهد القديم نفسه
. ^(٢)

الثانية : فرقة يقال لها : «القراء» ، وهم الذين كثروا ونشطوا بعد ضعف أمر
الفريسيين ، وهم يقولون بعدم جواز كتابة شيء غير التوراة^(٣).
وقد صرخ البعض : بأن فرقة الصدوقين لا تعترف إلا بالعهد القديم ، وترفض الأخذ
بالأحاديث الشفوية المنسوبة إلى موسى «عليه السلام»^(٤).

(١) مسند أحمد ج ٥ ص ٤٣٩.

(٢) راجع : اليهودية واليهود ص ٢٣.

(٣) راجع : التفكير الديني عند اليهود ، محمد حسن ظاظا وراجع : مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٧.

(٤) اليهودية واليهود ص ٨٦ ومقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٦.

بل لقد جاء في التلمود نفسه : «إن الأمور التي تروى مشافهة ليس لك الحق في إثباتها بالكتابة»^(١).

وقد علق على ذلك بعض العلماء بقوله : «من العجيب : أن اليهود كتبوا التلمود والمسندة حتى هذا النهي . وأهل الحديث من المسلمين كتبوا الأحاديث حتى الحديث المكذوب : لا تكتبوا عنِي .. الخ»^(٢).

غير أننا نقول : إن المقصود هو المنع من الروايات الشفوية عن الأنبياء ، أما أقوال العلماء فهي الشريعة ، تماماً كما يقول البعض الآن : إن آراء الصحابة شريعة وسنة .
والذي يظهر لنا هو : أن كعب الأحبار قد كان من الفرقة التي لا تحيز كتابة غير التوراة .

ويشير إلى ذلك : أنه حينما سأله الخليفة الثاني عن الشعر ، أجابه كعب واصفاً العرب بقوله : «أجد في التوراة قوماً من ولد إسماعيل ، أنا أجيلهم في صدورهم ، ينطقون بالحكمة»^(٣).

(١) الفكر الديني الإسرائيلي للدكتور ظاظا ص ٧٩ عن التلمود : حيطين ٦٠ ب . تمور.

(٢) بحوث مع أهل السنة والسلفية هامش ص ٩٧ .

(٣) راجع : العمدة لابن رشيق ج ١ ص ٢٥ وقد صرخ بذلك كعب في حديث آخر في الدر المنشور ج ٣ ص ١٢٥ ثم روى ذلك أبو هريرة وقادة عن النبي «صلى الله عليه وآله» فراجع الدر المنشور ج ٣ ص ١٢٤ و ١٢٣ و ١٢٢ ، وقد استدل البعض بهذا الحديث على حفظ القرآن عن ظهر قلب ، فراجع منهال العرفان ج ١ ص ٢٣٥ والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٦ ، وفي ربيع الأول ج ٢ ص ١٥٠ ذكر هذا الحديث عن التوراة على لسان راهب آخر فراجع .

وقد روى مثل ذلك وهب بن منبه أيضا . الذي كان أيضا في الأساس من أهل الكتاب . فقد جاء في رواية مطولة له قوله : «يا رب ، إني أجد في التوراة قوماً ناجيلهم في صدورهم ، يقرؤونها ، وكان من قبلهم يقرؤون كتبهم نظرا ، ولا يحفظونها ، فاجعلهم أمتي ، قال : تلك أمة محمد» ^(١).

فلعل كعب الأحبار ، وغيره من كان مقرباً من السلطة قد استفاد من حسن الظن به من قبل الصحابة والحكام ، فألقى هذا الأمر إليهم ، وهم غافلون ، فوافق قبولاً منهم ، بسبب ما كانوا يعانونه من مشكلات أخ هنا إليها آنفاً.

ومما يشير إلى أن السلطة كانت تخزن في وعيها شيئاً من ذلك هو التعليل الذي جاؤوا به حينما أرادوا إحراق ما جمعوه من أحاديث كتبها الصحابة عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، حيث ذكروا : أن سبب إقدامهم على هذا الأمر هو الالتفات إلى أن أئمـاً كانوا قبلهم كان بينهم كتاب الله ، فلما كتبوا أقوال علمائهم أكبوا عليها ، وتركوا كتاب الله (فراجع ما تقدم).

والملفت للنظر هنا : أن يتخيّل هؤلاء المساواة فيما بين أقوال النبي «صلى الله عليه وآلـه» الذي لا ينطق عن الهوى ، وبين أقوال علماء أهل الكتاب الذين كانوا يخلطون الحق بالباطل عن عمد وإصرار في كثير من الأحيان ، إن لم يكن في أكثرها.

(١) راجع : البداية والنهاية ج ٦ ص ٦٢ ونزهة المجالس ج ٢ ص ١٩٩ .

بغضهم لعلي عليه السلام سبب آخر :

هذا ، ولا بد من الإشارة هنا : إلى أن السياسة التي انتهجهت تجاه حديث النبي «صلى الله عليه وآله» ، وإن كانت سبباً مهماً لما حاول بالإسلام من بلاء ، على صعيد تجھیل الناس به ، والتلاعيب بالدين ، وتغيير أحكام الشريعة.

ولكن ذلك ليس هو كل شيء في هذا المجال ، بل إن ثمة سبباً آخر كان له دوره وتأثيره في ذلك ، وهو : بعض علي «عليه السلام» ، والإصرار على مخالفته في كل شيء.

قال ابن عباس : «اللهم العنهم ، قد تركوا السنة من بغض علي» ^(١).

قال السندي : «أي وهو كان يتقييد بها» ^(٢).

وقال النيسابوري حول السبب في تركهم الجهر بالبسملة في الصلاة : «وأيضاً ، ففيه تهمة أخرى ، وهي : أن علياً رضي الله عنه كان يبالغ في الجهر بالتسمية ؛ فلما كان زمان بنى أمية بالغوا في المنع عن الجهر ، سعوا في إبطال آثار علي» ^(٣).

ورغم اعتراف الحجاج بأن أمير المؤمنين «عليه السلام» المرء الذي لا يرغب عن قوله ، فإنه يصر على مخالفته ، والعمل برأي عثمان! ^(٤).

(١) سنن النسائي ج ٥ ص ٢٥٣ وسنن البيهقي ج ٥ ص ١١٣ والغدیر ج ١٠ ص ٢٠٥ عنهما وعن كنز العمال عن ابن حجر نص آخر.

(٢) تعلیقة السندي على سنن النسائي ج ٥ هامش ص ٢٥٣ .

(٣) تفسير النيسابوري (مطبوع بمامش جامع البيان للطبراني) ج ١ ص ٧٩ .

(٤) مروج الذهب ج ٣ ص ٨٥ والكامل في الأدب ج ١ ص ٢٠٧ ومکاتیب الرسول ج ١ ص ٦٢ .

وقد عاش الحسنان «عليهما السلام» في الناس دهرا طويلا ، وهما إمامان قاما أو قعوا ، لكن ما روي عنهم في أحكام الشريعة قليل جدا لا يكاد يذكر .
ولا يمكن أن يصغي إلى ما اعتذر به ابن شهر آشوب هنا ، حيث قال : «وأما من
قل منهم الروايات ، مثل الحسن والحسين ، فقلة أيامهما» ^(١) .
والصحيح هو أن الناس أهملوا أقوالهم ، ولم يهتموا بنقل شيء عنهم ، بغضا منهم لهم
، أو خوفا من معاقبة الحكماء .

(١) مناقب آل أبي طالب ج ١ ص ٢٧٤ .

لا بد من إمام ٢٠١

الفصل الثاني :

لا بد من إمام

ضرورة وجود الإمام :

ولسنا بعد ذلك كله بحاجة إلى التأكيد على أنه كان لا بد لهذا الدين من رائد وحافظ ، وإمام يحفظ له مسيرته ، وينشر تعاليمه ، ويربي الناس تربية إلهية صالحة وقوية. ويكون هو الضمانة الحقيقية له على مر العصور ، وكر الأيام والدهور.

وقد كان أئمة أهل البيت الأطهار «عليهم السلام» هم هذه الضمانة ، التي بـها حفظ الدين وأحكامه ، وبـهم سلمت رسومه وأعلامه. وكيف لا ، وهم سفينة نوح ، وأحد الشقلين الذين لا يضلل من تمسك بهما ، واهتدى بهديهما.

وهذا ما يفسر لنا ما روي عن الإمام الباقر «عليه السلام» في قوله للحكم بن عيينة (عتيبة) ، وسلمة بن كهيل : شرقاً وغرباً ، فلا تجدان علماً صحيحاً إلا شيئاً خرج من عندنا

(١) .

ويقول «عليه السلام» عن الحسن البصري : «فليذهب الحسن يميناً وشمالاً ؛ فو الله ، ما يوجد العلم إلا هنا» (٢) .

(١) اختيار معرفة الرجال ص ٢١٠ و ٢٠٩ والكافي ج ١ ص ٣٩٩ وبصائر الدرجات ص ٩ والوسائل (ط دار الإسلامية) ج ١٥ ص ١٩٦ .

(٢) الكافي ج ١ ص ٥٠ والوسائل (ط دار الإسلامية) ج ١٨ ص ٤٣٠ - ٤٢ و ٨ .

وعنه «عليه السلام» : فليذهب الناس حيث شاؤوا ، فو الله ليس الأمر إلا ههنا ، وأشار إلى بيته» ^(١).

وعنه «عليه السلام» أيضا : كل شيء لم يخرج من هذا البيت فهو وبال ^(٢).

موقف الأئمة عليهم السلام من رواية الحديث وكتابته :

لا أعتقد : أننا بحاجة إلى التذكير بموقف الأئمة من رواية الحديث وكتابته ، فإن ذلك أوضح من الشمس ، وأبين من الأمس.

فعلي «عليه السلام» هو الذي رفع الحظر عن رواية حديث النبي «صلى الله عليه وآله» ^(٣) وهو الذي يقول : تزاوروا ، وأكثروا مذاكرة الحديث ، فإن لم تفعلوا يندرس الحديث ^(٤).

وهو الذي يقول : «قيدوا العلم ، قيدوا العلم» ، مرتين. ونحوه غيره ^(٥).

وقد قال «عليه السلام» : «من يشتري مني علمًا بدرهم؟».

قال الحارث الأعور : فذهبت ، فاشترت صحفاً بدرهم ، ثم جئت بها».

(١) الكافي ج ١ ص ٣٩٩ وبصائر الدرجات ص ١٢.

(٢) الاختصاص ص ٣١.

(٣) راجع : سرگذشت حدیث (فارسی) هامش ص ٢٨ وراجع : کنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ و ١٧٢ و ١٢٢.

(٤) معرفة علوم الحديث ص ٦٠ وکنز العمال ج ١٠ ص ١٨٩.

(٥) تقید العلم ص ٨٩ و ٩٠ وفي هامشه قال : «وفي حضرة علي «عليه السلام» على الكتابة انظر معادن الجوهر للأمين العاملي ١ ، ٣».

قال الراوي : «فكتب له علما كثيرا»^(١).

وعنه «عليه السلام» : «إذا كتبتم الحديث فاكتبوه بأسناده ، فإن يك حقا كنتم شركاء في الأجر ، وإن يك باطلًا كان وزره عليه»^(٢).

ومثل ذلك كثير عنه «عليه السلام»^(٣).

كما أن الإمام الحسن «عليه السلام» دعا بنيه ، وبني أخيه ، فقال : «يا بنّي ، وبني أخي ، إنكم صغار قوم يوشك أن تكونوا كبار آخرين ؛ فتعلموا العلم ؛ فمن لم يستطع منكم أن يرويه ؛ فليكتبه ، ولি�ضعه في بيته»^(٤).

وقد كتب علي «عليه السلام» عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» كتبـا كثيرة ، كما هو أشهر من أن يحتاج إلى تفصيل وبيان.

وقد حث الأئمة «عليـهم السلام» شـيعـتـهـمـ علىـ هـذـاـ الـأـمـرـ ،ـ كـمـاـ يـظـهـرـ بـأـدـيـ مـرـاجـعـةـ لـكـتـبـ حـدـيـشـهـمـ وـرـوـاـيـتـهـمـ.

(١) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٢٥٩ وطبقات ابن سعد ج ٦ ص ١١٦ وتاريخ بغداد ج ٨ ص ٣٥٧ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٥٦ وتقييد العلم ص ٩٠ وفي هامشه عمن تقدم ، وعن كتاب العلم لابن أبي خيثمة ص ١٠ وعن المحدث الفاضل ج ٤ ص ٣.

(٢) كنز العمال ج ١٠ ص ١٢٩ عن الحاكم ، وأبي نعيم ، وابن عساكر.

(٣) راجع على سبيل المثال : كنز العمال ج ١٠ كتاب العلم.

(٤) تقييد العلم ص ٩١ ونور الأ بصار ص ١٢٢ وكنز العمال ج ١٠ ص ١٥٣ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٣٠ وجامع بيان العلم ج ١ ص ٩٩ والعلل ومعرفة الرجال ج ١ ص ٤١٢ وتاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٧ والتواتير الإدارية ج ٢ ص ٢٤٦ . ٢٤٧ عن ابن عساكر ، وعن البيهقي في المدخل ، وفي هامش تقييد العلم عن بعض من تقدم ، وعن : تاريخ بغداد ج ٦ ص ٣٩٩ (ولم أجده) وعن ربيع الأول ج ١٢ عن علي «عليه السلام».

بل إن الأئمة «عليهم السلام» كانوا يطّلعون على بعض الكتب التي كانت تؤلف في
زمنهم ، ويبدون ملاحظاتهم عليها.

ونرى أن ذكر الشواهد والمصادر لكل ذلك ، مع هذه الكثرة الكاثرة فيها ليست في
 محلها ، وهي تضييع للوقت وللحاجة.

موقف الأئمة عليهم السلام من الإسرائيлиيات ورواتها :

وقد واجه الأئمة «عليهم السلام» ترهات بني إسرائيل ، بالكلمة وبال موقف ، بصراحة
وبحزم.

وأعلنوا للملأ زيف تلك الأباطيل ، وكذبوا من حاولوا بها بصرامة ووضوح في
 المناسبات كثيرة.

بل إن أمير المؤمنين عليا «عليه السلام» ، لم يكتف بالتكذيب والتفنيد ، وإنما هدد
 وتوعد بالجلد أحيانا ، كما حصل منه لمن يروي قصة أوريا ، وفق زعم القصاصين ، كما
 سيأتي.

وقد وصف «عليه السلام» كعب الأحبار ، فقال : إنه لكذاب ^(١).

وكان كعب منحرفا عن علي عليه الصلاة والسلام ^(٢).

هذا بالإضافة إلى أنه قد طرد القصاصين من المساجد ، كما سرر.

وقد كذب الإمام الباقر «عليه السلام» كعب الأحبار في بعض

(١) أضواء على السنة الحمدية ص ١٦٥ وشرح النهج للمعتزلي ج ٤ ص ٧٧ والبحار ط قسم ج ٨ ص ٦٧٥ .

(٢) راجع : شرح النهج للمعتزلي ج ٤ ص ٧٧ .

أباطيله ، كروايته : أن الكعبة تسجد لبيت المقدس في كل صباح ^(١).

وذلك من أجل أن يتوصل إلى تبرير جعل الصخرة التي في بيت المقدس قبلة لأهل نخلته من اليهود ، وأنها هي القبلة الأولى والأعلى ، بمحاجة أن الكعبة التي هي قبلة المسلمين تسجد للصخرة كل صباح.

هذا ، وللإمام الصادق «عليه السلام» موقف يكذب فيه أباطيل أهل الكتاب أيضا

^(٢)

كما أنه «عليه السلام» قد قال وهو يتحدث عن العلماء : «ومن العلماء من يطلب أحاديث اليهود والنصارى ليغزره علمه ، ويكثر به حديثه ، فذاك في الدرك الخامس من النار» ^(٣).

الشيعة في مواجهة الفكر الإسرائيلي :

وقد اقتدى الشيعة الأبرار رضوان الله تعالى عليهم بأئمتهم «عليهم السلام» ، في محاربة الفكر الإسرائيلي الدخيل ، وتصدوا لرموزه ، وللمروجين له

(١) الكافي ج ٤ ص ٢٤٠ والبحار ج ٤٦ ص ٣٥٤ ، ويبدو أن كعبا قد استمر على تعظيم الصخرة ، حتى إنه حينما كان مع عمر في بيت المقدس ، وسأله عمر : أين يجعل المسجد والقبلة ، قال : خلف الصخرة ، فقال له عمر : ضاهيت اليهودية يا كعب. فراجع هذه القضية بنصوصها المتقاربة في : الأنس الجليل في أخبار القدس والخليل ج ١ ص ٢٥٦ والأموال لأبي عبيد ص ٢٢٥ والإصابة ج ٤ ص ١٠٥ والأسرار المروعة ص ٤٥٧.

(٢) البحار ج ٧١ ص ٢٥٩ ط إيران وج ٤٦ ص ٣٥٣ . ٣٥٤ وسفينة البحار ج ٢ ص ١٦٧ ، والكافي ج ٤ ص ٢٣٩.

(٣) البحار ج ٢ ص ١٠٨ .

بحزم ، وشجاعة ، وصلابة ، رغم ما كان يتمتع به أولئك الأفاكون من حصانة قوية من قبل الحكام على أعلى المستويات ، لقد واجههم الشيعة ، وتصدوا لهم ، عملاً بالتكليف الشرعي ، الذي أكده ما روي عن الرسول الأكرم «صلى الله عليه وآله» ، من أنه قال : «إن الله قضى بالجهاد على المؤمنين في الفتنة بعدي ...». إلى أن قال : «... يجاهدون على الإحداث في الدين ، إذا عملوا بالرأي في الدين ، لا رأي في الدين الخ ...»^(١).

ونذكر هنا بعض النماذج لمواقف أتباع مدرسة أهل البيت «عليهم السلام» ، وهي

التالية :

- ١ . لقد أعلن ابن عباس بالنكير على أولئك الذين يسألون أهل الكتاب ، مع وجود كتاب الله بين ظهرانيهم^(٢).
- ٢ . وروي نظير ذلك عن ابن مسعود أيضا^(٣).

(١) تفسير فرات ص ٦١٤ ط حديث.

(٢) راجع : صحيح البخاري ج ٤ ص ١٩٣ و ١٧٣ وج ٢ ص ٧١ والمصنف للصنعاني ج ١٠ ص ٣١٤ وج ١١ ص ١١٠ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٥١ والفصل في الملل والأهواء والنحل ج ١ ص ٢١٦ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٤ وجمع الروايد ج ١ ص ١٩٢ والدر المنشور ج ١ ص ٨٣ عن البخاري ، وعبد الرزاق ، وابن أبي حاتم ، والبيهقي في شعب الإيمان.

(٣) راجع : المصنف للصنعاني ج ٦ ص ١١٢ وج ١١ ص ١٦٠ وج ١٠ ص ٣١٣ وجامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٥٠ والبداية والنهاية ج ٢ ص ١٣٤ وفتح الباري ج ١٣ ص ٢٨١ وراجع : سنن الدارمي ج ١ ص ١٢٢ وتقييد العلم ص ٥٣ و ٥٦ .

٣ . وقد تصدى ابن عباس ، وحذيفة بن اليمان لتكذيب كعب الأحبار صراحة في بعض الموارد ^(١).

٤ . أما أبو ذر ذلك الرجل الصابر المجاهد ، فالكل يعلم موقعه من كعب الأحبار في مجلس الخليفة الثالث عثمان ، حينما جاءوا بتركة عبد الرحمن بن عوف ، وتصدى كعب الأحبار لإصدار فتاواه في دين الله ؛ فضرره أبو ذر رحمه الله بعصاه ، وقال له : «يا ابن اليهودية ، تعلمـنا دينـنا»!^(٢)

أو «متى كانت الفتـيا إلـيـك يا ابنـ اليـهـودـيـة؟!»^(٢).

ثم كان جزءـ هذا الصـحـابـيـ الحـليلـ هوـ النـفـيـ والـتـشـرـيدـ ، ومـكـابـدةـ المـخـنـ والـبـلـاـيـاـ ، حتى مـاتـ مـظـلـومـاـ غـرـبـياـ فيـ الـرـبـذـةـ ، مـنـفـاهـ ^(٣).

علي عليه السلام يواجه القصاصين بالحقيقة :

أما موقفـ علىـ «عليـهـ السـلامـ»ـ منـ القـصـاصـينـ ، فـتـوضـحـهـ النـصـوصـ التـالـيةـ :

(١) أضواء على السنة الحمدية ص ١٦٥ عن الكاف الشاف ص ١٣٩.

(٢) راجع : مروج الذهب ج ٢ ص ٣٤٠ ومسند أحمد ج ١ ص ٦٣ وراجع : حلية الأولياء ج ١ ص ١٦٠ وتاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٣٣٦ وج ٤ ص ٢٨٤ والغدير ج ٨ ص ٣٥١ عنه . وراجع : أنساب الأشراف ج ٥ ص ٥٢ وشرح النهج للمعتزلي ج ٣ ص ٥٤ وج ٨ ص ٢٥٦ وسير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٧ . ٦٩ والطبقات الكبرى لابن سعد ج ٤ ص ٢٣٢ والأوائل ج ١ ص ٢٧٩ وجمع الزوائد ج ١٠ ص ٢٣٩ وحياة الصحابة ج ٢ ص ١٥٧ و ١٥٨ و ٢٥٩ وعن كنز العمال ج ٣ ص ٣١٠ . وأشار إليه العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان ج ٩ ص ٢٥٨ و ٢٥١ .

(٣) راجع كتابـناـ : دراسـاتـ وبحـوثـ فيـ التـارـيخـ وـالـإـسـلـامـ جـ ١ـ صـ ١١١ـ . ١٤١ـ .

١ . عن الحارث ، عن علي ، أنه دخل المسجد ، فإذا بصوت قاص ، فلما رأه سكت ، قال علي «عليه السلام» : من هذا؟!
قال القاص : أنا.

فقال علي «عليه السلام» : أما أني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول :
سيكون بعدي قصاص لا ينظر الله إليهم ^(١).

٢ . عن سعيد بن أبي هند : أن عليا «عليه السلام» مر بقصاص ، فقال : ما يقول؟!
قالوا : يقص!

قال : لا ، ولكن يقول : إعرفوني ^(٢).

٣ . عن أبي عبد الرحمن السّلمي ، قال : مر علي بن أبي طالب «عليه السلام» برجل يقص ، فقال : أعرفت الناسخ من المنسوخ؟
قال : لا.

قال : هلكت وأهلكت ^(٣).

٤ . عن أبي يحيى ، قال :
مر بي علي وأنا أقص ؛ فقال : هل عرفت الناسخ من المنسوخ؟
قلت : لا.

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن أبي عمير بن فضالة في أماليه.

(٢) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧٢ عن مسدد ، وصحح.

(٣) الدر المنشور ج ١ ص ١٠٦ عن أبي داود في ناسخه ، وعن النحاس في ناسخه ، وعن سنن البيهقي ونشر الدر ج ١ ص ٣١٢ وذكر أخبار أصحابه ج ١ ص ٨٩.

قال : أنت أبو إعرفوني ^(١).

علي عليه السلام يضرب القصاصين ويطردهم :

لم يقتصر موقف علي «عليه السلام» من القصاصين على الإدانة الكلامية ، بل تعداد إلى ما هو أبعد من ذلك ، فجاء متميزا وحاسما في الوقت نفسه ، وقد تجلى ذلك في أنه «عليه السلام» قد استعمل في مواجهتهم الأسلوب التالية :

١ . تعریتهم أمام الناس ، وتعريفهم بنوایاهم ، وذلك ببيان حقيقة حبهم للظهور ،
كما تقدم.

٢ . تحجین عملهم عن طريق نشر أقوال النبي «صلى الله عليه وآلـه» فيهم حيث إنه
«صلى الله عليه وآلـه» قال : سيكون بعدي قصاص لا ينظر الله إليهم.

٣ . إظهار جهلهم ، وقلة معرفتهم ، ثم ما يتربّى على ذلك من هلاك لهم أنفسهم ،
ثم إهلاك الآخرين. وقد تقدّمت الأمور الثلاثة الآنفة الذكر.

٤ . طردهم من المساجد.

٥ . ضررهم.

ويوضح هذين الأمرين النصوص التالية :

ألف : عن أبي البحتري ، قال : دخل علي بن أبي طالب المسجد ، فإذا

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ عن المروزي في العلم. وراجع : ربيع الأول ج ٣ ص ٥٨٨.

قالوا : رجل يذكّر الناس.

فقال : ليس برجل يذكّر الناس ، ولكنّه يقول : أنا فلان بن فلان ، إعرفوني.

فأرسل إليه فقال : أتعرف الناسخ من المنسوخ؟!

فقال : لا.

قال : فاخْرُجْ مِنْ مسجِدِنَا ، وَلَا تَذَكَّرْ فِيهِ^(١).

والذّكّر هو القاص في اصطلاحهم ، كما يظهر من الكتب التي تتحدث عن
القصاصين ، فراجع تلبيس ابليس ، والقصاصين والمذكرين لابن الجوزي.

ب : وحين قدم البصرة طرد القصاصين من المسجد ، حيث إنه لا ينبغي القصاص في
المسجد^(٢).

ج : عن أبي عبد الله «عليه السلام» ، أنه قال : «إِنَّ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ «عَلَيْهِ السَّلَامُ»
رأى قاصاً في المسجد فضربه ، وطرده»^(٣).

(١) كنز العمال ج ١٠ ص ١٧١ عن المرزوقي في العلم ، والنحاس في ناسخه ، والعسكري في الموعظ ، والدر
المنشور ج ١ ص ١٠٦ والجامع لأحكام القرآن ج ٢ ص ٦٢.

(٢) عن قوت القلوب ج ٢ ص ٣٠٢ وراجع : الموادث والبدع ص ١٠٠.

(٣) الكافي ج ٧ ص ٢٦٣ وتحذيب الأحكام للطوسي ج ١٠ ص ١٤٩ والوسائل ج ١٢ ص ١١١ وج ١٨
ص ٥٧٨ وج ٣ ص ٥١٥ وج ١٠ ص ٤٦٨ وج ١١ ص ٥٦٧ وج ٨ ص ١٤ و ٨٢ وسفينة البحار ج ٢ ص
٤٣٣ وراجع : الصافي ج ٤ ص ٢٩٦ وجمع البيان ج ٨ ص ٤٧٢ وتفسير البرهان ج ٤ وراجع : الدر المنشور
ج ١ ص ١٠٦.

٦ . التهديد بالضرب الوجيع ، وبإقامة الحدود عليهم ويوضح ذلك :

ألف : ما روي ، من أنه حينما بلغه «عليه السلام» ما ي قوله القصاصون في قصة أوريا قال : «من حديث بحديث داود على ما يرويه القصاص ، جلدته ماءة وستين جلدة ، وذلك حد الفريدة على الأنبياء» ^(١).

ب : وسيأتي أنه «عليه السلام» قد امتحن أحد القصاصين ، فأجابه ، ولو أنه عجز عن الجواب لكن قد أوجعه ضربا ^(٢) على حد تعبيره.

موقف سائر الأئمة عليهم السلام من القصاصين :

ولا يختلف موقف سائر الأئمة «عليهم السلام» عن موقف أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه من القصاصين ، ويوضح ذلك النصوص التالية :

١ . إن الإمام السجاد «عليه السلام» قد نهى الحسن البصري عن مزاولة عمل القصاص . فاستحباب للنهي ^(٣).

٢ . وفي محاورة جرت بين الإمام الحسن «عليه السلام» وبين أحد القصاصين ، نجد الإمام الحسن يكذب ذلك الرجل في دعواه كونه قصاصا تارة ، ومذكرا أخرى ؛ باعتبار أن هاتين الصفتين هما للنبي «صلى الله عليه

(١) راجع : سمير الليالي ص ٣٢٤ والإسرائييليات في كتب التفسير والحديث ص ٢٠٤ عن تفسير السفي ح ٤ ص ٣٩ . وراجع : ربيع الأبرار ح ٣ ص ٥٨٨ والصافي ح ٤ ص ٢٩٦ وجمع البيان ح ٨ ص ٤٧٢ .

(٢) كنز العمال ح ١٠ ص ١٧٢ عن وكيع في الغرر ، والقصاص والمذكرين ص ٢٣ .

(٣) راجع وفيات الأعيان ح ١ ص ٧٠ .

قال له «عليه السلام» : المتـكـلـفـ منـ الرـجـالـ^(١). أـيـ الـذـيـ يـتـكـلـفـ أـمـرـاـ لـيـسـ لـهـ.

٣ . وعن الإمام الـبـاقـرـ «عليه السلام» في تفسـيرـ قـولـهـ تعـالـىـ : ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ

يـعـهـضـونـ فـيـ آـيـاتـنـاـ﴾^(٢) أـنـ مـنـهـمـ القـصـاصـ^(٣).

٤ . وـذـكـرـ لـإـلـمـامـ الصـادـقـ «عليـهـ السـلامـ» : أـنـ بـعـضـ القـصـاصـ يـقـولـ : هـذـاـ الجـلـسـ لـاـ يـشـقـىـ بـهـ جـلـيـسـ.

فـقـالـ «عليـهـ السـلامـ» : هـيـهـاتـ هـيـهـاتـ أـخـطـأـتـ اـسـتـاهـمـ الـحـفـرـةـ^(٤). أـيـ أـنـهـ أـرـادـواـ
شـيـئـاـ فـوـقـعـواـ فـيـ غـيـرـ مـاـ أـرـادـواـ.

٥ . كـمـاـ أـنـهـ «عليـهـ السـلامـ» قدـ لـعـنـهـمـ ، وـاعـتـبـرـهـمـ يـشـرـيـونـ النـاسـ ضـدـهـمـ «عليـهـمـ
الـسـلامـ».

ثـمـ إـنـهـ «عليـهـ السـلامـ» قدـ حـرـمـ الـاستـمـاعـ إـلـىـ القـصـاصـينـ.

هـذـاـ بـالـإـضـافـةـ إـلـىـ أـنـهـ «عليـهـ السـلامـ» قدـ اـعـتـبـرـ أـنـهـمـ هـمـ الـغـاوـونـ أـتـبـاعـ الشـعـراءـ ، كـمـاـ
نـصـتـ عـلـيـهـ الـآـيـةـ الـكـرـيمـةـ^(٥).

(١) تاريخ اليعقوبي ج ٢ ص ٢٢٧ و ٢٢٨.

(٢) الآية ٦٨ من سورة الأنعام.

(٣) راجع : تفسـيرـ العـيـاشـيـ جـ ٢ـ صـ ٣٦٢ـ.

(٤) الـبـحـارـ جـ ٧٤ـ صـ ٢٥٩ـ.

(٥) بـحـارـ الـأـنـوارـ جـ ٦٩ـ صـ ٢٦٤ـ وـ ٢٦٥ـ وـ رـاجـعـ : وـسـائـلـ الشـيـعـةـ جـ ٦ـ صـ ١١١ـ.

شرط الإجازة للقصاصين :

ومما تقدم نعرف : أن معرفة الناسخ من المنسوخ شرط في السماح للقصاص بأن يقص على الناس.

وثمة شرط آخر : وهو أن يكون عارفاً بالدين ، واقفاً على مراميه وأهدافه ، كما يظهر من سؤال أمير المؤمنين للقاضي امتحنه ، فأجاب ، فسمح له بمواصلة عمله ، ولو لا ذلك لكان «عليه السلام» قد أوجعه ضرباً.

ولأجل أن البعض لم يكن يعرف الناسخ من المنسوخ ، فإنه «عليه السلام» قد حكم عليه بأنه قد هلك وأهلك. وبين أن من لا يعرف ذلك ويتصدى لهذا العمل الخطير فإنه يكون طالباً للدنيا وللشهرة بين الناس.

أما حين يطمئن «عليه السلام» إلى أن القاضي جامع للشروط المطلوبة ، فإنه «عليه السلام» يسمح له بزاولة عمله ذاك ، فقد : «قال علي «عليه السلام» للقاضي : أتعرف الناسخ من المنسوخ؟!

قال : نعم.

قال : قال : قص»^(١).

ومعنى ذلك ، هو أن القصاصين كانوا إلى جانب وعظامهم الناس ، يقومون بهمّات أخرى ، وهي بيان الأحكام الشرعية ، وتفسير القرآن ، إلى جانب أمور تقدمت ، وستأتي الإشارات إليها في الموارد المختلفة.

وتقدم في فصل : «القصاصون يشقون الناس رعيًا» : أن الإمام الباقي «عليه السلام» قد قال لسعد الإسكافي : «وددت أن على كل ثلاثين ذراعاً

(١) القصاص والمذكرين ص ١٠٥.

قاصاً مثلـك».

وأن أبان بن تغلب كان قاص الشيعة.

وأن عدي بن ثابت الكوفي كان إمام مسجد الشيعة وقاصـهم.

إمتحان القصاصـين :

ثم إنـنا قد رأينا أمـير المؤمنـين «عليـه السلام» يجري امـتحاناً لأـحد القصاصـين ، فـلو لم يـنـجـحـ في الـامـتحـانـ لـكانـ «عليـه السلام» قد أـوـجـعـهـ ضـربـاـ.

فـقد روـواـ : أـنـهـ «عليـه السلام» اـنـتـهـىـ إـلـىـ قـاصـ يـقـصـ ، فـقـالـ : تـقـصـ ، وـنـخـ حـدـيـثـ عـهـدـ (بـرـسـولـ اللهـ «صلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ»؟! أـمـاـ إـنـيـ سـائـلـكـ فـإـنـ تـجـيـبـ فـمـاـ سـائـلـكـ وـإـلـاـ أدـبـتـكـ).

(وـفيـ نـصـ آخرـ : أـمـاـ إـنـيـ أـسـأـلـكـ عـنـ مـسـأـلـتـيـنـ ، فـإـنـ أـصـبـتـ وـإـلـاـ أـوـجـعـتـكـ ضـربـاـ).

فـقـالـ القـاصـ : سـلـ ياـ أمـيرـ المؤـمنـينـ عـماـ شـئـتـ.

فـقـالـ : مـاـ ثـبـاتـ إـيمـانـ وـزـوـالـهـ؟

قـالـ : ثـبـاتـ إـيمـانـ الـورـعـ ، وـزـوـالـهـ الـطـمـعـ.

قـالـ عـلـيـ : فـذـلـكـ فـقـصـ.

قـيلـ : إـنـ هـذـاـ القـاصـ هوـ نـوـفـ الـبـكـالـيـ^(١).

(١) الـبـدـاـيـةـ وـالـنـهـاـيـةـ جـ ٩ـ صـ ٣١ـ وـكـنـزـ الـعـمـالـ جـ ١٠ـ صـ ١٧٢ـ عنـ وـكـيـعـ فـيـ الغـرـرـ ، وـالـقـصـاصـ وـالـمـذـكـرـيـنـ صـ .٢٣ـ

الفصل الثالث :

إجراءات وضوابط مشبوهة

معايير لحفظ الإنحراف :

وبعد ، فإن التصدي للفكر الإسرائيلي ، وإن أفلح في حفظ وصيانة الإسلام إلى حد بعيد ، ولكن آثار هذا الحفظ إنما ظهرت ، أو فقل :

قد اقتصرت على التيار الذي كان يقوده الأئمة «عليهم السلام» وشيعتهم ، ومن تخرج من مدرستهم ، واختار طريقتهم ونحجهم .

أما الآخرون ؛ الذين كانوا في الخط الآخر ، فقد استمروا في التحرك في دائرة السياسة المعلنة ، والمصح بها من قبل الحكماء ، فأخذوا عن أهل الكتاب الشيء الكثير مما هو محرف ومدسوس ، ونفذوا والتزموا بالإسلام الذي راق للحكام ، وروجوا له .

فكان أن شحنوا كتبهم ومحاميدهم الحديثية بالشيء الكثير من الفتاوي ، والمعارف ، والعقائد ، والسياسات ، والسير والتاريخ ، التي تسجم مع ما يريدونه أولئك الحكماء ، مما أتحفهم به أهل الكتاب ، أو غيرهم من المرتزقة والمتزلفين .

نعم ، لقد شحنوا بجاكتبهم ، وبمحاميدهم ، من دون أي تحقيق ، أو تحيص ، إلا فيما يمس القشر ، ولا يتعرض لما دونه في شيء ؛ لأنها قد جاءت محاومة لضوابط ومعايير من شأنها أن تكسر الإنحراف ، وتقوي من تياره ، وتعمق

جذوره ، لأنها إنما وضعت لتأكيد تلك الأباطيل والترهات ومن خلالها ، ومن أجل حفظ الإنحراف وتكريسه لا لإزالته والتخلص منه.

أما المعايير الحقيقة والضوابط الأصلية ، القادرة على كشف الزيف ، وإحقاق الحق ، فقد كانت مرفوضة من هؤلاء الناس جملة وتفصيلا ، حتى إن ما ورد من الأمر بعرض الحديث على كتاب الله سبحانه قد رفض ، وضرب به عرض الجدار ، بل قد اعتبروه من وضع الزنادقة ، كما سيأتي في الفصل التالي إن شاء الله تعالى.

نماذج يسيرة :

ونحن من أجل جلاء الحقيقة ، والتعريف بحقيقة المؤامرة ، نذكر هنا نماذج يسيرة من ضوابط تهدف لحفظ الإنحراف ، ومعايير لتكرير الباطل وترسيخه ، بكل ما فيه من فتاوى باطلة ، وروايات مختلفة ، أو محرفة ، وأساطير وترهات عن أهل الكتاب وغيرهم . بالإضافة إلى أساليب تبرير المواقف الإنسانية واللاشرعية ، التي صدرت وتصدر عنمن يفهمهم حفظهم ، والاحتفاظ بهم بأي ثمن كان ، والنماذج التي نريد تقديمها إلى القارئ الكريم هي التالية :

١ . الصحابة كلهم عدول :

لقد كان الكثيرون من الصحابة ، من تحتم السلطة وبعض الفئات والإتجاهات المذهبية والسياسية بإعطائهم دوراً متميزة وأساسيا ، سواء على الصعيد السياسي ، أو العقيدي ، أو في مجال الحديث ، والرواية ، أو الفتيا ، أو على صعيد الموقف ، تأييدا وتأكيدا ، أو غير ذلك.

مع أن أولئك الأشخاص لا يملكون تاريخاً نظيفاً ولا مشرفاً ، لا في حياتهم السلوكية من حيث الالتزام بأحكام الدين ، ولا في مجال التحليل بمكارم الأخلاق ، ومحيد الخصال . فكان أن عملوا من أجل تبرير انحرافاتهم ومخالفاتهم ، وتبئتهم مما ارتكبوا من جرائم ، وموبقات ، حتى ما هو مثل الزنى ، وشرب الخمر ، وقتل النفوس ، وسرقة بيت مال المسلمين ، وما إلى ذلك ، على اختراع إكسير يستطيع أن يحول تلك الجرائم والموبقات ، والمعاصي ، إلى خيرات ، وطاعات ومبرات ، وحسنات ، يستحقون عليها المثلوبة ، وينالون بها رضا الله والجنة .

وكان هذا الأكسير هو دعوى :

أن الصحابة بساطتهم مطوي ، وإن جرى ما جرى ، وإن غلطوا كما غلط غيرهم من الثقات ^(١) .
و «الصحابة كلهم عدول ، سواء منهم من لابس الفتن ، ومن لم يلابس» وذلك بإجماع من يعتد به من الأمة ^(٢) .

(١) أضواء على السنة الحمدية ص ٣٤٢ عن الذهبي في رسالته التي ألفها في الرواية الثقات .

(٢) راجع : الكفاية في علم الرواية ص ٤٦ . ٤٩ . والباعث الحديث ص ١٨٢ و ١٨١ وتدريب الراوي ج ٢ ص ٢١٤ والسنة قبل الندوين ص ٣٩٤ و ٤٠٣ وعنهم وعن فتح المغثث ج ٤ ص ٣٥ .

وراجع : علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦٤ و ٢٦٥ و ٢٦٨ و علوم الحديث لصبحي الصالح ص ٣٥٣ الطبعة الثامنة وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٢٠٢ و ٢٠٣ والإصابة ج ١ ص ٩ و ١٠ والإحكام في أصول الأحكام ج ٢

مع أن الثناء ناظر إلى بعض منهم ، وهم خصوص المتصفين بصفة الإيمان ، مع موصفات معينة أخرى أشارت إليها ، أو صرحت بها تلك الآيات بالذات.

وقد تحدثنا عن ذلك باختصار في كتابنا : «صراع الحرية في عصر المغيد» ، فراجع. أضف إلى ذلك : أن تلك الآيات لم تتناول الأفراد بالنصوصية ، إنما غايتها عموم ، يرد التخصيص عليه بحسب الموارد ، مع أن دليل شمول الصحبة مطلق من رأي النبي «صلى الله عليه وآله» ركيك جدا^(١).

لفت نظر :

لا أدرى إن كان قولهم بعده كلام كل صحابي ، يشبه القول بعصمة الحاخamas لدى اليهود^(٢) ، أو أنه مستوحى منهم ، أم لا؟.

٢ . من هو الصحابي؟ :

وقد يكون من بين من يراد تبرير جرائمه وموبقاته ، من كان حين وفاة النبي «صلى الله عليه وآله» صغيرا جدا ، أو لم ير النبي «صلى الله عليه وآله»

ص ٨١ و ٨٢ وفواتح الرحموت ج ٢ ص ١٥٦ وإرشاد الفحول ص ٧٠ و ٦٩ و ٦٤ و ٦٥ والخلاصة في علوم الحديث ص ١٢٤ و ٩٤ و ٦٧ وسیر أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٨.

(١) أضواء على السنة الحمدية ص ٣٤٩ عن العلم الشامخ للمقبلي ص ٣١٢ - ٢٩٧.

(٢) راجع : مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٢.

سوى مرة واحدة ، في ساعة من نهار ، وبصورة عابرة ، فجاءت المعالجة من قبل من يهمهم أمر هؤلاء ؟ فقررت : أن الصحابي هو كل من صحب النبي «صلى الله عليه وآلـه» سنة أو شهرا ، أو يوما ، أو ساعة ، أو رأه ^(١).

وعدوا من الصحابة صبيانا وأطفالا رأوا النبي «صلى الله عليه وآلـه» يوم الفتح ، وفي حجة الوداع ، وغيرهما ^(٢).

٣ . صحابية المرتد :

وحين يجدون : أن بعض من يعز عليهم من الصحابة يرتد عن الدين ، ويحارب النبي «صلى الله عليه وآلـه» ، ثم يعود فيظهر الإسلام ، كطليحة بن خويلد ، وبعضهم ارتد ، وأهدر النبي «صلى الله عليه وآلـه» دمه ، كما هو

(١) راجع : الكتابة في علم الرواية ص ٥١ وراجع ص ٥٠ والباعث الحيث ص ١٧٩ و ١٨١ (متنا وهامشان) والإصابة ج ١ ص ٥ و ٧ و ٤ ونهاية الوصول ج ٣ ص ١٧٩ وإرشاد الفحول ص ٧٠ وأضواء على السنة الحمدية ص ٣٥٢ وتدريب الراوي ج ٢ ص ٢٠٨ و ٢٠٩ و ٢١٥ و ٢١٦ . والسنة قبل التدوين ص ٣٨٧ ومقدمة في علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦٢ والخلاصة في أصول الحديث للطبيبي ص ١٢٤ و ١٢٥ وعلوم الحديث لصحي الصالح ص ٣٥٢ ط ٨ . وصحيف البخاري (ط دار الفكر) ج ٤ ص ١٨٨ وأسد الغابة ج ١ ص ١٣ ، وراجع : الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٨٢ وفواتح الرحمن ج ٢ ص ١٥٨ وسلم الوصول ج ٣ ص ١٨٠ وعن فتح المغيث ج ٤ ص ٣١ و ٣٢ وعن تلقيح فهوم أهل الآثار ص ٢٧ ب.

(٢) راجع : الباعث الحيث ص ١٨٤ والسنة قبل التدوين ص ٣٩٢ ومعرفة علوم الحديث ص ٢٤ وعلوم الحديث لصحي الصالح ص ٣٥٦ و ٣٥٧ ط ٨ وراجع : سلم الوصول ج ٣ ص ١٨٠ .

وكذا الحال بالنسبة للأشعث بن قيس الذي ارتد عن الإسلام ، ثم لما أسر ، وأظهر التوبة في عهد أبي بكر أطلقه الخليفة ، وزوجه أحنته في نفس الساعة ^(١). إنهم حين يجدون ذلك ، يبادرون إلى ادعاء : أن الصحابي إذا ارتد ذهبت صحابيته ، فإذا عاد إلى الإسلام عادت إليه صحابيته ، من دون حاجة إلى أن يرى النبي «صلى الله عليه وآله» من جديد ^(٢) ، أي وتعود إليه عدالته أيضا!!

٤ . السكوت عما شجر بين الصحابة :

لقد كان ولا يزال الجهر بما فعله بعض الصحابة محرجا ، بل مخجلا لمن يعتقدون لزوم موالاتهم ، والارتباط بهم ، ويوجب سلب ثقة الناس بأناس يراد لهم أن يثقو بهم ، بل يراد لهم أن يقدسوهم. ولو فرض أنه يمكن إسكات بعض العوام ، بواسطة إطلاق بعض الشعارات البراقة والرنانة ، أو بواسطة بعض الفتاوى المختلفة ، أو بشيء من الترغيب أو الترهيب ، فإن ذلك لا يتيسر بالنسبة لجميع الناس ، فلا بد من اعتماد أسلوب آخر للخروج من المأزق.

(١) راجع : الإصابة ج ١ ص ٥١.

(٢) راجع الإصابة ج ١ ص ١٥٨ وص ٨ وترجمة طليحة وتدريب الراوي ج ٢ ص ٢٠٩ وراجع فوائح الرحموت ج ١ وسلم الوصول ج ٣ ص ١٨٠.

فقالوا عن الصحابة : «الواجب علينا أن نكف عن ذكرهم إلا بخير» ^(١).
وقالوا : ينبغي للقاص «أن يترحم على الصحابة ، ويأمر بالكف عما شجر بينهم ،
وبيورد الأحاديث في فضائلهم» ^(٢).
وقد أحذوا على أبي عمر بن عبد البر : أنه قد شان كتابه «الاستيعاب» بذكر ما
شجر بين الصحابة ^(٣).

٥ . من ينتقد الصحابة زنديق :

وحيث لم ينفع الأمر بالسكتوت عما شجر بين الصحابة ، فقد لجأوا إلى أسلوب آخر للخروج من المأزق ، وهو اتهام من ينتقد الصحابة بالزندة ، والخروج من الدين ، والإلحاد.

قال أبو زرعة : «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، فاعلم أنه زنديق ، وذلك أن الرسول «صلى الله عليه وآله» عندنا حق ، والقرآن حق ، وما جاء به حق .
وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنة أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله».

(١) السنة قبل التدوين ص ٣٩٧ عن المنهج الحديث في علوم الحديث ص ٦٢ عن شرح مسلم الشبوت.

(٢) القصاص والمذكرين ص ١١٥ .

(٣) الباعث الحديث ص ١٧٩ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٦٢ وتقريب النواوي (مطبوع مع تدريب الراوي) ج ٢ ص ٢٠٧ والخلاصة في أصول الحديث للطبيبي ص ١٢٤ .

وإنما يريدون أن يحرحوا شهودنا ، ليبطلوا الكتاب والسنـة ، والجرح بهم أولـى . وهم زنادقة»^(١).

وقال السرخيـي : «من طعن فيـهم فهو مـلـحد ، منـابـذ لـلـإـسـلاـم ، دـوـاـءـهـ السـيـف ، إنـ لمـ يـتـبـ»^(٢).

ومن الواضح : أن حـمـلةـ الإـسـلاـمـ وـتعـالـيمـهـ إـلـىـ الـأـمـمـ لـيـسـواـ هـمـ الـولـيدـ بـنـ عـقـبةـ وـلـاـ مـرـوـانـ بـنـ الـحـكـمـ ، وـلـاـ اـبـنـ أـبـيـ سـرـحـ وـنـظـرـأـهـمـ ، وـإـنـماـ هـمـ عـلـيـ «ـعـلـيـهـ السـلـامـ»ـ وـأـهـلـ الـبـيـتـ «ـعـلـيـهـمـ السـلـامـ»ـ وـأـبـوـ ذـرـ وـسـلـمـانـ وـابـنـ مـسـعـودـ ، وـأـبـيـ بـنـ كـعـبـ وـنـظـرـأـهـمـ مـنـ أـعـلـامـ الـأـمـةـ وـعـلـمـائـهـاـ . وـمـاـ كـلـامـ أـبـيـ زـرـعـةـ وـغـيـرـهـ هـنـاـ إـلـاـ مـغـالـطـةـ ظـاهـرـةـ ، لـاـ تـسـمـنـ وـلـاـ تـغـنـيـ مـنـ جـوـعـ.

٦ . لا يفسق الصحابي بما يفسق به غيره :

أـمـاـ بـالـنـسـبـةـ إـلـىـ الـمـعـاـصـيـ الـتـيـ اـرـتـكـبـوـهـاـ ، وـلـاـ يـمـكـنـ دـعـوـيـ التـأـوـيلـ وـالـاحـتـهـادـ فـيـهـاـ ، فـقـدـ جـاءـ تـبـرـيرـهـاـ بـدـعـوـيـ :ـ أـنـ الصـحـابـيـ لـاـ يـفـسـقـ بـمـاـ يـفـسـقـ بـهـ غـيـرـهـ»^(٣).

٧ . حـتـمـيـةـ تـوـبـةـ الصـحـابـيـ :

وـإـذـاـ اـرـتـكـبـ الصـحـابـيـ ماـ يـوـجـبـ الـعـقـابـ لـهـ أـخـرـوـيـاـ ، مـاـ تـوـعـدـ اللـهـ عـبـادـهـ عـلـيـهـ بـالـعـقـابـ بـالـنـارـ ، وـلـمـ يـمـكـنـ دـفـعـ ذـلـكـ عـنـهـ ، لـاـ بـدـعـوـيـ الـاجـتـهـادـ ،

(١) الكـفـاـيـةـ فـيـ عـلـمـ الرـوـاـيـةـ صـ ٤٩ـ وـالـسـنـةـ قـبـلـ التـدوـينـ صـ ٤٠٥ـ عـنـهـ.

(٢) أـصـوـلـ السـرـخـيـ جـ ٢ـ صـ ١٣٤ـ .

(٣) السـيـرـةـ الـخـلـبـيـةـ جـ ٢ـ صـ ٢٠٣ـ وـ ٢٠٤ـ عـنـ الـخـصـائـصـ الصـغـرـيـ ، عـنـ شـرـحـ جـمـعـ الـجـوـامـعـ وـرـاجـعـ :ـ فـتـحـ الـبـارـيـ جـ ٧ـ صـ ٢٣٧ـ .

والتأويل ، ولا بغير ذلك.

فإن علاج ذلك هو بالقول : إن التوبة حتمية الوقوع من يعصى منهم ^(١).

٨ . ذنب البدري يقع مغفورا :

ولبعض الشخصيات مزيد من الأهمية ، فلا يمكن تركها تعصي الله ثم ننتظر إلى أن تصدر التوبة منها ، وهي قد تتأخر بعض الوقت.

بل لا بد من مغفرة ذنوب هؤلاء فورا ، ففتشوا عن تاريخ هؤلاء الأشخاص ، فوجدوا أنهم من حضر بدرأ . وإن لم يعلم عنه أنه قاتل . فجاءت المعالجة لتقديم معيارا جديدا يقول : إن ما يقع من معااص لا يحتاج إلى التوبة ، إذا كان مرتكب ذلك من شهد بدرأ لأن أهل بدر مغفور لهم ^(٢) .

٩ . الصحابة مجتهدون :

وكان لا بد من تبرير أخطاء وقع فيها بعض الصحابة ، سواء في مواقفهم ، أو في فتاواهم ، حتى حارب بعضهم ببعض ، وأزهقت أرواح كثيرة ، وسفكت دماء غزيرة ، وخرج بعضهم على إمام زمانه ، وقاتلوه ، كما جرى في الجمل ، وصفين ، والنهروان ، فاخترعوا للصحابة مسألة الإجتهاد ، فكلهم مجتهدون ^(٣) ، ولا اعتراض على المجتهد ، بل هو إن أصاب فله

(١) راجع : فتح الباري ج ٧ ص ٢٣٨ والسيرة الحلبية ج ٢ ص ٢٠٣ .

(٢) راجع : الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» الجزء الرابع حين الحديث حول غفران ذنب من شهد بدرًا.

(٣) راجع : الترتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٤ - ٣٦٦.

وبحذا أدخلوا معاوية ، وطلحة والزبير الجنة ، ومنحومهم المزيد من الشواب على ما فعلوه وما ارتكبوا من جرائم في حق الإمام والأمة. وأصبح من حمل منهم الriba ، وشرب الخمر مأجوراً ومثاباً ، بل إن خالد بن الوليد ، الذي قتل مالك بن نويرة بدون جرم ، ثم نزا على زوجته في نفس الليلة مثاباً ومأجوراً على ذلك أيضاً.

والخلاصة : أن المصيب منهم له أجران ، كعلي «عليه السلام» وأصحابه. والمخطئ كمعاوية ، ومن معه لهم أجر واحد ، بل كان ما فعلوه بالاجتهد ، والعمل به واجب ، ولا تفسيق بواجب ^(١).

وبتعبير آخر : «إن جميع من اشترك في الفتنة من الصحابة عدول ، لأنهم اجتهدوا في ذلك» ^(٢).

وقال الكيا الطبرى : «أما ما وقع بينهم من الحروب والفتنة ، فتلك أمور مبنية على الاجتهد ، وكل مجتهد مصيبة ، والمصيبة واحد ، والمخطئ معدور ، بل مأجور» ^(٣).

(١) راجع : فواتح الرحموت في شرح مسلم الشبوت ج ٢ ص ١٥٨ و ١٥٦ و سلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج ٣ ص ١٧٦ و ١٧٧ والسنة قبل التدوين هامش ص ٣٩٦ و ٤٠٤ و ٤٠٥ .

(٢) السنة قبل التدوين ص ٤٠٤ وراجع : إختصار علوم الحديث (الباعث الحيث) ص ١٨٢ .

(٣) إرشاد الفحول ص ٦٩ .

والملفت للنظر هنا :

أننا نجد البعض لا تطاوئه نفسه على تحطئة الفئة الbagية على إمام زمانها ، فيقول : إن عليا «عليه السلام» وأصحابه كانوا أقرب إلى الحق ^(١).

وكأنه يريد أن يوحى للقارئ بأن معاوية قريب أيضاً لكن علياً أقرب ، كما أنه بتعبيه هذا يكون قد تجنب التصريح بكون علي «عليه السلام» مع الحق ، والحق معه .
ولا نستغرب على هؤلاء مثل هذا البغى والظلم ، فإنما هي شنشنة أعرفها من أخزم .
وقال المقبلي ، ونعم ما قال : «بعد أن تم تعريف الصحبة ، ذيلوها باطراح ما وقع من مسمى الصحابي ؛ فمنهم من يتستر بدعوى الإجتهاد ، دعوى تكذبها الضرورة في كثيرة (كذا) من الموضع ، ومنهم من يطلق . ويأ عجباً من قلة الحباء . في ادعائهم الإجتهاد لبسر بن أرطأة ، الذي انفرد بأنواع الشر ؛ لأنه مأمور المجتهد معاوية ، ناصح الإسلام في سب علي بن أبي طالب وحزبه . وكذلك مروان ، والوليد الفاسق ، وكذلك الإجتهاد الجامع للشروط في البيعة ليزيد ، ومن أشار لها ، وسعى فيها ، أو رضيها» ^(٢).

للعلامة أبي رية تعليقات هامة على كلام المقبلي هذا ، يذكر فيها أفاعيل بعض الصحابة مع رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، وأموراً أخرى ، فراجع .

(١) اختصار علوم الحديث (الباعث الحديث) ص ١٨٢ .

(٢) أضواء على السنة الحمدية ص ٣٥٢ عن الأرواح النوافع (المطبوع مع العلم الشامخ) ص ٦٨٧ و ٦٨٨ .

كما أن ابن خلدون قد انتقد دعوى اجتهاد جميع الصحابة هذه ؛ فقال :
«إن الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا ، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم ، وإنما
كان ذلك مختصا بالحاملين للقرآن ، العارفين بناسخه ومنسوخه الخ ...» ^(١).

١٠ . إجماع الأئمة المحدثين :

وقال مالك بن أنس : «سن رسول الله «صلى الله عليه وآلها» وولاة الأمر بعده سننا ، الأخذ بها تصديق لكتاب الله عز وجل ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله ، من عمل بها مهتد ، ومن استنصر بها منصور ، ومن خالفها اتبع غير سبيل المؤمنين ، وولاه الله ما تولي» ^(٢).

وعن عمر بن الخطاب ، أنه قال لشريح ، حين ولاد القضاء : «إإن لم تعلم كل أقضية رسول الله «صلى الله عليه وآلها» ، فاقض بما استبان لك من أمر الأئمة المحدثين» ^(٣).

وقال الخطيب البغدادي ، بالنسبة للأمور التي لم يسمع من النبي «صلى الله عليه وآلها» فيها شيء : إن كانوا قد قالوا رأيا واجتهادا ولم يسمع من النبي «صلى الله عليه وآلها» فيه شيء فإجماع الأئمة (الأمة خ ل) على التحليل والتحريم يثبت به الحكم ، كأمر النبي «صلى الله عليه وآلها» ^(٤).

(١) المقدمة لابن خلدون ص ٣٨٩.

(٢) تكذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٣٠٧.

(٣) شرف أصحاب الحديث ص ٧.

(٤) الكفاية في علم الرواية ص ٤٢١ - ٤٢٢.

والمراد بالأئمة المهدىين حسب الظاهر هم الخلفاء الثلاثة الأول ، ما عدا عليا «عليه السلام» ، كما سرني.

١١ . رأي الصحابي حيث لا نص :

قد ألمحنا سابقا إلى قول الخطيب : إن كانوا قد قالوا رأيا واجتهادا ..^(١).
وذكر المقرizi أيضا : أن أبا بكر كان يقضي بما كان عنده من الكتاب والسنّة ،
فإإن لم يكن عنده شيء ، سأله من بحضرته من الأصحاب ، فإن لم يكن عندهم شيء
اجتهد في الحكم ^(٢).

وذكر بعض آخر : أن الصحابة كانوا يغيبون عن مجلس النبي «صلى الله عليه وآلـه» ،
فكأنوا يجتهدون فيما لم يحضروه من الأحكام ^(٣).

ومهما يكن من أمر : فقد ذهب الأكثرون إلى جواز الاجتهاد في عصر النبي «صلى الله عليه وآلـه» ووقوعه ، وقد ذكروا في ذلك أقوالا كثيرة ، وتفصيلات عديدة ، فلتراجع في
مظانها ^(٤).

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٤٢١ - ٤٢٢ .

(٢) راجع : الخطط والأثار ج ٢ ص ٣٣٢ وتاريخ حصر الاجتهاد ص ٩٣ . ٩٠ وراجع : الغدير ج ٧ ص ١١٩ عن سنن الدارمي ج ١ ص ٥٨ وعن الصواعق المحرقة ص ١٠ وعن تاريخ الخلفاء ص ٧١ وعن أعلام الموقعين ص ١٩ وعن جامع بيان العلم ج ٢ ص ٥١ وعن ابن سعد في الطبقات.

(٣) المصادر السابقة.

(٤) راجع : إرشاد الفحول ص ٢٥٦ و ٢٥٧ .

١٢ . الاجتهاد في مقابل النص كرامة للصحاباة :

وتجد من العلماء من يقول :

إن الصحابة « كانوا مخصوصين بجواز العمل والفتوى بالرأي كرامة لهم ، فيجوز لهم العمل بالرأي في موضع النص ، وقد فعلوا ذلك في عهد رسول الله « صلى الله عليه وآله » ، ولم ينكر « صلى الله عليه وآله » ذلك عليهم ، وهذا من الأمور الخاصة بهم دون غيرهم » (١) .

١٣ . الصحابة يشرعون فتاواهم سنة :

وقد رأينا في أحيان كثيرة : أن بعض الصحابة يصرحون بأن ما يفتون به ما هو إلا رأي رؤوه ، وقد ظهر خطأ كثير منهم في فتاواه وأرائه هذه ، ومخالفتها للنص القرآني ، ولما ثبت بالأسانيد الصحيحة عن رسول الله « صلى الله عليه وآله » .

فكان لا بد من علاج ذلك ، وتلافي سلبياته ، فجاءت النظرية الغربية عن روح الإسلام لتقرر : أن للصحاباة حق التشريع ، وأن فتاواهم سنة ، إلا ما أفتى به علي « عليه السلام ». (٢)

ويوضح ذلك بمراجعة النصوص التالية :

قال أبو زهرة : « وجدنا مالكا يأخذ بفتواهم على أنها من السنة » (٢) .
وقد رأينا أنهم يعتقدون في كتب أصولهم بباب لكون قول الصحايب فيما يمكن فيه الرأي ملحق بالنسبة لغير الصحايب بالسنة .

(١) راجع : أصول السرخسي ج ٢ ص ١٣٤ و ١٣٥ ثم إنه ناقش هذه النظرية ورد لها .

(٢) ابن حنبل ص ٢٥١ . ٢٥٢ . ٢٩٠ . ومالك لأبي زهرة ص ٢٩٠ .

وقيل : «إن ذلك خاص بقول الشيختين أبي بكر وعمر» ^(١).

خطب عثمان حينما بُويع فقال : إن لكم عليّ بعد كتاب الله عز وجل ، وسنة نبيه «صلى الله عليه وآلها» ثالثا : «اتباع من كان قبلني فيما اجتمعتم عليه وسنتم ، وسن سنة أهل الخير فيما لم تنسوا عن ملأ» ^(٢).

وقال البعض : السنة هي : «ما سنّه رسول الله «صلى الله عليه وآلها» والصحابة بعده عندنا» ^(٣).

وأمثال ذلك كثير ، فراجع كتب أصول الفقه ، وكتابنا : الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام» ص ٨٦ - ٩٠ .

لفت نظر :

ونعود فنذكر بأن اليهود يقولون : إن أقوال الحاخamas كالشريعة ^(٤).

٤ . سنة الشيختين والخلفاء سوى علي عليه السلام :

قد تقدم : أنهم يعتقدون ببابا في كتب الأصول يذكرون فيه :

أن قول الصحابي فيما يمكن فيه الرأي ملحق بالسنة ، وقيل : إن ذلك خاص بقول الشيختين أبي بكر وعمر.

(١) راجع على سبيل المثال : فواتح الرحموت ج ٢ ص ١٨٦ والتراخيص الإدارية ج ٢ ص ٣٦٦ - ٣٦٧ وسلم الوصول في شرح نهاية السؤال ج ٤ ص ٤١٠ وراجع نهاية السؤال ج ٤ ص ٤١٠ وأصول السرخسي ج ٢ ص ١١٥ - ١١٤ .

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ٥٠٥ عن تاريخ الأمم والملوك ج ٣ ص ٤٤٦ .

(٣) أصول السرخسي ج ٢ ص ١١٣ وراجع : نهاية السؤال ج ٤ ص ٤١٦ .

(٤) مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٢ تأليف الدكتور أحمد شلي .

وقال عمر بن عبد العزيز : «ألا إن ما سنه أبو بكر وعمر ، فهو دين نأخذ به ، وندعو إليه».

وزاد المتقى الهندي : «وما سن سواهنا فإننا نرجيه» ^(١).

وررووا عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» قوله : «عَلَيْكُمْ بَسْنَتِي وَسَنَةِ الْخَلْفَاءِ الرَّاشِدِينَ»

(۲)

^(٣) وبهذا استدل الشافعى على حجية قول أبي بكر وعمر.

مع أننا قد أشرنا إلى : أن هذا الحديث . لو صح . فالمقصود بالخلفاء الراشدين هم الأئمة الائنة عشر «عليهم السلام» ، الذين ذكرهم النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» مرات كثيرة ، كما في صحاح مسلم والبخاري وأبي داود وغير ذلك ^(٤).

والمقصود بسنة الخلفاء هو ما تلقوه عن رسول الله ، واستفادوه من كتاب الله من

أحكام وسنن وتشريعات.

وأما إخراج عثمان ، فلعله لأجل تسهيل إخراج علي ، ولعله لأجل

(١) كنز العمال ج ١ ص ٣٣٢ عن ابن عساكر ، وكشف الغمة للشاعري ج ١ ص ٦ والنص له.

(٢) راجع : الشقات لابن حبان ج ١ ص ٤ ونهاية السؤال ج ٣ ص ٢٦٦ و ٢٦٧ وسلم الوصول في شرح نهاية السؤال ج ٤ ص ٤٠ وأصول السرخسي ج ١ ص ١١٦ و ١١٤ وإرشاد الفحول ص ٣٣ والأحكام في أصول الأحكام للأمدي ج ٤ ص ٢٠٤ وحياة الصحابة ج ١ ص ١٢ وعن كشف الغمة للشاعري ج ١ ص ٦.

(٣) راجع المصادر التي في الهامش السابق.

(٤) راجع كتابنا : الغدير والمعارضون ص ٦١ - ٧٠

ظهور عوار سلوكه ، حتى إن الرعية لم تتحمّل سياساته ، فقتلته ..

ويقول عثمان : «إن السنة سنة رسول الله وسنة أصحابه»^(١).

وفي قضية الشورى يعرض عبد الرحمن بن عوف على أمير المؤمنين علي «عليه السلام» : أن يبأيه على العمل بسنة النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، وسنة الشيختين : أبي بكر وعمر ؛ فأبى «عليه السلام» ذلك ، فتحولت البيعة إلى عثمان^(٢).

وقد بلغ من تأثير الشيختين على الناس ، ونفوذهما فيهم : أننا نجد ربيعة بن شداد لا يرضى بأن يبأيه علياً أمير المؤمنين «عليه السلام» على كتاب الله وسنة رسوله.

وقال : على سنة أبي بكر وعمر.

فقال له «عليه السلام» : «ويلك ، لو أن أباً بكر وعمر عملاً بغير كتاب الله وسنة رسوله لم يكونوا على شيء»^(٣).

وهذا الكلام لا يعني أن الشيختين قد عملاً بكتاب الله وسنة رسوله بل معناه تعليم ذلك الجاهل ما ينبغي أن يكون بدليها عنده بغض النظر عن

(١) سنن البيهقي ج ٣ ص ١٤٤ والغدیر ج ٨ ص ١٠٠ عنه وراجع : الطبقات الكبرى لابن سعد ج ٢ قسم ٢ ص ١٣٥ . وراجع رواية صالح بن كيسان والزهري في تقيد العلم ص ١٠٦ و ١٠٧ وفي هامشة عن العديد من المصادر.

(٢) راجع قصة الشورى في أي كتاب تاريخي شئت . وراجع : أصول السرخسي ج ٢ ص ١١٤ والأحكام في أصول الأحكام للأمدي ج ٤ ص ١٣٣ .

(٣) بحث الصباغة ج ١٢ ص ٢٠٣ .

حقيقة سلوك الشيوخين في هذا المجال ..

ومهما يكن من أمر فقد قال ابن تيمية : «فأحمد بن حنبل وكثير من العلماء يتبعون عليا فيما سنه ، كما يتبعون عمر وعثمان فيما سناه ، وآخرون من العلماء . كمالك وغيره . لا يتبعون عليا فيما سنه . وكلهم متتفقون على اتباع عمر وعثمان فيما سناه» ^(١).

١٥ . سنة كل إمام عادل :

ثم لما مسست الحاجة إلى فتاوى وتبريرات أخرى اقتضتها سياسات الحكم ، وتصدى الحكم لسن بعض السنن ، جاء المبرر الآخر المنسوب إلى ابن عباس ، ليكون أكثر قبولا لدى أهل العلم ، وإن كنا لا نوافق على نسبته له ، ليقول :

«السنة سنتان : من نبي ، أو من إمام عادل» ^(٢).

١٦ . سنة وفتوى كل أمير :

وحين زاد تدخل الحكم في شرع الله ، وفي دينه ، واتسع نطاقه ، وتعدي دائرة الخلفاء ، وكان لا بد من تبرير ذلك أيضا ، قالوا :

إنه بعد موت أبي بكر ، وفتح سائر البلاد في عصر عمر ، وبعده ، تزايد تفرق الصحابة في البلاد. فكان أمير كل بلد يجتهد ، لو لم يكن فيها صحابي ^(٣).

(١) منهاج السنة ج ٣ ص ٢٠٥ وقواعد في علوم الحديث ص ٤٤٦.

(٢) كنز العمال ج ١ ص ١٦٠ عن الديلمي في الفردوس.

(٣) راجع : الخطط والآثار للمقرئي ج ٢ ص ٣٣٢ وتاريخ حصر الاجتهاد ص ٩٠ و ٩٢ و ٩٣ .

وكأنهم يريدون بصياغة الأمور على هذا النحو الإيحاء بأن ذلك قد كان بسبب الضرورة ، حيث لم يكن ثمة مخرج إلا ذلك ، مع أن المخرج موجود ، برأى منهم ومسمع وهو الأخذ بقول النبي «صلى الله عليه وآلها» فيما يرتبط بالتمسك بالعترة . فلأنهم سفينة نوح من ركبها بنا ، ومن تخلف عنها غرق ، وهم أحد الثقلين ، اللذين لن يصل من تمسك بهما .

١٧ . رأي الصحابي أقوى في رأي غيره :

قد عرفنا : أن بعض الصحابة يصدرون فتاوى لم يستندوا فيها إلى آية ولا إلى رواية ، وإنما هو الرأي منهم ، وهو قد يخطئ ويصيب ، وصار ينافق بعضهم بعضاً أحياناً ، بل قد نجد التناقض في آراء الصحابي الواحد .

يقول البعض : إن الصحابة كانوا يغيبون عن مجلس النبي «صلى الله عليه وآلها» ، فكانوا يجتهدون فيما لم يحضروه من الأحكام ، ولعدم تساوي هؤلاء المجتهدين في العلوم والإدراكات ، وسائر القوى والملكات ، تختلف . طبعا . الآراء والإجتهادات ، ثم تزايدت تلك الإختلافات ، بعد عصر الصحابة ^(١) .

فكان لا بد من علاج هذه الحالة ، وتلقي سلبياتها ، فكان أن احترعوا لنا دعوى : «أن قول الصحابي إن كان صادرا عن الرأي ؛ فرأيهم أقوى من رأي غيرهم ؛ لأنهم شاهدوا طريق رسول الله «صلى الله عليه وآلها» في بيان

(١) راجع : الخطط والآثار للمقريزي ج ٢ ص ٣٢٢ وتاريخ حصر الإجتهاد ص ٩٠ و ٩٢ .

أحكام الحوادث ، وشاهدوا الأحوال التي نزلت فيها النصوص ، والحال التي تتغير باعتبارها الأحكام ...»^(١) ثم قرروا على هذا الأساس لزوم تقسيم رأيهم على رأينا ، لزيادة قوة في رأيهم.

١٨ . قول الصحابي يعارض الحديث الصحيح :

وإذا خالفت فتوى الصحابي قوله صريحا ، وحديثا صحيحا عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، فإن مالك بن أنس يعاملهما معاملة المتعارضين.

قال أبو زهرة : «إن مالكا يوازن بينها وبين الأخبار المروية ، إن تعارض الخبر مع فتوى صحابي.

وهذا ينسحب على كل حديث عنه «صلى الله عليه وآلـه» ، حتى لو كان صحيحا»^(٢).

ونقل عن الشوكاني ما يقرب من ذلك أيضا^(٣).

وقال الأستوي عن قول الصحابي : «فهل يخص به عموم كتاب أو سنة؟ فيه خلاف لأصحاب الشافعي ، حكاه الماوردي».

و «قال في جمع الجوابع : وفي تخصيصه للعموم قوله.

قال الجلال : الجواز كغيره من الحجج. والمنع الخ ..»^(٤).

وقال ابن قيم الجوزية عن أحمد بن حنبل : «وكان تحريه لفتاوي الصحابة

(١) أصول السرخسي ج ٢ ص ١٠٨ .

(٢) ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٥١ ومالك لأبي زهرة ص ٢٩٠ .

(٣) ابن حنبل لأبي زهرة ص ٢٥٤ و ٢٥٥ عن إرشاد الفحول ص ٢١٤ .

(٤) نهاية السؤل ، وسلم الوصول بمحامشه ج ٤ ص ٤٠٨ .

كتحري أصحابه لفتاويه ونصوصه ، بل أعظم ، حتى إنه ليقدم فتاواهم على الحديث المرسل» برجال ثبت^(١).

وقال التهانوي : «لا لوم على الحنفية إذا أخذوا في مسألة بقول ابن مسعود وفتواه ، وتركوا الحديث المرفوع ؛ لا عرافكم بأن فتوى الصحابي هو الحكم وهو الحجة ، وإذا تعارض الحديثان يعمل بالترجح ؛ فإن رجح القياس أو مرجح آخر سواه قول الصحابي على الخبر المرفوع ، فينبغي أن يجوز عندكم الأخذ بقول الصحابي».

ولكنه عاد فقال : «إن غالب أقوال الصحابة وفتواهم كان على سبيل التبليغ عن قول النبي «صلى الله عليه وآله» ، أو فعله أو أمره ، وإذا كان كذلك فيجوز للمجتهد أن يرجح فتوى الصحابي على المروي الصريح أحياناً ، إذا ترجح عنده كون فتوى الصحابي مبنية على جهة التبليغ دون الرأي»^(٢).

ولكن مراجعة فتاوى الصحابة توضح عدم صحة قوله : إنما كانت على سبيل التبليغ ، لكنه أراد تحفييف قبح هذا العمل.

١٩ . عمل الصحابي يوجب ضعف الحديث :

قال التهانوي : «عمل الصحابة أو صحابي بخلاف الحديث يوجب الطعن فيه ، إذا كان الحديث ظاهرا عليهم أو عليه»^(٣).

(١) أعلام الموقعين ج ١ ص ٢٩ .

(٢) قواعد في علوم الحديث ص ٤٦٠ و ٤٦١ .

(٣) قواعد في علوم الحديث ص ٢٠٢ .

وقال السرخسي : «أما ترك العمل بالحديث أصلاً ، فهو بمنزلة العمل بخلاف الحديث ، حتى يخرج به عن أن يكون حجة»^(١).

٢٠ . مرواسيل الصحابة :

كثيراً ما نجد أئمَّة قد نسبوا إلى بعض الصحابة أموراً يدّعى أئمَّة شهدوها ، أو سمعوها من النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» أو من غيره ، تهدف إلى تأييد اتجاه سياسي ، أو مذهبي معين ، ثم يظهر البحث العلمي أنَّ أولئك الصحابة ما كانوا قد ولدوا في تلك الفترة ، أو ما كانوا موجودين في بلد الحدث ، أو حين صدور ذلك القول أو الفعل ، فتأتي قاعدة جديدة تحل المشكُّل ، وتحسم الأمر لصالح ذلك الاتجاه السياسي أو المذهبي .
حيث تقرَّر كما ذكره جماعة : أنَّ مرسلات الصحابة حجة .

ثم يحاولون تبرير هذه القاعدة بدعوى لا تثبت أمام النقد العلمي الصحيح فيقولون : لأن الظاهر : أن ذلك الصحابي قد سمع ذلك من النبي «صلى الله عليه وآلـه» ، أو من صحابي آخر سمعه من النبي «صلى الله عليه وآلـه» ، بل لقد قبل بعضهم مراسيل التابعين ، وتابعـي التابـعين أـيضاً^(٢).

وكان أَحْمَدُ بْنُ حَنْبِلَ يَقُولُ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالْتَّابِعِينَ عَلَى

(١) أصول السرخسي ج ٢ ص ٧.

(٢) راجع تفصيل ذلك في : إرشاد الفحول ص ٦٤ و ٦٥ والخلاصة في أصول الحديث ص ٦٧ والكتابية في علم الرواية ص ٣٨٥ و ٣٨٤ وراجع ص ٤٠٤ وقواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ١٣٨ .

المرسلات عن النبي «صلى الله عليه وآله» ^(١).

٢١ . تصويب الصحابة وغيرهم في اجتهاد الرأي :

قد يقال : إن الاجتهاد معناه :

أن المحتهدين قد يصيرون في اجتهادهم ، وقد يخطئون ؛ فلا بد لنا نحن من معرفة الصواب من الخطأ في ذلك. فإن الاجتهاد إذا كان عذرا لهم إذا أخطأوا فليس عذرا لنا في متابعتهم على الخطأ ، ولا سيما بعد ظهوره لنا.

فجاء العلاج ليقول : أما بالنسبة لفتاواهم في الأحكام ، فإنهم مصيرون جميعا في اجتهادهم ؟ فقد قال الشهاب الهيثمي في شرح الممزية على قول البوصيري عن الصحابة : «كلهم في أحكامه ذو اجتهاد. أي صواب . وكلهم أكفاء» ^(٢).

وأما بالنسبة لما حرى بين الصحابة من الفتنة ، فهو أيضا اجتهاد منهم ؛ وقد يقال بصواب هذا الاجتهاد من الجميع أيضا ، فقد قال الآمدي :

«وعلى هذا ، فإما أن يكون كل مجتهد مصينا ، أو أن المصيب واحد ، والآخر مخطئ في اجتهاده ، وعلى كلا التقديرين ، فالشهادة والرواية من الفريقين لا تكون مردودة ، أما بتقدير الإصابة فظاهر ، وأما بتقدير الخطأ مع الاجتهاد فبالإجماع» ^(٣).

(١) الكفاية في علم الرواية ص ٣٩٢ وقواعد في علوم الحديث للتهاوني ص ١٣٩ و ١٤١.

(٢) التراتيب الإدارية ج ٢ ص ٣٦٦ وراجع ص ٣٦٤ و ٣٦٥.

(٣) الأحكام في أصول الأحكام ج ٢ ص ٨٢ والسنة قبل التدوين ص ٤٠٤ عنه.

وعن العنيري في أشهر الروايتين عنه : «إِنَّمَا أَصْوَبُ كُلَّ مُجتَهِدٍ فِي الَّذِينَ يَجْمِعُهُمُ اللَّهُ .
وَأَمَّا الْكُفَّارُ فَلَا يَصْوِبُونَ» ^(١).

وقال الشوكاني : «ذهب جم إلى أن كل قول من أقوال المجتهدين فيها (أي في المسائل الشرعية التي لا قاطع فيها) حق وأن كل واحد منهم مصيب ، وحكاه الماوردي والروياني عن الأكثرين.

قال الماوردي : وهو قول أبي الحسن الأشعري والمعتلة».
إلى أن قال : «وقال جماعة منهم أبو يوسف :
إن كل مجتهد مصيب ، وإن كان الحق مع واحد ، وقد حكى بعض أصحاب الشافعي عن الشافعي مثله».
إلى أن قال : « فمن قال : كل مجتهد مصيب ، وجعل الحق متعددًا بتنوع المجتهدين
فقد أخطأ» ^(٢).

وقال حول حجية الإجماع :
«فغاية ما يلزم من ذلك أن يكون ما أجمعوا عليه حقا ، ولا يلزم من كون الشيء حقا وجوب اتباعه ؛ كما قالوا : إن كل مجتهد مصيب ، ولا يجب على مجتهد آخر اتباعه في ذلك الاجتهاد بخصوصه» ^(٣).

وقال الأسنوي حول الاجتهاد وفي الواقعة التي لا نص عليها : فيها قولان :

(١) إرشاد الفحول. ص ٢٥٩.

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٦١.

(٣) إرشاد الفحول ص ٧٨.

«أحد هما : أنه ليس الله تعالى فيها قبل الاجتهاد حكم معين بل حكم الله تعالى فيها تابع لظن المجتهد.

وهؤلاء هم القائلون بأن كل مجتهد مصيّب ، وهم الأشعري ، والقاضي ، وجمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة الخ»^(١) .

^(٢). ونقل عن الأئمة الأربع ، ومنهم الشافعى ، التخطئة والتصويب فراجع .

٢٢ . النبی ﷺ ، اللہ علیہ وآلہ پرحتہد و پیختھے :

لقد أظهرت الروايات التي زعموها تاریخا لرسول الله «صلی اللہ علیہ وآلہ» : أن النبي «صلی اللہ علیہ وآلہ» يجتهد ويخطئ في اجتهاده. ويجهد عمر فیصیب ، فتنزل الآيات لتصوّب رأي عمر وتخطئ النبي «صلی اللہ علیہ وآلہ» كما زعموه في وقعة بدر الكبیر ، في قضية فداء الأسرى ^(٣) وآية الحجاب وغيرها.

ولأجل ذلك تجدهم يقررون بأن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» يخطئ في اجتهاده ،

ولكن لا يقرر على الخطأ^(٤).

(١) نهاية السؤل ج ٤ ص ٥٦٠ وراجع ص ٥٥٨ وراجع : الأحكام للأمدي ج ٤ ص ١٥٩.

(٢) نهاية السؤال ج ٤ ص ٥٦٧

(٣) سیأطي تفصيل ذلك ، وبيان فساده حين الحديث حول غزوة بدرا.

(٤) راجع : أصول السرخسي ج ٢ ص ٣١٨ وص ٥ و ٩٦ و ٩١ وإرشاد الفحول ص ٣٥ ونهاية السؤال ج ٤ ص ٥٣٧ والأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٨٧ واجتهاد الرسول ص ١٢٢ . ١٢٤ عن العديد من المصادر.

ولكن قولهم : إنه «صلى الله عليه وآلـه» لا يقرر على خطئه لا يتلاءم مع ما يروونه عنه «صلى الله عليه وآلـه» من أخطاء في اجتهاده ، مع عدم صدور رادع عنه ، كما هو الحال في قصة تأيير النخل ، حيث لم يرد ما يرفع خطأه ، ووقع الناس نتيجة لذلك في الحسارة والغشل ^(١) فراجع.

٢٣ . سهو النبي صلی اللہ علیہ وآلہ ونسیانہ :

وأما بالنسبة لسهو النبي «صلى الله عليه وآلـه» ونسianne ، واعترافه هو بذلك (٢) ،
فذلك حدث عنه ولا حرج.

وستأتي قصة ذي الشماليين ، وسهو النبي «صلى الله عليه وآلـه» في صلاته ، بعد غزوة بدر إن شاء الله تعالى. فإذا جاز على النبي «صلى الله عليه وآلـه» ذلك ، فإن أهدافا كثيرة يمكن تحقيقها عن هذا الطريق ، ويمكن تصحيح روایات عديدة تخدم هوى سیاسیا أو مذهبیا بعینه.

٤ . عصمة الأمة عن الخطأ :

وإذا كان الرسول «صلى الله عليه وآلـه» يخطئ في اجتهاده ، فإن الأمة معصومة عن الخطأ ، بل سيأتي حين الحديث حول صحة ما في البخاري ومسلم :
أن ظن الأمة لا يخطئ أيضا ، أي أنه إذا حصل إجماع بعد الخلاف ؛ فإن ذلك يلغي أي تشكيك بصححة ما أجمعوا عليه ، بل لا بد من الحكم بصححته

(١) سيأتي الحديث عن قصة تأثير النخل في هذا الكتاب أيضاً إن شاء الله تعالى.

(٢) راجع على سبيل المثال : إرشاد الفحول ص ٣٥ والأحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٨٧ و ١٨٨ . واحتياط الرسول .

وصوابه ، لأن الأمة معصومة ^(١).

وقد واجه القائلون بعصمة الأمة فكرة أن تكون الأمة أعلى رتبة من النبي «صلى الله عليه وآلـه» ، فكيف وجب عليها طاعته واتباعه؟ فأزعجهم ذلك ، وحاولوا التخلص منها ، مما أفلحوا في ذلك فراجع ^(٢).

٢٥ . الإجماع : نبوة بعد نبوة :

وقد يحتاج الحاكم أحياناً من أجل تثبيت سلطانه ، وإحكام قبضته على مقدرات الشعوب إلى التصرف في بعض الشؤون العقائدية ، أو الفقهية الثابتة ، أو المفاهيم الدينية ، فيواجه اعتراضاً من علماء الأمة ، وأهل الفضل والدين.

فلا بد إذن من إيجاد تبرير لما يقدم عليه من تصرف ، ومن تغيير في الدين وأحكامه ، ورسومه وأعلامه ؛ فحاءت القاعدة لتقول : إنه إذا حصل ذلك ، واستطاع أن يحصل على موافقة الناس في عصره ،

(١) راجع : تحذيب الأسماء ج ١ ص ٤٢ وراجع : الإسلام ج ٦ ص ١٢٣ والباعث الحديث ص ٣٥ وشرح صحيح مسلم للنووي (مطبوع بهامش إرشاد الساري) ج ١ ص ٢٨.

وراجع : نهاية السؤال ج ٣ ص ٢٢٥ وسلم الوصول ج ٣ ص ٣٢٦ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤ وإرشاد الفحول ص ٨٢ و ٨٠ والإحكام في أصول الأحكام للأمدي ج ٤ ص ١٨٨ و ١٨٩.

(٢) راجع : الإحكام في أصول الأحكام ج ٤ ص ١٨٨ . فقيه ما يستفاد منه ذلك ، وناقشه بما لا يجدي ، وكذا في كتاب : اجتهاد الرسول ص ١٤١ و ١٤٢ عن مصادر أخرى.

وإجماعهم ، فإن هذا الإجماع يصبح تشریعا إلهيا ، ولا مجال لنقضه ، ولا لمعارضته ، والاعتراض عليه ، إلا بتحصیل إجماع مثله وذلك لأن الإجماع نبوة بعد نبوة ^(١). وهو حجة قاطعة للعذر ، متى انعقد ، وفي أي عصر كان ^(٢).

وكنموذج من ذلك نشير إلى :

أن هذا ما حدث بالفعل بالنسبة إلى الخلافة الإسلامية ، فقد كان ثمة إجماع على اشتراط القرشية في خليفة المسلمين ، حتى جاء السلطان سليم إلى مصر ، وخلع الخليفة القرشي ، وتسمى هو بال الخليفة ، وألغى عمليا هذا الشرط ، ثم أجمعت الأمة على إلغائه ولا تزال ، وأصبح عدم القرشية من الدين ، كما كانت القرشية من الدين في السابق.

٢٦ . ظن المعصوم لا يخطئ :

وبعد ، فإنه إذا كانت الأمة معصومة ، وكان أفراد الصحابة مصيّبين في اجتهداتهم كلها ولا يخطئون ، فإن ضابطة أخرى لا بد من مراعاتها ، لأنها تنفع في حل مشكلات كثيرة تواجههم.

(١) راجع : المنتظم ج ٩ ص ٢١٠ والإسلام ج ٦ ص ١٢٣ والإحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢٠٤ و ٢٠٥ وبحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٢٧ عن المنتظم.

(٢) راجع : الإحكام في أصول الأحكام ج ١ ص ٢٠٨ وتحذيب الأسماء ج ١ ص ٤٢ والنشر في القراءات العشر ج ١ ص ٧ و ٢٣ و ٣١ . وأي كتاب أصولي ، يبحث حول حجية الإجماع ، وفق مذاق أهل السنة.

وهي قاعدة : ظن المعصوم عن الخطأ ، لا يخطئ^(١).

وسيأتي استدلالهم بهذه القاعدة في مورد حساس في هذا البحث بالذات.

٢٧ . اجتهاد الفقهاء يقدم على النص :

وحين ظهر أن كثيرا من اجتهادات أئمة المذاهب تخالف النص الوارد عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، فقد أجازوا مخالفة نص رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، والالتزام بأراء أئمة مذاهبهم.

فقد قال البعض ، وهو يتحدث عن الشافعية :

والعجب منهم من يستحيز مخالفة الشافعي لنص له آخر في مسألة بخلافه ، ثم لا يرون مخالفته لأجل نص رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»^(٢).

ونقول : إن ملاحظة طريقتهم في التعامل مع الحديث ، ومع فتاوى أئمتهم تعطينا : أن ذلك لا ينحصر بالشافعي وأصحابه ، بل هو ينسحب على غيرهم من أتباع المذاهب الأخرى الأربع ، وغيرها أيضا.

وقد أحصى ابن القيم في أعلام الموقعين حوالي مئة حديث لم يأخذ بها مقلدة الفقهاء ، حسبما يتضح من مراجعة الأحاديث الموثقة في الكتب المعتبرة لدى أهل السنة.

(١) الباعث الحديث ص ٣٥ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤ وشرح صحيح مسلم (بها مش إرشاد الساري)
ج ١ ص ٢٨ .

(٢) مجموعة المسائل المنيرية ص ٣٢ .

وذكر سبط ابن الجوزي جملة من أحاديث الصحيحين لا يأخذ بها الشافعية ، لما ترجح عندهم مما يخالفها ، ورد أبو حنيفة على رسول الله أربع مئة حديث أو أكثر . وفي رواية : ورد مئتي حديث .

بل قال حماد بن سلمة : إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن فردها برأيه ^(١) .

٢٨ . القياس ، والرأي ، والاستحسان :

ثم ومن أجل سد النقص الناتج عن ابعاد الناس عن حديث رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، وابتعادهم عن أئمة أهل البيت «عليهم السلام» ، فقد قرروا إجازة العمل بالقياس ، والرأي ، والاستحسان ، وما إلى ذلك .

وقد كتب الخليفة عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري : «فأعرف الأشباه والأمثال ، ثم قس الأمور بعضها ببعض ، أقرها إلى الله ، وأشبهها بالحق ، فاتبعه ، واعمد إليه» ^(٢) .

وقال لشريح : «فإن لم تعلم كل ما قضت به الأئمة المهددون ، فاجتهد رأيك» .

(١) راجع ما تقدم : في أضواء على السنة الحمدية ص ٣٧٠ و ٣٧١ .

(٢) تاريخ عمر بن الخطاب لابن الجوزي ص ١٥٥ والكامل في الأدب ج ١ ص ١٣ وأعلام الموقعين ج ١ ص ٨٦ .

وراجع : سنن الدارقطني ج ٤ ص ٢٠٦ و ٢٠٧ وراجع : المخلص ج ١ ص ٥٩ وعيون الأخبار لابن قتيبة ج ١ ص ٦٦ .

أو قال : «ولم يتبيّن لك في السنة فاجتهد فيه رأيك» ^(١).

وقد عمل بالرأي كل من أبي بكر ، ^(٢) وابن مسعود ، وعثمان ، وعمر ^(٣) وغيرهم من الصحابة ، فراجع.

وقد كان من نتيجة ذلك أن : «استحالـت الشـريـعة وصار أـصـحـابـ الـقـيـاسـ أـصـحـابـ شـرـيـعةـ جـدـيـدةـ» عـلـىـ حدـ تـبـيـرـ اـبـنـ أـبـيـ الحـدـيدـ المـعـتـزـلـيـ ^(٤).

وقد أعلـنـ الأئـمـةـ «عـلـيـهـمـ السـلـامـ» رـفـضـهـمـ لـهـذـاـ النـهـجـ ، وـأـدـانـوـهـ بـشـدـةـ إـصـرـارـ ، وـرـفـضـهـ غـيرـهـمـ أـيـضاـ.

وقد قال الشعبي في إشارة إلى رفض العمل بالرأي :

ما حدثوك عن أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» فخذ به ، وما قالوا برأيهم ،
فبل عليه ^(٥).

وقال ابن شيرمة : دخلت أنا وأبو حنيفة على جعفر بن محمد بن علي ، فقال له
جعفر :

«اتق الله ، ولا تقص الدين برأيك ، فإنما نقف غداً نحن وأنت ، ومن خلفنا بين يدي
الله تعالى ، فنقول : قال الله ، قال رسول الله «صلى الله عليه

(١) تهذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٣٠٧ .

(٢) الإحـكامـ فيـ أـصـوـلـ الـأـحـكـامـ جـ ٤ـ صـ ١٦٢ـ ، وـقـدـ تـقـدـمـتـ بـقـيـةـ الـمـصـادـرـ فيـ فـقـرـةـ رقمـ ١١ـ رـأـيـ الصـحـابـيـ
حيـثـ لـاـ نـصـ ، فـرـاجـعـ.

(٣) الإحـكمـ فيـ أـصـوـلـ الـأـحـكـامـ جـ ٤ـ صـ ١٦٢ـ وـالـخـلـىـ جـ ١ـ صـ ٦١ـ .

(٤) شـرـحـ النـهـجـ جـ ١٢ـ صـ ٨٤ـ .

(٥) شـرـفـ أـصـحـابـ الـمـدـيـثـ صـ ٧٤ـ .

وآله» ، وتقول أنت وأصحابك :

سمعنا ورأينا ، فيفعل الله بنا وبكم ما يشاء ^(١).

٢٩ . ما دل عليه القياس يناسب للنبي صلى الله عليه وآله :

وقد أراد العاملون بالقياس إضفاء هالة من القدسية على آرائهم ، وتكريسها كمعيار عملي ، ونجف فكري ، ثابت ومقبول ، فسمحوا بنسبة ما دل عليه القياس إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، وإن لم يكن النبي «صلى الله عليه وآله» قد قاله.

يقول البعض : «استجاز بعض فقهاء أهل الرأي نسبة الحكم الذي دل عليه القياس الجلي إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» نسبة قولية.

فيقولون في ذلك : قال رسول الله «صلى الله عليه وآله» : كذا ..

ولهذا ترى كتبهم مشحونة بأحاديث تشهد متونها بأنها موضوعة ؛ لأنها تشبه فتاوى الفقهاء ، ولأنهم لا يقيمون لها سندًا ^(٢).

٣٠ . لا اجتهاد بعد اليوم :

ومن أجل تكريس المذاهب الأربع ، ولكي لا يفكر أحد بالتعدى عنها ، وتكون هي المعيار والضابطة دون سواها ؛ فقد قرروا :

أنه لا يحق لأحد أن يجتهد في هذه العصور المتأخرة إلا في حدود

(١) شرف أصحاب الحديث ص ٧٦.

(٢) الباعث الحيث ص ٨٥ عن السخاوي في شرح ألفية العراقي ص ١١ والمتبول في مقدمة شرحه الجامع الصحيح.

المذهب الذي ينتمي إليه ، أو في دائرة خصوص مذاهب الأئمة الأربع ، ووفق أصول محددة لا مجال للتعدي عنها.

ذكر ابن الصلاح : «أنه يتعين تقليد الأئمة الأربع دون غيرهم ؛ لأن مذاهب الأربع قد انتشرت ، وعلم تقدير مطلقها ، وخصوص عامتها ، ونشرت فروعها ؛ بخلاف مذهب غيرهم» ^(١).

وقال الشيخ محمد نجيب المطيعي : «قد بنى ابن الصلاح على ما قاله إمام الحرمين قوله بوجوب تقليد واحد من الأئمة الأربع دون غيرهم .. إلى أن قال : بل الحق : أنه إنما منع من تقليد غيرهم ، لأنه لم تبق رواية مذاهبيهم محفوظة ..

إلى أن قال : امتنع تقليد غير هؤلاء الأئمة الأربع من الصحابة وغيرهم ، لتعذر نقل حقيقة مذاهبيهم ، وعدم ثبوته حق الشبه» ^(٢).

ونقل محمد فريد وجدي عن بعضهم :

أنه بعد المائتين كان الواجب على كل من المقلدين والمجتهدين المنتسبين أن يتبعوا لمذهب واحد معين من المجتهدين المستقلين.

وأما من نشأ من المسلمين بعد المائة الرابعة إلى زمن صاحب كتاب (الإنصاف في بيان سبب الاختلاف) ، فهم إما عامي أو مجتهد منتسب ، فيجب على العامي تقليد المجتهد المنتسب لا غير ، لامتناع وجود المستقل

(١) نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول ج ٤ ص ٦٣٢.

(٢) سلم الوصول لشرح نهاية السؤل ج ٤ ص ٦٣١.

من هذا التاريخ حتى اليوم ^(١).

من ترك التقليد خرج من الإسلام :

قال التهانوي الحنفي : «ومن ترك هذا التقليد ، وأنكر اتباع السلف ، وجعل نفسه مجتهداً أو محدثاً ، واستشعر من نفسه أنه يصلح لاستنباط الأحكام ، وأوجوبة المسائل من القرآن والحديث في هذا الزمان ، فقد خلع رقة الإسلام من عنقه ، أو كاد أن يخلع ، فأئم الله لم نر طائفة يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية إلا هذه الطائفة المنكرة لتقليد السلف ، الدامة لأهلها الخ ...» ^(٢).

وقال المقرizi : «ولي بمصر القاهرة أربعة قضاة ، وهم شافعي ، ومالكى ، وحنفى ، وحنبلى ؛ فاستمر ذلك من سنة خمس وستين وستمائة ، حتى لم يبق في مجموع أمصار الإسلام مذهب يعرف من مذاهب أهل الإسلام سوى هذه المذاهب الأربع ، وعقيدة الأشعري ، وعملت لأهلها المدارس ، والخوانك ، والزوايا ، والربط في سائر ممالك الإسلام ، وعودي من تمذهب بغيرها ، وأنكر عليه ، ولم يول قاض ، ولا قبلت شهادة أحد ، ولا قدم للخطابة والإمامية والتدريس أحد ما لم يكن مقلداً لأحد هذه المذاهب ، وأفني فقهاء هذه الأمصار في طول هذه المدة بوجوب اتباع هذه المذاهب ، وتحريم ما عادها ، والعمل على هذا إلى اليوم» ^(٣).

(١) راجع : دائرة معارف القرن العشرين لوجدي ج ٣ ص ٢٢٣ .

(٢) قواعد في علوم الحديث ص ٤٦٢ .

(٣) الخطط والآثار للمقرizi ج ٢ ص ٣٣٤ .

وقد ذكر ابن الفوطي ما يدل على أن رسم التمذهب بالماهبة الأربعة في بغداد ، والمنع من ذكر آراء غيرهم قد كان قبل هذا التاريخ بحوالي عشرين سنة أو أكثر ، فراجع كلامه حول افتتاح المدرسة المستنصرية ، ثم رسم تعليم المذاهب الأربعة فيها ، والمنع مما عدتها ^(١).

وقد كان ابن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. قد أفقى بحرمة الخروج على تقليد الأئمة الأربعة ، مستدلا له بإجماع المحققين ^(٢).

تكريس المذاهب بالأموال :

ونقل البعض : أن العباسيين في بغداد طلبوا من أهل المذاهب أموالا ، فلم يستطع الشيعة تأمين المال المطلوب ، لكن الحنفية ، والمالكية ، والحنبلية ، والشافعية قد دفعوا المال المطلوب لأجل اتساع حالمهم ، وتيسير المال لديهم ، وكان ذلك في زمن الشريف المرتضى المتوفى سنة ٤٣٦ هـ. فآل ذلك إلى تكريس المذاهب في الأربعة ، واتفقوا على بطلان ما عدتها ، وجوزوا الاجتهاد في المذهب ، ولم يجوزوا الاجتهاد عن المذهب ^(٣).

وقد فصل ابن قيم الجوزية أقوال القائلين بانسداد باب الاجتهاد ، وزمان ذلك الانسداد ، وقولهم : لا يجوز الاختيار بعد الماءتين ، وناقشت تلك الأقوال ، فراجع ^(٤).

(١) تاريخ حصر الاجتهاد ص ١٠٥ - ١٠٧.

(٢) المصدر السابق ص ١٠٨.

(٣) راجع : رياض العلماء ج ٤ ص ٣٣ و ٣٤ .

(٤) أعلام الموقعين ج ٢ ص ٢١٨ - ٢٧٥ . والاجتهاد في الإسلام ص ٢٤٦ - ٢٧٨ .

التمهيد للتقليد :

وقد لاحظنا : أنهم ، وهم يحكمون على من مارس الاجتهاد ، ولم يقلد من يحبون ، أو من استشعر من نفسه أنه يصلح لاستنباط الأحكام ، بالمرور من الدين ، وخلع رقة الإسلام من عنقه ، حسبما تقدم عن التهانوي ، قد مهدوا لسد باب الاجتهاد ، ولكن بذكاء حينما ناقشوا أولاً مسألة خلو العصر من المجتهد ، فلما حوزوه ، انتقلوا إلى القول بأن الخلق كالمتفقين على أنه لا مجتهد اليوم.

فقد «حكى الزركشي في البحر عن الأكثرين : أنه يجوز خلو العصر من المجتهد ، وبه جزم صاحب المحصول .

قال الرافعي : الخلق كالمتفقين على أنه لا مجتهد اليوم.

قال الزركشي : ولعله أخذه من كلام الإمام الرازى ، أو من قول الغزالى في الوسيط : قد خلا العصر من المجتهد المستقل»^(١).

وقد ناقشهم الشوكانى ، وأبطل هذا الرعم منهم ، فراجع كلامه^(٢). ويقول نص آخر : «قد استدل بما صرح به الإمام حجة الإسلام قدس سره ، والرافعى ، والفالى بأنه وقع في زماننا هذا الخلو» (أى من المجتهد). إلى أن قال : «من الناس من حكم بوجوب الخلو من بعد العالمة النسفى ، واختتم الاجتهاد به. وعنوا الاجتهاد في المذهب».

أما الاجتهاد المطلق ، فقالوا : «اختتم بالأئمة الأربع ، حتى أوجبوا

(١) إرشاد الفحول ص ٢٥٣ .

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٥٣ و ٢٥٤ .

تقليد واحد من هؤلاء على الأمة»^(١).

ومهما يكن من أمر ، فإن سد باب الاجتهاد إنما هو لدى فريق معين غير الشيعة ، أما شيعة الأئمة الاثني عشر «عليهم السلام» ، وأتباعهم ، فهم في غنى عن كل هذا ، فهم يفتحون باب الاجتهاد على مصراعيه ، وبمارسونه بصورة مطردة على مر التاريخ ، وإلى يومنا هذا ، وهذه نعمة كبيرة ، هي نعمة العلم والفهم حباهم الله بها ، وحرم الآخرون أنفسهم منها ، وقديما قيل : على نفسها جنت براثن.

مع تبريرات وجدي :

أما محمد فريد وجدي فقد اعتبر : أن السبب في دعوى انسداد باب الاجتهاد ، هو ما طرأ على المسلمين من جمود اجتماعي ، وقصور عن فهم أسرار الشريعة ، فستروا ذلك بالدعوى المذكورة ، والحقيقة أنه مفتوح بنص الكتاب والسنة إلى يوم القيمة. ^(٢) لكن ملاحظتنا التي نريد تسجيلها هنا هي :

أولاً : لماذا قصرت أفهام المسلمين عن فهم أسرار الشريعة؟!

وهل دعوى هذا القصور صحيحة من أساسها؟!

ثانياً : ما فائدة فتح باب الاجتهاد ، مع وجود ذلك القصور عن الفهم؟!

وماذا يفيد فتح باب لا يجرؤ أحد على الولوج فيه ، أو لا يستطيع الولوج أصلاً؟!

(١) فواحة الرحموت ج ٢ ص ٣٩٩ والاجتهاد في الإسلام ص ٢١٩.

(٢) دائرة معارف القرن العشرين ج ٣ ص ١٩٧.

لا اجتهاد عند الفريسيين في اليهود :

وقد كنا نحب أن نعرف : إن كان ثمة ارتباط بين ما يقال عن سد باب الإجتهاد لدى هؤلاء ، وبين ما يقوله الفريسيون من اليهود ، من أنه لا اجتهاد ^(١).

٣١ . التقديس الأعمى حتى للحديث المكذوب :

أما بالنسبة لما تناقلوه على أنه حديث رسول الله «صلى الله عليه وآلها» ، فقد حاولوا إضفاء هالة من التقديس الأعمى عليه ، وكأنه نفس كلامه الصادر عنه «صلى الله عليه وآلها» مع أن أكثره محض اختلاق ، وتزوير.

وقد قدست كتبها على هذا الأساس ، فراجع ما يذكرونها عن صحيح البخاري ، وموطأ مالك ، وسنن أبي داود ، وغير ذلك.

بل لقد حرصوا على المنع من مناقشة الحديث ، حتى ولو خالف العقل ، والوجدان ، وضرورة العقل ، والتاريخ القطعي ؛ لأن السماح بالمناقشة فيه لسوف يبرر المناقشة ثم التشكيك في أمور هي أكثر أهمية وحساسية بالنسبة إليهم.

وقد تصدى الحكام لمواجهة ذلك بصورة قوية وصارمة وحازمة ، لا سيما وأن ذلك قد مكنهم من توجيه الناس حينما يريدون ، وكيفما يشاؤون ، من حلال حفنة من وعاظ السلاطين ، لا يتورعون عن الإحتراق والإفتراء ، حتى على الله ورسوله ، دونما مانع من دين ، أو رادع من وجдан.

وقد روى بعض هؤلاء المرتزقة عن النبي «صلى الله عليه وآلها» محاجة

(١) راجع : مقارنة الأديان (اليهودية) ص ٢٢٣ .

جرت بين آدم وموسى «عليهما السلام» ؛ فحج آدم موسى!! فاعتراض البعض بأنه : متى اجتمع آدم وموسى؟ فتدخل الخليفة ودعا بالنطع والسيف ليقتل ذلك المعترض المستفهم ، بحجة أنه زنديق يكذب بحديث رسول الله «صلى الله عليه وآلـه»!!^(١).
 بل لقد كان الاتهام بالزندقة هو الوسيلة الميسورة للتخلص حتى من لا يرى الصلاة خلف الخليفة العاتي والمتجر^(٢).

٣٢ . أصح الكتب بعد القرآن :

وقد يعتراض البعض : بأن في البخاري ، ومسلم ، وغيرهما من كتب الصحاح أحاديث كثيرة تضمنت ما يخالف الحقائق الثابتة ، وصريح العقل والوجدان.
 وجاء الرد : أن البخاري أجلّ كتب الإسلام وأفضلها بعد كتاب الله^(٣).
 وما قرئ في كربلة إلا فرجت ، ولا ركب به في مركب فغرقت. ويستسقى بقراءته الغمام ، وأجمع على قبوله ، وصحة ما فيه أهل الإسلام^(٤).

(١) راجع : تاريخ بغداد ج ١٤ ص ٧ و ٨ والبداية والنهاية ج ١٠ ص ٢١٥ والبصائر والذخائر ج ١ ص ٨١ وتاريخ الخلفاء ص ٢٨٥.

(٢) البداية والنهاية ج ١٠ ص ١٥٣.

(٣) إرشاد الساري ج ١ ص ٢٩.

(٤) إرشاد الساري ج ١ ص ٢٩. وراجع : تدريب الرواوى ج ١ ص ٩٦ وفتح الباري (المقدمة) ص ١١ وتنكرة السامع والمتكلم ص ١٢٧ (هامش) عن مفتاح السعادة ص ١٢٧ وقال : إن السلف والخلف قد أطبقوا على أنه أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى.

وقال أبو نصر السجزي : «أجمع أهل العلم والفقهاء ، وغيرهم على أن رجلاً لو حلف بالطلاق : أن جميع ما في كتاب البخاري ، مما روي عن النبي «صلى الله عليه وآله» قد صح عنه ، ورسول الله «صلى الله عليه وآله» قاله ، لا شك فيه ، لا يحيث ، والمرأة بحالها في حاليه» ^(١).

وقالوا : أصح كتب بعد كتاب الله الصحيحان : البخاري ، ومسلم ^(٢).
بل قال البعض : «اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله أصح من صحيحي البخاري ومسلم» ^(٣).

وعن سنن أبي داود يقول ابن الأعرابي : «لو أن رجلاً لم يكن معه من العلم إلا المصحف الذي فيه كتاب الله ، ثم هذا الكتاب لم يحتاج معهما إلى شيء من العلم بتة» ^(٤).

٣٣ . هذا الإجماع ظن لا يخطئ :

ولعلك تقول : إجماع الأمة على صحة ما في الصحيحين لا يمنع من كون بعض ما فيهما خطأ ، لأن حجية الخبر وإن كانت قطعية ، ولكن ذلك لا

(١) علوم الحديث ، لابن الصلاح ص ٢٢.

(٢) راجع : فتح الباري (المقدمة) ص ٨ وتدريب الراوي ج ١ ص ٩١ وعلوم الحديث لابن الصلاح ص ١٤ والخلاصة في أصول الحديث ص ٣٦ وعلوم الحديث ومصطلحه ص ٣٩٦ و ٣٩٩ والغدير ج ٩ ص ٣٥ عن شرح صحيح مسلم للنووي.

(٣) عمدة القاري ج ١ ص ٥.

(٤) راجع : تذكرة السامع والمتكلم (هامش) ص ١٢٨ عن تذكرة الحفاظ للذهبي ج ٣ ص ٢١٠.

ينع من كون مضمونه مظنونا ، لكنه من الظن الذي هو حجة ، والظن الحجة قد يخاطئ الواقع أيضا.

فيأتك الرد : «ظن المعصوم عن الخطأ لا يخاطئ ، والأمة في إجماعها معصومة عن الخطأ» ^(١).

وحول تلقي الأمة للصحابيين بالقبول قال ابن كثير : «لأن الأمة معصومة عن الخطأ ، فما ظنت صحته ، ووجب عليها العمل به ، لا بد أن يكون صحيحا في نفس الأمر ، وهذا جيد» ^(٢).

رواية الصحاح عن الخوارج والمبتدةعة :

وتسجل إدانة لكتب الصحاح خصوصا البخاري ومسلم ، وهي روايتهم عن الخوارج ، والمبتدةعة ، حتى إن البخاري ومسلما ، وسائر أصحاب الصحاح قد رروا عن الخوارج والمبتدةعة ، مثل عمران بن حطان ، وهو من أكبر الدعاة إلى البدعة ^(٣) ، فإنه مادح ابن ملجم على قتله وصي النبي «صلى الله عليه وآله» عليا «عليه السلام».

ورروا عن كثرين آخرين من مبغضي علي «عليه السلام» وشائعيه ، مثل :

بهز بن أسد ، وعبد الله بن سالم ، وحسين بن نمير ، وعكرمة ، وقيس بن أبي حازم ،
والوليد بن كثير ، وعروة بن الزبير ، وإسحاق بن سويد ، وحرizer

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٢٤ وشرح صحيح مسلم للنووي (مطبوع بمحامش إرشاد الساري) ج ١ ص .٢٨

(٢) الباعث الحيث ص ٣٥

(٣) الباعث الحيث ص ١٠٠

بن عثمان ، وأزهر بن عبيد الله ، وزباد بن أبيه ، وميمون بن مهران ، وأسد بن وداعة ،
ومحمد بن هارون ، ونعميم بن أبي هند ، ودحيم ، وعبد المغيث الحنيلي ، وخالد بن مسلمة
^(١) وعلى بن الجهم ^(٢) ، ومحمد بن زياد ، وعبد الله بن شقيق ، والمعيرة بن عبد الله ^(٣) ،
وعشرات غيرهم .

وكل هؤلاء ، ومن هو على شاكلتهم ، قد حكموا لهم بالوثيقة ، ورووا عنهم ،
واعظموهم ، ووصفوهم بكل جميل ، مع معروفيتهم بالنصب والبغض لعلي «عليه السلام» ،
وآله الأطهار ^(٤) .

الرواية عن الراضة والشيعة :

ومن جهة ثانية ، فقد روى أصحاب الصلاح أيضاً لبعض الشيعة والراضة ^(٥) وقد
ذكر الإمام السيد عبد الحسين شرف الدين في كتابه طائفة كبيرة من الشيعة ، أو المتهمين
بالتسيع ، من روى لهم أصحاب الصلاح ، فراجع .

(١) راجع في جميع ما تقدم : الغدير ج ٥ ص ٢٩٣ . ٢٩٥ . وج ٧ ص ٢٧٣ ومقدمة فتح الباري ص ٤٦٠ و ٤٦١ والكافية في علم الرواية ص ١٢٥ .

(٢) راجع : البداية والنهاية ج ١١ ص ٤ والغدير ج ٥ ص ٢٤٤ .

(٣) راجع : الغدير ج ١١ ص ٨٧ وج ٣ ص ١٢٣ وج ٦ ص ١٤٣ و ١٤٤ .

(٤) راجع : فتح الباري (المقدمة) ص ٤٦٠ و ٤٦١ وتدريب الرواية ج ١ ص ٣٢٩ . ٣٢٨ .

(٥) راجع : مقدمة فتح الباري ص ٤٦٠ و ٤٦١ وراجع : الكافية في علم الرواية ص ١٢٥ .

التناقض في المواقف :

فروايتهم عن النواصب والخوارج ، والمبتدعة ، وعن الشيعة ، والرافضة ، تتناقض مع قولهم : إن الرواية عن كل هؤلاء لا تصح .
فهم يقولون :

ألف : الخوارج :

عن ابن لهيعة : أنه سمع شيخا من الخوارج يقول بعد توبته :
«إن هذه الأحاديث دين ؛ فانظروا عمن تأخذون دينكم ؛ فإننا كنا إذا هوينا أمرا صيرناه حديثا» ^(١).

أو قال : «انظروا هذا الحديث عمن تأخذونه ، فإننا كنا إذا تراءينا رأيا ، جعلنا له حديثا» ^(٢).

ويلاحظ هنا : أن نفس هذا النص مروي عن حماد بن سلمة ، ولكن عنشيخ من الرافضة!! ^(٣).

ولما حدث إياس بن معاوية الأعمش بحديث عن بعض الحرورية ،

(١) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ و ١١ والكافية للخطيب ص ١٢٣ و ١٢٨ وآفة أصحاب الحديث ص ٧١ و ٧٢ واللائي المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨ وراجع : العتب الجميل ص ١٢٢ . وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩ عن الأولين ، وعن الموضوعات لابن الجوزي ص ٣٨ وعن السنة ومكانتها في التشريع للسباعي ص ٩٧ .

(٢) اللائي المصنوعة ج ٢ ص ٤٦٨ .

(٣) راجع : لسان الميزان ج ١ ص ١١ .

قال : «تريد أن أكتنـس الطريق بشـوي ، فلا أدع بـرة ، ولا خـنسـاء إـلا حـملـتها؟!»^(١).
وقال الجوزجـاني عن الخـوارـج ، الـذـين تـحـركـوا في الصـدرـ الأول ، بـعـد الرـسـول «صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـلـهـ» : «نـبـذـ النـاسـ حـدـيـثـهـمـ اـتـهـامـاـ لـهـمـ»^(٢).

ب : أهل البدع :

قد وردت أحـادـيـثـ روـاهـاـ أـهـلـ السـنـةـ أـيـضاـ تـنـهـيـ عنـ الرـوـاـيـةـ عنـ أـهـلـ الـبـدـعـ^(٣) فـلـتـرـاجـعـ فيـ مـظـانـهاـ.

ج : الشـيـعـةـ وـالـرافـضـةـ :

إنـ أـدنـيـ مـرـاجـعـةـ لـكـتـبـ الرـجـالـ عـلـىـ مـذـاقـ أـهـلـ السـنـةـ تـظـهـرـ : أـنـ أـكـثـرـ المـحـرـوحـينـ عـنـهـمـ إـنـماـ جـرـحـوـهـمـ بـالتـشـيـعـ أـوـ الرـفـضـ ، وـقـدـ اـعـتـرـفـواـ ذـلـكـ جـرـيـمةـ لـأـجـلـ لـلـسـكـوتـ عـلـيـهـاـ ،ـ أـوـ التـسـاهـلـ فـيـهـاـ^(٤).

وسـئـلـ مـالـكـ عـنـ الرـافـضـةـ ، فـقـالـ : لـاـ تـكـلـمـهـمـ ، وـلـاـ تـرـوـ عـنـهـمـ ،ـ فـإـنـهـمـ يـكـذـبـونـ^(٥).

(١) الكـفـاـيـةـ فيـ عـلـمـ الرـوـاـيـةـ صـ ٤٠٣ـ وـمـحـوـثـ فيـ تـارـيـخـ السـنـةـ المـشـرـفـةـ صـ ٢٩ـ عـنـ الـمـحـدـثـ الـفـاضـلـ للـرـامـهـرـمـزـيـ جـ ١ـ صـ ١٢ـ .

(٢) أـحـوالـ الرـجـالـ صـ ٣٤ـ .

(٣) رـاجـعـ : لـسانـ المـيـزانـ جـ ١ـ صـ ١٠ـ وـ ١٢ـ وـ ٧ـ وـ مـيـزانـ الـاعـتـدـالـ جـ ١ـ صـ ٣ـ .

(٤) وـرـاجـعـ عـلـىـ سـيـلـ المـثالـ : السـنـةـ قـبـلـ التـدوـينـ صـ ٤٤٣ـ وـ ٤٤٢ـ وـ الـكـفـاـيـةـ فيـ عـلـمـ الرـوـاـيـةـ صـ ١٢٣ـ وـ ١٣٠ـ وـ ٣١ـ .

(٥) لـسانـ المـيـزانـ جـ ١ـ صـ ١٠ـ وـ مـيـزانـ الـاعـتـدـالـ جـ ١ـ صـ ٢٧ـ . ٢٨ـ . ٢٩ـ . وـ مـقـدـمـةـ فـتـحـ الـبـارـيـ صـ ٤٣١ـ وـ فـتـحـ الـبـارـيـ جـ ٢ـ صـ ١٥٣ـ وـ قـوـاعـدـ فيـ عـلـمـ الـحـدـيـثـ صـ ٤٠٧ـ وـ ٤٢٢ـ .

وعن الشافعي : لم أر أحدا من أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة^(١).

وقال أبو عصمة لأبي حنيفة : «من تأمرني أن أسمع الآثار؟! قال : من كل عدل في هواه إلا الشيعة ، فإن أصل عقيدتكم تضليل أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» ، ومن أتى السلطان طائعا الخ...»^(٢).

وعن شريك : إحمل العلم عن كل من لقيت إلا الرافضة ، فإنهم يضعون الحديث ،

ويتخلّونه دينا^(٣).

وقال التهانوي : «نحن نعلم : أنهم كذبوا في كثير مما يروونه في فضائل أبي بكر ،

وعمر ، وعثمان.

كما كذبوا في كثير مما يروونه في فضائل علي. وليس في أهل الأهواء أكثر كذبا من

الرافضة»^(٤).

ويقول هارون الرشيد : «طلبت أربعة فو جدتها في أربعة : طلبت الكفر فوجدته في

الجهمية ، وطلبت الكلام والشغب فوجدته في المعتزلة ، وطلبت الكذب فوجدته عند

الرافضة ، وطلبت الحق فوجدته مع أصحاب الحديث»^(٥).

وعن يزيد بن هارون : يكتب عن كل صاحب بدعة ، إذا لم يكن داعية

(١) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٦ وراجع لسان الميزان ج ١ ص ١٠.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٢٦ .

(٣) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ وميزان الاعتلال ج ١ ص ٢٧ و ٢٨.

(٤) قواعد في علوم الحديث ص ٤٤ وراجع ص ٤٤٣ .

(٥) شرف أصحاب الحديث ص ٥٥ وراجع ص ٧٨.

إلا الرافضة ، فإنهم يكذبون ^(١).

العلاج المتظور :

كانت تلك بعض أقوايلهم حول هؤلاء وأولئك ، وهي تناقض موقفهم منهم ، وروايتهم عنهم ، فكان علاجهم لهذا المشكل بتقديم عدة ضوابط ، رأوا أنها تكفي لدفع الخطر ، وتحبب الكثير من الضرر .
ونذكر من هذه المعالجات :

٣٤ . رد روایات الشیعة فی المطاعن والفضائل :

فكل ما فيه تأكيد على الحق ، وإظهار له ، فيما يرتبط بفضائل علي «عليه السلام» ، وكذا فيما يرتبط بما صدر من خصوم أهل البيت «عليهم السلام» من أفاعيل تدينهم ، وتظهر بعض مساوئهم ، فإنهم لا يقبلونه ، ويتهمنون الرافضة بالكذب فيه .
إنهم لا يقبلون منهم أي شيء فيه تأييد لمذهب الشیعة ، وتفنيد لمذهب غيرهم .

٣٥ . الرافضة لا إسناد لهم :

ومن أجل استبعاد فقهه ، ورؤى ، و المعارف أهل البيت «عليهم السلام» الذين هم أحد الثقلين اللذين أمر رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» بالتمسك بهما إلى يوم القيمة ، وهم سفينة نوح التي ينجو من ركبها .

ولكي تبقى الساحة مفتوحة أمام الآخرين ليأخذوا بفتاوي أناس عاشوا ، أو فقل : ولدوا بعد وفاة النبي «صلى الله عليه وآلـه» بعشرات

(١) لسان الميزان ج ١ ص ١٠ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٧ و ٢٨ .

السنين ، ليسوا من أهل بيت النبوة ، ولا من معدن الرسالة ، ولا من مهبط الوحي والتنزيل. نعم ، من أجل ذلك ، ينجدهم يحاولون قطع الصلة بين الرافضة وبين الرسول بالكلية. فقد قال التهانوي حول المعرفة بالإسناد : «لا ريب أن الرافضة أقل معرفة بهذا الباب ، وليس في أهل الأهواء والبدع أحجيم منهم به ؛ فإن سائر أهل الأهواء ، كالمعتزلة والخوارج يقصرون في معرفة هذا ، لكن المعتزلة أعلم بكثير من الخوارج ، والخوارج أعلم بكثير من الرافضة ، والخوارج أصدق من الرافضة». إلى أن قال : «أهل البدع سلكوا طريقاً أخرى ابتدعواها واعتمدوها ، ولا يذكرون الحديث بل ولا القرآن في أصولهم إلا للاعتماد ، لا للاعتراض.

والرافضة أقل معرفة بل وعناية بهذا ، إذ كانوا لا ينظرون في الأسناد ، ولا في سائر الأدلة الشرعية والعقلية ، هل تافق ذلك أو تختلفه. ولهذا لا يوجد لهم أسانيد متصلة صحيحة قط.

بل كل إسناد متصل لهم ؛ فلا بد أن يكون فيه من هو معروف بالكذب ، أو كثرة الغلط ، وهم في ذلك شبيه باليهود والنصارى ، فإنه ليس لهم أسناد». وقال : والأسناد من خصائص هذه الأمة ، وهو من خصائص الإسلام ، ثم هو في الإسلام من خصائص أهل السنة ، والرافضة أقل عناية به ، إذ كانوا لا يصدقون إلا بما يوافق أهواءهم ، وعلامة كذبه أنه يخالف هواهم»^(١).

(١) قواعد في علوم الحديث ص ٤٤٣ و ٤٤٤ .

٣٦ . رواية ما لا يضر :

وأما رواية الشيعي ، وحتى الرافضي لما يؤيد مذهب أهل السنة ، أو فقل ما لا يضر بنهم ، ولا بمنتهيهم ، فهي مقبولة ، بل يمكن أن يصبح الشيعي بل الرافضي من رواة الصحاح ألسن أيضا ، وبذلك يكون قد جاز القنطرة ، كما سنرى.

٣٧ . حديث الداعية إلى البدعة يرد :

وأما بالنسبة للخوارج والنواصب ، وحتى الشيعي والرافضي أحيانا حين يوافق هواهم ، ويخدم اتجاههم بزعمهم ، فقد قالوا :
إن صاحب البدعة إذا لم يكن داعية ، أو كان وتاب ، أو اعتضدت روایته بمتابع ،
فإن روایته تقبل ، أما إذا كان داعية ، فلا خلاف بينهم في عدم قبول روایته ^(١).
وقيل لا تقبل روایة غير الداعية أيضا ^(٢).

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ١٠٤ و ١٠٣ والباعث الخيث ص ٩٩ وإرشاد الفحول ص ٥١ وفتح الباري (المقدمة) ص ٤٥٩ و ٤٥٠ ومعرفة علوم الحديث ص ١٣٥ والخلاصة في أصول الحديث ص ٩٥ والمحروخون ج ١ ص ١٦٨ والكتابية في علم الرواية ص ١٢١ و ١٢٣ و ١٢٦ و ١٢٨ . وقواعد في علوم الحديث للتهاذبي ص ٢٣٠ و ٢٣١ و ٤٠٢ و ٢٠٧ وتقريب النبووي وشرحه للسيوطى المسمى بتدريب الراوى ج ١ ص ٣٢٥ .

(٢) الخلاصة في أصول الحديث ص ٩٥ والكتابية في علم الرواية ص ١٢٠ وقواعد في علوم الحديث للتهاذبي ص ٤٦ و ٢٣٠ . وتقريب النبووي وشرحه (تدريب الراوى) ج ١ ص ٣٢٤ وبحوث في تاريخ السنة المشرفة ص عن وعن

٣٨ . حجم البدعة :

وبما أن ما تقدم لا يكفي في علاج بعض جهات القضية ، لا سيما وأنهم يردون روایات من يتهم بالتشیع ، مع أن صاحبهم تروی عن الشیعہ ، فقد اتجهوا نحو الحديث عن حجم البدعة ومقدارها ، فقالوا :

إن كانت البدعة صغرى ، حازت الرواية عن أصحابها ، وإن كانت كبرى لم تجز ؛ فالبدعة الكبرى هي الرفض الكامل ، والصغرى كغلو التشیع ، أو كالتشیع بلا غلو ولا تحرق

(١) .

وبذلك يفسرون الحال أمام الرواية عن بعض علمائهم الذين ينسبون إليهم التشیع

لحد :

أنه روى حديثا في فضل علي «عليه السلام» ، أو تكلم في معاوية ، كالنسائي ، وعبد الرزاق الصنعاني ، والحاكم النيسابوري ، وأضراهم.

٣٩ . من روى له الشیخان ، جاز القنطرة :

ولكن تبقى مشكلة روایتهم عن بعض المبدعة ، الذين هم من أشد الدعاة إلى بدعتهم ، مثل عمران بن حطان ، وغيره من التواصب والخوارج ، فحلوها بطريقة جبرية ، وقاطعة ، حين قالوا : من روى له الشیخان ، فقد جاز القنطرة (٢).

الكامن لابن عدي ج ١ ص ٣٩ : أو عن : المحرر ج ٢ ص ٢٧ ب وعن المحدث الفاضل ج ١ ص ١٢ .

(١) لسان الميزان ج ١ ص ٩ و ١٠ وميزان الاعتدال ج ١ ص ٣٠ .

(٢) قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٤٦٣ عن أبي الوفاء القرشي في كتاب الجامع الذي جعله ذيلا للجوائز المضية ج ٢ ص ٤٢٨ .

وقال الذهبي في ترجمة يحيى بن معين : «وأما يحيى فقد حاز القنطرة (يعني برواية الشیخین له) فلا يلتفت إلى ما قيل فيه ، بل قفز من الجانب الشرقي إلى الجانب الغربي . يعني أنه في أعلى مراتب التعديل والتوثيق» ^(١).

وذكر التهانوي : إن كل من حدث عنه البخاري فهو ثقة ، سواء حدث عنه في الصحيح ، أم في غيره ، وكذا كل من ذكره البخاري في تواريخه ، ولم يطعن فيه ، فهو ثقة ، وكذا كل من حدث عنه مسلم ، والنسائي ، وأبو داود ، أو سكت عنه أبو داود فهو ثقة أيضا ^(٢).

٤ . الخوارج صادقون :

وبعد ما تقدم ، فقد حلت مسألة لزوم قبول روایات بعض علماء أهل السنة الكبار ، الذي اهتموا بالتشييع ، بسبب روایتهم بعض فضائل علي وأهل بيته «عليهم السلام» ، أو انتقدوا معاوية وأضرابه ، وقبلت أيضا روایات بعض الشيعة أو الرافضة ، التي جاءت منسجمة مع النهج الفكري الذي يتزوره غير الشيعة أيضا ، ثم قبلت أيضا روایات الصحاح ؛ البخاري ، ومسلم ، والنسائي ، وأبي داود ، ولكن ذلك كله لا يكفي أيضا ، بل لا بد من تصحيح روایة كل خارجي وناصبي ، مع أنهم يدعون : أن هؤلاء أهل بدعة قد ترك أهل السنة حديثهم ^(٣).

(١) ميزان الاعتدال ج ٤ ص ٤١٠.

(٢) لخصنا ذلك من كتاب : قواعد في علوم الحديث للتهانوي ج ٢ ص ٤٢٨.

(٣) ميزان الاعتدال ج ١ ص ٣ ولسان الميزان ج ١ ص ٧ و ١٢.

ومع أن فيهم من يدعوا إلى بدعته ، ومن كان داعية إلى بدعته لا تقبل روایته ^(١).
ومع أنه قد تقدم : أن الخوارج معروفون بوضع الحديث ، وقد ترك الناس الرواية عنهم
في البداية لذلك.

فالجوا هذا المشكّل بداعوي : أن «الخوارج أعلم بكثير من الرافضة ، والخوارج
أصدق من الرافضة ، بل الخوارج لا نعلم عنهم أنهم يتعمدون الكذب ، بل هم من أصدق
الناس» ^(٢).

وقال أبو داود : «ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج» ^(٣).
وقال التهانوي : «الخوارج لا يكادون يكذبون ، بل هم من أصدق الناس مع بدعهم
وضلالهم» ^(٤).

وقال ابن تيمية : «الخوارج مع مروقهم من الدين فهم أصدق الناس ، حتى قيل : إن
حديثهم أصح الحديث» ^(٥).
وعمل بعضهم صدقهم بأنهم يقولون بأن مرتكب الكبيرة كافر ^(٦).

(١) راجع تفصيل ذلك فيما تقدم وفي لسان الميزان ج ١ ص ١٠ .

(٢) قواعد في علوم الحديث للتهانوي ص ٤٤٣ .

(٣) ميزان الاعتدال ج ٣ ص ٢٣٦ والعتب الجميل ص ١٢١ وفتح الباري (المقدمة) ص ٤٣٢ وج ٢ ص ١٥٤ .

(٤) قواعد في علوم الحديث ص ٤٤٤ .

(٥) بحوث في تاريخ السنة المشرفة ص ٢٩ .

(٦) المصدر السابق ص ٢٨ .

ولا ندرى كيف صح له هذا التعليل .

وهؤلاء الخوارج أنفسهم قد قتلوا عبد الله بن خباب ، وارتكبوا جرائم الرذى ، وغيرها

ما هو مسطور في تواريختهم؟!

٤ . الاعتزال ، والعداء لأهل الحديث :

وحين طفت مدرسة أهل الحديث ، ونشروا في الناس الكثير من الأمور التي يأبها العقل والوجdan ، والفطرة ، وتخالف القرآن .

مثل : نفي عصمة النبي «صلى الله عليه وآلـه» إلا في التبليغ ، عقيدة الجبر ، التحسيم والتشبيه ، لزوم الخضوع للحاكم الظالم ، والمنع من الاعتراض عليه ، وغير ذلك من أمور أدخلوها في عقائد المسلمين ، وفي تاريخهم ، وهي مأخوذة في الأكثر من أهل الكتاب . ثم واجههم المعتزلة ، وغيرهم ، ولا سيما الشيعة بالأحاديث الصحيحة والصرحية ، التي رووها هم أنفسهم ، فأحرجوهم في كثير من الواقع ، وفندوا مزاعمهم وأقاوبلهم ، سواء بالنسبة لكثير من الجهات العقائدية ، أم بالنسبة لبعض ما يزعمون أنه أحداث تاريخية ، أو غيرها .

فإنهم التحاجوا إلى أسلوب التجريح ، والمقاطعة على الصعيد الفكري ، وقرروا بالنسبة إلى الشيعة رد رواية كل من فيه رائحة التشيع .

وأما بالنسبة للمعتزلة الذين كانوا يتمتعون بالتأييد من قبل عدد من الحكماء ، فقد قرروا :

أنه إذا كان الراوي معتزليا ، يناسب أهل الحديث العداء ، فلا يسمع كلامه ، ولا يعتد به ، لأن كونه معتزليا ، مخالفًا لأهل الحديث ، يجب

ضعفه ، وسقوط ما يأتي به !! ^(١).

٤٢ . خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء :

ومن الذين يسمح لهم بالحديث على نطاق واسع عائشة أم المؤمنين ، التي نشرت في الناس ألف الأحاديث ، التي تصب في اتجاه معين ، لا يتلاءم كثيراً مع خط علي «عليه السلام» وأهل بيته.

إن لم نقل : إنه يؤيد الاتجاهات المخالفة له في كثير من الأحيان.
ومنعًا لأي ريب أو اعتراض ، فقد جاءت الضابطة على صورة حديث منسوب إلى النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» يقول : «خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء» ^(٢).

٤٣ . أبو هريرة راوية الإسلام :

ومن المعلوم : أن أبو هريرة الدوسى يستأثر بأكبر رقم من الروايات التي ينسبها إلى النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، حيث إن له منها ، حسب إحصائية ذكرها العالمة أبو رية رحمه الله ٥٣٧٤ حديثاً ^(٣).

ونحن نجد الطعون تتوجه إلى هذا الرجل ، أعني أبو هريرة من كل حدب وصوب ، وقد ألفت في ذلك الكتب ^(٤) ، وكتبت البحوث.
بل إنك تجد في الطاعنين عليه من هو من كبار الصحابة أيضاً ؛ وقد قال

(١) السنة قبل التدوين ص ٤٤٣.

(٢) أضواء على السنة الحمدية ص ١٢٧.

(٣) راجع : كتابه أضواء على السنة الحمدية.

(٤) راجع كتاب : أبو هريرة لشرف الدين ، وكتاب : أبو هريرة شيخ المضيارة ، لأبي رية.

ورد سعد على أبي هريرة مرة ، فوقع بينهما كلام حتى ارتحت الأبواب بينهما ^(٢).

وروي عن عمر بن الخطاب قوله : أكذب المحدثين أبو هريرة ^(٣).

وقد ذكر الذهبي نصوصاً عديدة تفيد : أنهم كانوا يتجنبون حديث أبي هريرة ، ويتكلمون في إكثاره من الحديث ^(٤).

وإن أدنى مراجعة لكتاب أبو هريرة شيخ المضيارة للشيخ محمود أبي رية ، وكذا كتاب أبو هريرة للإمام السيد عبد الحسين شرف الدين ، تغنينا عن ذكر النصوص الكثيرة لذلك.

وبعد كل ما تقدم نقول : لقد رأوا : أن هذه الطعون التي تتوجه إلى أبي هريرة من كل حدب وصوب ، قد تؤدي إلى إحداث خلل كبير في البنية الفكرية لتيار كبير من الناس ، فلا بد إذن من مواجهة هذه المجمة بهجمة مماثلة ، ولا مانع من أجل تثبيت الأصول والقواعد من استعمال أسلوب التخويف ، والتهويل ، بل والسباب ، ثم الاتهام بكل عظيمة ، وإن لم ينفع ذلك كله في دفع غائلة تلك التحريرات والطعون ، فبالإمكان الالتجاء إلى أسلوب تحريض الحكماء على أولئك الناس ، إذا ما حاولوا التذكير بأقوال

(١) تأويل مختلف الحديث ص ١٣٢ والستة قبل التدوين ص ٤٥٥ .

(٢) سير أعلام النبلاء ج ٢ ص ٦٠٣ .

(٣) الستة قبل التدوين ص ٤٥٥ عن : رد الدارمي على بشر المرسي ص ١٣٢ .

(٤) راجع : سير أعلام النبلاء ج ٢ ترجمة أبي هريرة.

السلف ومواقفهم من أبي هريرة راوية الإسلام.
ولعل خير ما يجسّد هذا الاتجاه هي أقوال ابن خزيمة التي جمعت ذلك كله ، حيث قرر :

أن من يطعن في أبي هريرة : إما معطل حهمي .. وإنما خارجي يرى السيف على أمّة محمد ، ولا يرى طاعة خليفة ، ولا إمام ، أو قدري ، أو جاحد^(١).
هذا كله عدا عن رمي الطاعنين على أبي هريرة بالانحراف ، والضلال ، وبكثير من أنحاء التوهين والتهجين ، والإخراج من الدين ، كل ذلك إكراما لأبي هريرة ، فلأجل عين ألف عين تكرم.

٤٤ . لا يعرض الحديث على القرآن :

ومن أجل مواجهة الحالة الناشئة من وجود أحاديث كثيرة ، حتى في الصحيحين تختلف القرآن الكريم وتنافيه ، الأمر الذي من شأنه أن يخرج القائلين بصحّة كل ما في الصحيحين ، وكذا ما جاء في غيرهما من أحاديث بأسانيد معتبرة وصحيحة ، حسب تقديراتهم ، من أجل ذلك ، قرروا :

أن الحديث أصل قائم برأسه^(٢) ولا يعرض على الكتاب العزيز ، والأحاديث التي تلزم بعرض الحديث على القرآن هي من وضع الزنادقة ، والسنة قاضية على الكتاب ، وليس الكتاب بقاض على السنة. (وسيأتي ذلك مع مصادره في الفصل التالي إن شاء الله تعالى).

(١) راجع : السنة قبل التدوين ص ٤٦٧ و ٤٦٨ .

(٢) مقالات الإسلاميين ج ٢ ص ٢٥١ .

ولأجل هذا نجد : «أن كثيرا من أهل الحديث استحازوا الطعن على أبي حنيفة ؛ لرده كثيرا من أخبار الآحاد العدول ، لأنـه كان يذهب في ذلك إلى عرضها على ما اجتمع من الأحاديث ، ومعانـي القرآن» ^(١).

٤ . موافقة أهل الكتاب :

أما ما نرى : أنه قد جاء موافقا لأهل الكتاب ، فهو لا يعني . بالضرورة . أنـه أهل الكتاب قد تلاعبوا بهذا الدين ، وأدخلوا فيه ترهاتـهم.

وذلك لوجود ضابطة مزعومة تقول : إنـرسول الله «صـلى الله عـلـيه وآلـه» كان يحب موافقة أهل الكتاب في كلـ ما لمـ يؤمـر به ^(٢).

رغمـ أنـنا قد قدمـنا : أنـ الأمرـ كانـ علىـ عـكـسـ ذـلـكـ تـماـماـ ، ولـسـوـفـ يـأـتـيـ فيـ هـذـاـ الكتابـ ، حينـ الكلـامـ حولـ صـيـامـ عـاـشـورـاءـ ماـ يـبـثـ ذـلـكـ أـيـضاـ إنـ شـاءـ اللهـ تـعـالـىـ.

٥ . حدثـوا عنـ بـنـي إـسـرـائـيلـ وـلـاـ حـرـجـ :

أماـ بالـنـسـبةـ لـلـرـوـاـيـةـ عـنـ بـنـي إـسـرـائـيلـ ، وـإـعـطـاءـ الفـرـصـةـ لـأـهـلـ الـكـتـابـ لـبـثـ سـمـومـهـمـ ، وـالـعـبـثـ بـأـفـكـارـ النـاسـ ، وـتـسـرـيبـ عـقـائـدـهـمـ ، وـأـفـكـارـهـمـ ، وـحتـىـ أـحـكـامـهـمـ الـفـقـهـيـةـ إـلـىـ الـمـسـلـمـيـنـ ، فـلـيـسـ الذـنـبـ فـيـ ذـلـكـ ذـنـبـهـمـ ، وـإـنـماـ كـانـ ذـلـكـ اـنـسـجـامـاـ مـعـ الضـابـطـةـ الـمـقرـرـةـ ، وـاـمـتـشـالـاـ لـلـمـرـسـومـ الـذـيـ يـقـولـ : «ـحـدـثـواـ عـنـ بـنـي إـسـرـائـيلـ وـلـاـ حـرـجـ»ـ.

(١) أـضـوـاءـ عـلـىـ السـنـةـ صـ ٣٧٠ـ عـنـ الـأـنـقـاءـ صـ ١٤٩ـ .

(٢) رـاجـعـ : صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ طـ المـيـمـيـةـ جـ ٤ـ صـ ٦٧ـ وـالـسـيـرـةـ الـخـلـيـةـ جـ ٢ـ صـ ١٣٢ـ وـزـادـ الـمـعـادـ جـ ١ـ صـ ١٦٥ـ .

وكان رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» يحدث عن بنـي إسرائـيل عـامة لـيلـه حتـى يـصـبـحـ ، كـما زـعـمـوا ، وكـلـ ذـلـكـ قد تـقـدـمـ .

٤ . الحسن والقبح شرعاً وعلياً :

وتواجهـهمـ أحـكامـ شـرـعـيةـ مـزـعـومـةـ ،ـ وـأـقاـوـيـلـ عـقـائـدـيةـ ،ـ وـأـحـادـيـثـ وـأـوـامـرـ وـأـمـورـ غـيرـ معـقـولـةـ ،ـ وـلاـ مـسـتـسـاغـةـ ،ـ مـنـ قـبـيلـ ماـ ذـهـبـ إـلـيـهـ جـمـهـورـ الأـشـاعـرـةـ مـنـ أـنـ التـكـلـيفـ بـغـيرـ المـقـدـورـ وـمـاـ لـاـ يـطـاـقـ صـحـيـحـ وـجـائـزـ ،ـ بـلـ جـوـزـ بـعـضـهـ التـكـلـيفـ بـالـمـحـالـ أـيـضاـ^(١) ،ـ وـاسـتـدـلـواـ عـلـىـ ذـلـكـ بـمـاـ لـاـ بـحـالـ لـذـكـرـهـ هـنـاـ^(٢) ،ـ وـاسـتـدـلـ الـبعـضـ بـرـوـاـيـاتـ بـدـءـ نـزـولـ الـوـحـيـ أـيـضاـ ،ـ كـماـ سـيـأـتـيـ .

فـمـنـ أـجـلـ مـوـاجـهـةـ الضـحـةـ الـتـيـ رـيمـاـ تـشـيرـهـ أـقاـوـيـلـ مـنـ هـذـاـ القـبـيلـ جـاؤـواـ بـضـابـطـةـ عـجـيـبةـ غـرـيـبةـ تـقـوـلـ :

إـنـهـ لـاـ قـبـيـحـ إـلـاـ مـاـ قـبـحـهـ الشـرـعـ ،ـ وـلـاـ حـسـنـ إـلـاـ مـاـ حـسـنـهـ الشـرـعـ .ـ أـمـاـ العـقـلـ فـلـاـ دـوـرـ لـهـ فـيـ هـذـاـ الـأـمـرـ ،ـ لـاـ مـنـ قـرـيبـ وـلـاـ مـنـ بـعـيدـ ،ـ وـهـذـاـ مـاـ ذـهـبـ إـلـيـهـ الـأـشـعـرـيـةـ ،ـ وـمـنـ وـافـقـهـمـ^(٣) وـبـذـلـكـ تـنـحـلـ عـنـهـمـ كـثـيرـ مـنـ الـعـقـائـدـ ،ـ وـالتـارـيـخـيـةـ ،ـ وـالـفـقـهـيـةـ وـغـيرـهـاـ ،ـ وـلـاـ نـرـيدـ أـنـ نـنـاقـشـ هـذـهـ الـمـزـعـمـةـ هـنـاـ ،ـ غـيـرـ أـنـاـ نـشـيرـ إـلـىـ أـنـ الشـوـكـانـيـ .ـ وـهـوـ مـنـ كـبـارـ عـلـمـائـهـمـ .ـ قـدـ اـعـتـبـرـ إـنـكـارـ

(١) راجـعـ :ـ نـخـاـيـةـ السـؤـلـ (ـشـرـحـ منـهـاجـ الـأـصـوـلـ)ـ جـ ١ـ صـ ٣٢١ـ .ـ ٣٢١ـ مـتـنـاـ وـهـامـشاـ ،ـ وـصـ ٣٤٥ـ وـ ٣٤٧ـ وـ ٣٤٨ـ وـ ٣٥٣ـ وـ إـرـشـادـ الـفـحـولـ صـ ٩ـ (١)ـ .ـ

(٢) راجـعـ :ـ إـرـشـادـ الـفـحـولـ صـ ٩ـ .ـ

(٣) راجـعـ :ـ إـرـشـادـ الـفـحـولـ صـ ٧ـ وـ نـخـاـيـةـ الـأـصـوـلـ جـ ١ـ صـ ٣١٤ـ وـصـ ٨١ـ .ـ ٨٥ـ .ـ

إدراك العقل لكون الفعل حسنا ، أو قبيحا مكابرة ومباهة^(١).

٤٨ . صوافي النساء :

وقد قلنا في فصل سابق : إنهم من أهل تلقي الإعتراضات على بعض الفتاوى التي كانت تصدر من بعض الرموز الرئيسية ، مما يخالفون فيها صريح النص القرآني أو النبوى ، الأمر الذي قد يزعزع الثقة بهم ، بالإضافة إلى سلبيات أخرى ، إنهم من أهل تلقي ذلك ، قرروا حصر الفتوى في القضايا السياسية والقضائية الهامة ، بالأمراء ، وسموها : صوافي النساء.

٤٩ . الفتوى لأشخاص بأعيانهم :

وأما سائر ما تبقى من أمور ، فقد أوكلت إلى أناس بأعيانهم ، وحضر على الآخرين . الذين لا يطمأن إلى ميلهم ، أو أهليتهم في مجال تقوية الخط السياسي القائم . حظر عليهم أن يتصدوا للفتوى ، أو للرواية ، وقد قدمنا بعض ما يوضح ذلك فلا نعيد ، ثم قرروا ضابطة أخرى وهي :

٥٠ . المنع من الحديث ، من روایته ، ومن كتابته :

وكذا ضابطة :

٥١ . المنع من السؤال عن معاني القرآن :

إلى غير ذلك : من معايير زائفة ، وضوابط تهدف إلى حفظ الإنحراف والإحتفاظ به ، لا يتسع المقام لذكرها ، ولا تسمح الفرصة بتنصيتها . ولعل فيما ذكرناه كفاية لمن أراد الرشد والمداية.

(١) إرشاد الفحول ص ٩.

الفصل الرابع :

الضوابط الصحيحة للبحث العلمي

لا بد من معايير وضوابط :

وإذ قد اتضح لدينا : أنه قد كان ثمة خطة خبيثة ، تستهدف النيل من شخصية النبي العظيم وال الكريم «صلى الله عليه وآلها» ، ومن المقدسات الإسلامية ، ومن كل رموز الإسلام وشعائره ، ومبانيه وما آثره ؛ فمن الضروري جدا . إذا أردنا تقييم النصوص الروائية والتاريخية النبوية ، وكل قضايا الإسلام . أن نعتمد معايير وضوابط قادرة على إعطائنا الصورة الحقيقية ، والأكثر نقاط وصفاء ، ثم هي قادرة على إبعاد ذلك الجانب الموبوء والمريض ، والمزيف عن دائرة اهتماماتنا ، ثم عن محيطنا الفكري ، والعملي بصورة كاملة و شاملة ، فما هي تلك المعايير ؟

وما هي حقيقة هاتيك الضوابط؟!

إننا من أجل الإجابة على هذا السؤال نقول بإيجاز و اختصار :

أدوات البحث الموضوعي والعلمي :

إن من الواضح : أن ما لدينا من علوم إسلامية ، مثل علم الفقه وأصوله ، وعلوم القرآن ، والكلام ، والرجال ، والتاريخ ، والنحو واللغة ، وغير ذلك قد استفدنا في بعضه . جزئيا على الأقل . من إرشادات العقل وأحكامه ، ومن تتبع ودراسة اللغة العربية ، من جهات وحيثيات مختلفة ، إلا

أن معظم ذلك قد جاء من خلال الاستفادة من النص القرآني الكريم ، ومعرفة حقائقه ودفائقه ، وسائل ما يرتبط به ، ثم ما جاء على شكل روایات ، نقلها لنا أناس عن غيرهم ، ونقلها هؤلاء عن آخرين أيضا ..

وهكذا إلى أن يتنهى الأمر إلى النبي «صلى الله عليه وآله» ، أو الإمام «عليه السلام» ، أو أي شخص آخر روى الحديث أو عاينه ، أو صدر منه القول أو الموقف . فإذا أردنا البحث في صحة أو فساد هذا المنقول ، فلا بد لنا من امتلاك أدوات البحث ، واستخدام وسائله.

ونريد أن نوضح هنا : أن وسائل وأدوات البحث العلمي لدى الوعيين من أهل الإسلام ، لا تختلف عنها لدى غيرهم من عقلاء البشر جميعا ، فهم يعتمدون نفس المعايير والضوابط التي يعتمدها سائر العقلاء والحكماء من الناس ، إذا أرادوا الوصول إلى ما هو حقيقة وصحيح ، واستبعد ما هو مزيف ، أو محرف ، أو مصطنع .
ونحن لا بد لنا من أجل استيفاء البحث من الإشارة إلى بعض تلك الأدوات والوسائل ^(١) ، فنقول :

(١) إن محظوظانا في هذا الفصل وفي سابقه ، هو . في الأكثر . النصوص المرتبطة بالنبي «صلى الله عليه وآله» ، والأئمة المعصومين «عليهم السلام». وما عدا ذلك من قضايا تاريخية فإنه لا يهمنا كثيرا الآن. ونشير هنا إلى أن من المعلوم : أن التاريخ وكل قضايا التراث قد كتبت . في الأكثر . بأيد غير أمينة ، فلا يمكن المبادرة إلى عرضها على أنها تاريخ أو تشريع ، أو غير ذلك إلا بعد دراستها بعمق ، وتحقيقها بصورة كافية وواافية. ونحن نعترف في الوقت الحاضر أننا غير قادرين على القيام بمهمة كهذه.

مما سبق :

قد قدمنا في الفصل السابق نماذج قليلة من معايير وضوابط مزيفة تهدف إلى حفظ الإنحراف ، والإحتفاظ به ، وترسيخه ، وتبريه وتقريره.

ونستطيع أن نستخلص منها مجموعة من القواعد والمنطلقات ، أو فقل : المعايير والأطر ، التي لا بد من مراعاتها ، والإلتزام والتقييد بها في مجالات ومراحل البحث العلمي الموضوعي والتزئيف ، في النصوص المختلفة التي تحدثنا عن الدين ، والعقيدة والشريعة ، والسيرة ، والمؤاقف الجهادية وغيرها ، خصوصاً ما كان منها مرتبطاً بأقوال وموافق وأفعال النبي الأكرم «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، والأئمة الطاهرين من أهل بيته صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

والنقطات التي ذكرناها في ذلك الفصل ، وإن كانت لم نذكرها جميعها ، وكانت كثيرة ومتعددة ، إلا أنها نعيد التذكير ببعضها كنموذج يوضح ما نرمي إليه ، فنقول :

١ . ليس لأحد حق التشريع ، ولا يؤخذ من أحد سوى الله ورسوله ، ثم من أمر رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» بأخذ الشريعة منهم ، وهم أهل البيت الأطهار «عليهم السلام» ، الذين هم سفينة نوح ، من ركبها نجا ، ومن تخلف عنها غرق وهو ، وهم أحد الثقلين اللذين لن يصل من تمسك بهما إلى يوم القيمة.

٢ . إنه لا سنة إلا سنة رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، وسنة الخلفاء الراشدين ، وهم خصوص الخلفاء الاثني عشر من أهل بيته الأطهار ، الذين أخبر «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» عنهم . كما رواه البخاري ، ومسلم ، وأبو داود

وأحمد وغيرهم^(١).

- ٣ . لا معصوم إلا الأنبياء ، ثم الأئمة الائـة عشر «عليـهم السلام» ، وكل من عداهم يجوز عليه الخطأ ، والـسهو ، والنـسيان وغيرـه ، ولا يصح قولـهم : إنـ الأئـمة معصـومة ، فضـلا عن عـصـمة أيـ كانـ منـ النـاسـ.
- ٤ . لا نـبوـة لأـحد بـعد رـسولـ اللهـ «صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» ، كـائـناـ مـنـ كـانـ ، فـلاـ يـقـبـلـ قولـهمـ : الإـجـمـاعـ نـبوـةـ بـعـدـ نـبوـةـ.
- ٥ . إـنـهـ لـاـ اـجـتـهـادـ لـأـحـدـ مـعـ وـجـودـ الرـسـوـلـ الـأـكـرـمـ «صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ».
- ٦ . لـاـ اـجـتـهـادـ فـيـ مـقـابـلـ النـصـ عـنـ رـسـوـلـ اللهـ «صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» ، وـالـأـئـمـةـ الطـاهـرـيـنـ «عـلـيـهمـ السـلامـ».
- ٧ . إـنـ حـدـيـثـ رـسـوـلـ اللهـ «صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» لـاـ يـعـارـضـ بـفـتوـىـ أـوـ عـمـلـ صـحـابـيـ أـوـ غـيرـهـ ، بلـ قـوـلـ الرـسـوـلـ هـوـ الـمـعـيـارـ وـالـمـيزـانـ.
- ٨ . دـعـوـىـ اـجـتـهـادـ جـمـيـعـ الصـحـابـةـ مـرـدـوـدـةـ ، بلـ فـيـهـمـ الـعـالـمـ وـالـجـاهـلـ ، وـالـذـكـيـ وـالـغـبـيـ وـوـالـخـ .. فـلـاـ تـقـبـلـ دـعـوـىـ اـجـتـهـادـ وـاحـدـ مـنـهـمـ إـلـاـ بـشـاهـدـ وـدـلـيلـ.
- ٩ . إـنـهـ لـاـ قـيـمـةـ لـلـرـأـيـ وـلـاـ لـلـاسـتـحـسـانـ ، وـلـاـ لـلـقـيـاسـ فـيـ التـشـرـيعـ ، فـضـلاـ عـنـ تـقـلـيمـ أيـ مـنـ هـذـهـ الـأـمـورـ عـلـىـ الـآـثـارـ وـالـسـنـنـ ، فـضـلاـ عـنـ صـحـةـ نـسـبـةـ مـاـ دـلـ عـلـيـهـ الـقـيـاسـ مـثـلـ إـلـىـ رـسـوـلـ اللهـ «صـلـى اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ».
- ١٠ . يـجـوزـ مـخـالـفةـ كـلـ أـحـدـ . حـتـىـ أـئـمـةـ المـذاـهـبـ . إـذـاـ وـجـدـ النـصـ عـنـ

(١) رـاجـعـ كـاتـبـاـ : الغـدـيرـ وـالـمـعـارـضـونـ صـ ٦١ـ . ٧٠ـ .

النبي «صلى الله عليه وآله» على خلافه.

١١ . أئمة المذاهب كغيرهم من المحتهدين الآخرين ، ويجوز لكل أحد أن يجتهد وبمخالفتهم ، ولا يجب الوقوف عند آرائهم.

١٢ . لا تقليد في الأمور الاعتقادية ، ولا سيما الأمور الأساسية منها ، ولا بد فيها من الدليل القاطع ، والبرهان الساطع ، ولا يكفي الظن والحدس ، بل لا بد من تحصيل اليقين.

١٣ . ليس الصحابة كلهم عدوا ولا برة أتقياء ، بل فيهم الورع التقى ، وغيره ، وما احتاج به البعض لإثبات ذلك لا يكفي ، ولا يصح ^(١).

١٤ . ما يفسق به غير الصحابي يفسق به الصحابي ، فلا يصح لدعوى : أن الصحابي لا يفسق بما يفسق به غيره.

١٥ . مرسلات الصحابة كمرسلات غيرهم ، فدعوى حجيتها دون سواها لا تستند إلى دليل معقول ، ولا مقبول.

١٦ . إن القرآن وحده هو الكتاب الصحيح مئة بالمئة ، وكل كتاب سواه قد يوجد فيه الصحيح والضعيف ، والحرف ، والمحمول.

١٧ . لا تكفي صحة سند الرواية بأنها حقيقة واقعة ، بل لا بد من ملاحظةسائر المعايير ، ليتمكن بعد ذلك كله إصدار الحكم عليها ، نفيا أو إثباتا.

١٨ . إننا لا نرى أية قدسية لأي كتاب ، إلا بمحاجة ما تضمنه من

(١) راجع : صراع الحرية في عصر الشيخ المفيد ص ٧٠ . ٧٤ دراسات وبحوث في التاريخ والإسلام ج ٢ ص ٢٥٣ . ٢٧١ طبع إيران.

الحديث الرسول «صلى الله عليه وآلها» مع الالتفات إلى أنه ليس جميع ما في الكتاب كذلك ، فقد يكون بعضه مزيفاً و مختلفاً ، وبعضه محرفاً أو مصحفاً.

١٩ . إذا كان ثمة حديث موافقاً لما عند أهل الكتاب ، فإنه يصبح مشكوكاً فيه ، ولا يصح قوله : إن رسول الله «صلى الله عليه وآلها» كان يجب موافقة أهل الكتاب في كل ما لم ينزل فيه شيء ، بل عكس ذلك هو الصحيح.

٢٠ . دعواهم أن الخوارج صادقون فيما ينقلونه لا تصح ، بل الصحيح هو عكس ذلك.

٢١ . دعوى أن الشيعة والروافض يكذبون غير صحيح ، وال الصحيح هو العكس.

٢٢ . دعوى أن من روى له الشیخان فقد جاز القنطرة ليس لها ما يبررها ، بل هم كغيرهم من الرواة ، فيهم الثقة ، وغير الثقة.

٢٣ . الاعتزال والتسبیح ، والمحالفة لأهل الحديث لا يوجب رد رواية الراوی.

٢٤ . الحسن والقبح عقلیان ، وليسما شرعاً.

٢٥ . النبي «صلى الله عليه وآلها» لا يجتهد من عند نفسه.

وبعد ما تقدم نقول : إننا نضيف إلى ما تقدم طائفه من الضوابط التي لا يمكن تجاهلها لأي باحث في التراث الإسلامي ؛ وهي التالية :

١ . دراسة حال الناقلين :

إن أول ما يطالعنا في الحديث المأثور ، أو في النص المزبور هو سنته ، الذي يتمثل بمجموعة أسماء تدل على الذين نقلوا الحديث أو الحدث ،

لا حق عن سابق. وطبعي أن يكون اهتمام الباحث بادئ ذي بدء منصبا على دراسة حال الناقلين للنص ، لتحصيل درجة من الوثيق والاعتماد ، ليكون ذلك عذرا أمام الله لو كان خطأ ، ول يكن حجة الله تعالى عليه لو أصاب ، وليرضى بذلك الوجдан ، ويطمئن القلب والضمير له ، لو أريد الإقدام والإحجام على أساسه ، حيث تكون ثمة حاجة إلى ذلك.

واضح : أن من عرف عنه : أنه يكذب في خبره ، أو لا يدقق ولا يتحقق فيه ، فلا يمكن الاعتماد على ما يخبر به إلا بعد تأكيد صحته من مصادر وجهات أخرى.

وكذا الحال بالنسبة لخبر من عرف عنه : أنه ينساق وراء هواه السياسي أو المذهبي ، أو يستسلم لمشاعره العرقية ، أو يتغصب لبلد ، أو لطائفة أو غير ذلك ، الأمر الذي يحتم علينا دراسة حالة الرواية لمعرفة ميلهم ، وارتباطهم السياسية والمصلحية وغيرها ، على أن من الضروري الالتفات إلى أن ضعف سند الحديث ، لا يعني بالضرورة أنه مكذوب وبائع ، بل ما يعنيه هو أن الخلل في السندي قد أخل بدرجة الوثيق والاعتماد على النص ، فلا بد لتحقيل الوثيق به من طرق ووسائل أخرى.

٢ . التزام النهج البياني الصحيح :

ومن جهة أخرى ، إذا فرض : أن النص صادر عن رئيس الفصحاء والبلغاء ؛ فلا بد من التأكد من سلامته في مبنيه اللغوية ، وفي أدائه على النهج العربي الصحيح ، من حيث التركيب ، والتزام قواعد الإعراب ، ومراعاة ضوابط الفصاحة والبلاغة فيه ، على نحو يليق بمن صدر عنه ، وينسجم مع لغته ، ونحوه البياني.

٣ . الانسجام مع الأطروحة والنهج :

وإذا كان النص يتعرض لبيان فكري ، أو سلوكي ، أو عقيدي ، فلا بد أن لا يتعارض مع النهج الفكري ، والعقيدي ، والسلوكي الذي يتزمه ذلك الذي أطلق النص ، أو صدر عنه الموقف ، ما دام أنه عاقل حكيم ؛ فمن ينزع الله عن الجسمية مثلا ، لا يمكن أن يصف الله بأن له أض aras ، ولهوات ، وأصابع ، وساقا ، وقدما ، وغير ذلك على نحو الحقيقة ، كما هو للإنسان وغيره من المخلوقات.

٤ . الشخصية في خصائصها ومميزاتها :

وإذا كان النص يحكي سلوكاً لشخصية ما ، فلا بد أن يكون بحيث يمكن أن يصدر ذلك الفعل أو الموقف من تلك الشخصية ، من خلال ما عرف عنها من مميزات وخصائص ، ثبتت بالدليل الصحيح والقطعي ؛ فلا ينسب الجبن والعبي مثلاً لعلي بن أبي طالب ، والشح والبخل لحاتم الطائي ، والرذيلة والفحور لأنبياء الله سبحانه وأوصيائه ، ولأنئمة الدين ، وأولياء الله.

إذن ، على الباحث في السيرة النبوية المباركه : أن يبادر إلى تحديد معالم الشخصية النبوية ، ومعرفة ما لها من مميزات وخصائص ؛ فإذا ثبت لديه بالدليل : أن هذه الشخصية في أعلى درجات الحكمة ، والعصمة ، والشجاعة ، والطهر ، والحلم ، والكرم ، والحزن ، والعلم ، وغير ذلك ، متحلّيا بكل صفات النبل والفضل ، وجاًموا مختلف سمات الجلال والجمال ، والكمال ، ولسائر المزايا الإنسانية المثلثي . إذا ثبت ذلك ، فلا بد من جعل كل ذلك معياراً لأي نص يرد عليه ، ويريد أن يسجل قوله ، أو فعله ، أو موقفاً له «صلى الله عليه وآله».

إِذَا جَاءَ النَّصُّ مُنْسَجِمًا مَعَ الْوَضْعِ الطَّبِيعِيِّ لِلشَّخْصِيَّةِ النَّبُوَيَّةِ الْمُثْلَى ، بِمَا لَهَا مِنْ خَصَائِصٍ إِنَّهُ يَكُونُ مُقْبُولًا ، بَعْدَ تَوْفِيرِ سَائِرِ شَرَائِطِ الْقَبُولِ ، وَإِلَّا فَمَا عَلَيْنَا إِذَا رَدَدْنَاهُ جَنَاحًا.

فَالنَّصُّ الْمُقْبُولُ إِذَا هُوَ ذَلِكُ الَّذِي يَسْجُلُ الْحَقِيقَةَ كُلَّ الْحَقِيقَةِ ، دُونَ أَنْ يَتَأْثِرَ بِالْأَهْوَاءِ السِّيَاسِيَّةِ ، وَالْمُصلَحِيَّةِ ، وَلَا بِأَيِّ مِنِ الْعِوَالِمِ الْعَاطِفِيَّةِ وَغَيْرِهَا ، فَكَمَا أَنَّا لَا يَمْكُنُ أَنْ نَقْبِلَ أَنْ يَكُونَ مَرْجِعُ دِينِيٍّ ، مَعْرُوفٌ بِالْلُّورُعِ وَالتَّقْوَى ، قَدْ أَلْفَ أَغْنِيَّةً أَوْ لُحْنَاهَا ، لِلْمُغْنِيَّةِ الشَّهِيرَةِ فَلَانَةً ، فَكَذَلِكَ لَا يَمْكُنُ أَنْ نَقْبِلَ بِنَسْبَةِ مَا هُوَ مِثْلُ ذَلِكَ أَوْ أَقْبَحَ وَأَشَنْعَ مِنْهُ ، إِلَى سَاحَةِ قَدْسِ الرَّسُولِ الْأَكْرَمِ «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ».

٥ . عدم التناقض بين النصوص :

وَمَا يَفِيدُ فِي اسْتِحْلَاءِ بَعْضِ نَقَاطِ الْضَّعْفِ فِي النَّصُوصِ الْمُنْقُولَةِ ، بَلْ وَفِي حَصُولِ الْيَقِينِ بِوُجُودِ تَصْرِيفٍ سَهْوِيٍّ أَوْ عَمْدِيٍّ فِيهَا ، هُوَ وُجُودُ التَّنَاقْضِ وَالتَّنَافِي فِيمَا بَيْنَهَا ؛ فَإِنْ ذَلِكَ يَشِيرُ إِلَى وُجُودِ نَصٍّ مُجَعَّلٍ ، أَوْ تَعْرُضُهُ لِتَصْرِيفٍ فِيهِ ، أَزَالَهُ عَنْ وَجْهِهِ الصَّحِيحَةَ ، الْأَمْرُ الَّذِي يَسْتَدْعِي مُزِيدًا مِنَ الانتِبَاهِ ، وَبَذْلَ الْمُزِيدِ مِنَ الْجَهَدِ لِمَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ ، وَالْحَقِيقِيِّ مِنَ الْمُزِيفِ مِنْهَا.

٦ . أَنْ لَا يَخَالِفَ الْوَاقِعَ الْمَحْسُوسَ :

وَمَا يَفِيدُ فِي الْاقْتِرَابِ مِنْ وَاقِعِ النَّصِّ ، مَرْاقِبَتِهِ مِنْ حِيثِ موافِقَتِهِ ، أَوْ خَالِفَتِهِ مَا هُوَ مُشَاهَدٌ مَحْسُوسٌ ، كَمَا لَوْ أَدَّعَى النَّصُّ : أَنْ أَقْرَبَ طَرِيقَ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ يَمْرُ عَرَبَ الْأَنْدَلُسِ ، أَوْ أَدَعَى : أَنَّ مَدِينَةَ مَكَّةَ تَقْعُدُ فِي سَنْغَافُورَةَ ، أَوْ أَدَعَى أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ كُلَّ يَوْمٍ مِنَ الْمَغْرِبِ ، أَوْ فِي وَسْطِ الْلَّيلِ ، وَمَا إِلَى

ذلك ، مما يدل على أنه نص مكذوب ، أو محرف ، لا مجال لقبوله ، ولا يصلح للاعتماد عليه.

٧. أن لا يخالف البديهيات :

ومن الواضح : أن هناك بديهيات وضرورات عقلية ثابتة ، لا يمكن الإخلال بها ، لأن معنى ذلك هو الإخلال بكل شيء في هذه الحياة ، فإذا جاء النص مخالفًا لهنـه الـضرورـات ، فلا بد من رده ورفضـه ، وـذلك كـما لو اـدعـى : أنـالـثـلـاثـة زـوـجـ، أوـأنـالـأـرـبـعـة نـصـفـالـخـمـسـةـ، أوـأنـالـضـدـيـنـقـدـاـجـتـمـعـاـ، وـماـإـلـىـذـلـكـمـنـأـمـوـرـ، فـإـنـذـلـكـكـلـهـيـكـوـنـ دـلـيـلاـعـلـىـكـذـبـذـلـكـنـصـوـدـمـصـدـوـرـهـمـنـإـنـسـانـعـاقـلـوـاعـ، فـضـلـاـعـنـأـنـيـكـوـنـ صـادـرـاـمـنـنـبـيـأـوـإـمـامـمـعـصـومـ.

وـذـلـكـلـأـنـإـسـلـامـقـدـأـكـدـعـلـىـلـسـانـنـبـيـهـ، وـنـطـقـالـقـرـآنـ: أـنـالـعـقـلـهـوـالمـيزـانـ وـالـمـعـيـارـ، وـقـدـاهـتـمـبـمـخـاطـبـتـهـ، وـإـثـارـتـهـ، وـجـعـلـهـالـحـكـمـالـفـصـلـفـيـالـأـمـوـرـوـالـقـضـاـيـاـ، وـنـعـىـ عـلـىـكـلـمـنـلـاـيـهـتـدـيـبـهـدـاـهـ، وـلـاـيـسـتـضـيـءـبـنـورـهـفـيـمـوـارـدـكـثـيرـوـمـخـلـفـةـ.

وـمـمـاـيـلـفـتـالـنـظـرـهـنـاـ: أـنـهـذـهـمـخـالـفـاتـلـلـضـرـورـاتـعـقـلـيـةـتـكـثـرـفـيـالـأـمـوـرـعـقـائـدـيـةـ، وـفـيـبـعـضـقـضـاـيـاـالتـارـيـخـوـغـيـرـهـاـ.

وـمـنـذـلـكـقـولـهـمـ: إـنـالـلـهـعـادـلـحـكـيمـ، وـلـكـنـهـيـجـبـعـبـادـهـعـلـىـأـفـعـالـهـمـ، ثـمـيـشـبـهـمـأـوـيـعـذـبـهـمـعـلـيـهـاـ.

وـقـولـهـمـ: إـنـهـتـعـالـلـاـيـحـدـهـمـكـانـ، وـلـاـجـهـةـ، ثـمـيـقـولـونـ: إـنـلـهـسـاقـاـ، وـقـدـمـاـ، وـأـصـابـعـ، وـلـهـوـاتـ، وـنـوـاجـذـ، إـلـخـ! وـأـمـثـالـذـلـكـكـثـيرـوـخـطـيرـ؛ فـرـاجـعـوـلـاحـظـ.

٨ . أن لا يخالف الحقائق الثابتة :

ولا يمكن أيضا قبول نص يخالف الحقائق العلمية الثابتة بالأدلة القطعية ، كالنص الذي يقول : إن الأرض تقوم على قرن ثور.

وكذا لو جاء نص يقول : إن الأرض مسطحة ، وليس كروية.

ومن ذلك ما لو خالف النص حقيقة ثبتت في علم الرياضيات ، أو نحوه ، فإنه يرفض ويرد ، مهما كان سنته صحيحا ، وحتى إعلاميا أيضا.

وأما إذا خالف نظرية قد شاعت وذاعت ، ولكنها لم تصل إلى درجة الثبوت القطعي ، فإن ذلك لا يكون دليلا على ضعف النص المنقول ، بل يكون وجود هذا النص ، من أسباب وهن تلك النظرية ، وتقليل احتمالات الوثوق بها ، والاعتماد عليها.

٩ . الإمكانية التاريخية :

أما إذا حمل النص الذي هو مورد البحث تناقضا مع ما هو الثابت تاريخيا ، بصورة قطعية ، فإن ذلك يدعو إلى رفضه ورده أيضا ، فإذا كان من الثابت أن الإسراء والمعراج قد حصلا قبل الهجرة ، بل حصلا في السنوات الأولى منبعثة ، وثبت أن عائشة إنما انتقلت إلى بيت الله «صلى الله عليه وآله» بعد الهجرة ؛ فلا يمكن . بعد هذا . تصديق النص الذي ينقل عن عائشة نفسها ، أنها قالت : ما فقدت جسد رسول الله في تلك الليلة ؛ يعني ليلة الإسراء والمعراج.

ويدخل في هذا أيضا ما لو أدعى الراوي : أنه سمع أو رأى رجلا ، قد مات قبل أن يولد ذلك الراوي ، أو أنه قد ولد بعد وفاته.

والأمثلة التي تدخل في هذا المجال وسابقه كثيرة جداً ومتعددة ، كما يعلم بالمراجعة والمقارنة.

١٠ . موافقة الأحكام العقلية والفطرية :

إذا كان الكل يعلم : أن جميع ما جاء به رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، وما صدر عنه «صلى الله عليه وآلـه» وعن الأئمة «عليهم السلام» لا يخالف العقل ، ولا يختلف معه ، ولا يخالف قضاء الفطرة ، ولا يشذ عنها.

فمعنى ذلك : أننا إذا رأينا نصاً ينسب إلى الرسول «صلى الله عليه وآلـه» ، أو إلى أحد الأئمة «عليهم السلام» ، مما يرفضه العقل ، وتأبه الفطرة السليمة المستقيمة ، فإننا سوف نشك في صحة ذلك النص ، حتى إذا لم نجد له تأويلاً مقبولاً ، أو معقولاً ؛ فإننا لا نتردد في رده ورفضه من الأساس.

ومن ذلك حكم العقل بوجوب أن يكون النبي «صلى الله عليه وآلـه» ، والإمام «عليه السلام» معصومين من الخطأ ، مبينين من الزلل ؛ فالنص الذي يريد أن ينسب إلى النبي «صلى الله عليه وآلـه» والإمام «عليه السلام» خطأً أو زللاً ، لا نتردد في رفضه ، ولا نشك في أنه من وضع أعداء الدين ، وأصحاب الأهواء ، فتصبح العصمة ، وسائر أحكام العقل والفطرة حول الذات الإلهية ، ومواصفات الشخصية النبوية ، وغير ذلك ، معايير وضوابط يعرف بها الصحيح من السقيم ، والحقيقة من المزيف ، والسليم من المحرف.

١١ . الانسجام مع الأجراء والمناخات :

إذا استطاع الباحث أن يكتشف المناخات والظروف ، وأن يتعرف على الأجراء السياسية ، أو الاجتماعية ، وغيرها ، وفق ما تتوفر لديه من

وسائل ، وإمكانات ، فإنه يستطيع أن يكتشف من خلال ذلك انسجام أو عدم انسجام كثير من النصوص مع الواقع الذي استطاع أن يتلمسه ، وأن يطلع على خصائصه ومزاياه ، وعناصره وخفایاه ، ويصبح هذا الفهم أيضاً أحد وسائل المعرفة التي يمكنه الاستفادة منها ، والاعتماد عليها ، والاستناد إليها في نطاق البحث العلمي والموضوعي.

١٢ . المعيار الأعظم والأقوم :

وإذا ثبت لأي من الناس : أن كتاباً ما صحيح كلّه ، ولا يتطرق إليه أي ريب أو شك ، فإنه سوف يجعله معياراً لكلّ ما يرد عليه ، فيقبل ما وافقه ، ويرد ما خالفه ، سواء أكان ذلك الكتاب يتحدث عن علم الكيمياء ، أم الفيزياء ، أم الرياضيات ، أم علوم الدين والشريعة ، أم أي شيء آخر ..

ولا ريب في أن القرآن هو ذلك الكتاب الذي أحكمت آياته ، ولا يأبه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، فهو المعيار الأقوم ، وهو الميزان الأعظم لا يرتاب في ذلك ذو مسكة ، أو شعور قويم وسليم ، وفضلاً عن ذلك ، فإن النصوص قد تواترت وتضافرت على الأمر بالعرض على كتاب الله ، فما وافق كتاب الله فخذوه ، وما خالفه فاتركوه.

وعن الإمام الصادق «عليه السلام» : ما لم يوافق كتاب الله فهو زحرف ^(١).

(١) أصول الكافي ج ١ ص ٥٥ وفي الباب روایات كثيرة أخرى ، فمن أرادها فليراجعها.

ومن دعاء الإمام السجاد «عليه السلام» عند ختم القرآن :

«وميزان قسط لا يحيف عن الحق لسانه ، ونور هدى لا يطفأ عن الشاهدين برهانه ،

وعلم نجاة لا يضل من أمم قصد سنته»^(١).

وعن الإمام الباقر «عليه السلام» : «إذا حدثكم بشيء فاسألوني عن كتاب الله»^(٢)

ومثل ذلك كثير عن أهل البيت «عليهم السلام» من طرق شيعتهم.

وأما ما رواه غيرهم في هذا المجال ، فهو كثير أيضا ، ونذكر من ذلك النصوص

التالية :

١ . روی عن النبي «صلی الله علیہ وآلہ وسے» أنه قال :

تکثر لكم الأحاديث بعدی ، فإذا روی لكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله ،

فما وافق كتاب الله ، فاقبلوه ، وما خالف فردوه^(٣).

٢ . عن ابن عباس : إذا سمعتموني أحدث عن رسول الله ، فلم تجدوه

(١) راجع : الصحيفة السجادية ، الدعاء رقم ٤٢.

(٢) الميزان في تفسير القرآن ج ٣ ص ١٧٦ عن الكافي.

(٣) عن أصول الحنفية للشاشي ص ٤٣ وراجع : كنز العمال ج ١ ص ١٧٦ عن ابن عمر عنه «صلی الله علیہ وآلہ وسے». وص ١٧٥ و ١٦٠ عن ثوبان عنه «صلی الله علیہ وآلہ وسے».

والنقل في الجميع عن الطبراني ، وجمع الزوائد ج ١ ص ١٧٠ عن ثوبان عنه «صلی الله علیہ وآلہ وسے» ، وأصول

السرخسي ج ١ ص ٣١٥ وج ٢ ص ٦٨ ، مستدلا به على عدم جواز نسخ الكتاب بالسنة ونهاية السؤل ، تعليقات محمد بنحيت المطيعي ج ٣ ص ١٧٣.

في كتاب الله ، أو حسنا عند الناس فاعلموا أني كذبت عليه ^(١).

٣ . وعن ابن مسعود : فانظروا ما واطأ كتاب الله فخذوه ، وما خالف كتاب الله

فدعوه ^(٢).

٤ . وعن أبي بكر في خطبة له : فإن كانت للباطل غزوة ، ولأهل الحق جولة ، يغفو

لها الأثر ، وقوت السنن ، فالزموا المساجد ، واستشروا القرآن ^(٣).

٥ . عن ابن أبي كريمة ، عن جعفر ، عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، أنه

خطب ، فقال : إن الحديث سيفشو عليّ ، مما أتاكم عني يوافق القرآن ، فهو عني ، وما
أتاكم عني يخالف القرآن فليس عني ^(٤).

٦ . وعن علي «عليه السلام» : ستكون عني رواة يرون الحديث ، فاعرضوه على

القرآن ، فإن وافق القرآن فخذوه ، وإلا فدعوه ^(٥).

٧ . وعن أبي هريرة عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ما يقرب من ذلك أيضا فراجع

^(٦).

(١) سنن الدارمي ج ١ ص ١٤٦.

(٢) المصنف للصناعي ج ٦ ص ١١٢ وراجع خطبة ابن مسعود في ج ١١ ص ١٦٠ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٤٢ وحياة الصحابة ج ٣ ص ١٩١ عنه.

(٣) عيون الأخبار لابن قبيطة ج ٢ ص ٢٣٣ والبيان والتبيين ج ٢ ص ٤٤ والعقد الفريد ج ٤ ص ٦٠.

(٤) الأئم ج ٧ ص ٣٠٨ وأضواء على السنة الحمدية ص ٣٦٧.

(٥) كنز العمال ج ١ ص ١٧٦ عن ابن عساكر. وفي تهذيب تاريخ دمشق حديث آخر عن علي «عليه السلام» حول عرض الحديث على القرآن.

(٦) الكفاية في علم الرواية ص ٤٣٠.

٨ . وعن أبي بن كعب رحمة الله ، فيما أوصى به رجلا : اتخاذ كتاب الله إماما ،
وارض به قاضيا وحكمًا في .. ^(١)

٩ . وعن معاذ : فاعرضوا على الكتاب كل الكلام ، ولا تعرضوه على شيء من
الكلام ^(٢).

هل السنة قاضية على الكتاب؟! :

فما تقدم هو حكم النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» وصحابه ، حيث أوجبوا
جعل القرآن حكما ومرجعا ، وميزانا ، يميز به الحق من الباطل ، وذلك هو ما يحكم به
العقل السليم ، والفطرة المستقيمة ، بعد قيام الدليل القطعي على أن القرآن هو كتاب الله
المنزل على نبيه المرسل.

ولكننا وجدنا في مقابل ذلك محاولات جادة ومصرة للمنع عن العمل بالقرآن ، وعن
الرجوع إليه ، وعن اتخاذه حكما ، وميزانا ومعيارا في كل الأمور ، بل لقد منعوا حتى عن
السؤال عن معانيه كما هو معلوم ، بل لقد جعلوا الحديث المروي مقدما على كتاب الله ،
وحاكموا عليه.

وقالوا : «السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على السنة» ^(٣).

(١) حلية الأولياء ج ١ ص ٢٥٣ وحياة الصحابة ج ٣ ص ٥٧٦.

(٢) حياة الصحابة ج ٣ ص ١٩٧ عن كنز العمال ج ٨ ص ٨٧ عن ابن عساكر.

(٣) تأویل مختلف الحديث ص ١٩٩ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٤٥ ومقالات الإسلاميين ج ٢ ص ٣٢٤ وـ ج ١ ص ٢٥١ وجامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٤ وـ ٢٣٣ وعن المعبود ج ١٢ ص ٣٥٦ . وراجع : الكفاية للخطيب ص ١٤ وميزان الاعتلال ج ١ ص ١٠٧ ولسان الميزان ج ١ ص ١٩٤ ودلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٦ . والجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ٣٨ وـ ٣٩ وراجع : المختصر من المختصر من مشكل الآثار ج ٢ ص ٢٥١ ونهاية السؤل للأسنوي ج ٢ ص ٥٨٠ . وبحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٦٧ وـ ٦٨ عن بعض ما تقدم.

رغم أن الحديث المروي لم يثبت أنه من السنة .. وحتى مع ثبوت ذلك ، فإن هذه القاعدة مرفوضة من الأساس .

الأدلة الواهية :

وما ذكروه في وجه ذلك ما قاله أبو بكر البهقي : «والحديث الذي روی في عرض الحديث على القرآن باطل ، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان ، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن» ^(١).

وقال الخطابي عن حديث عرض الحديث على القرآن : «هذا حديث وضعته الزنادقة» ^(٢).

وقال عبد الرحمن بن مهدي : «الزنادقة والخوارج وضعوا ذلك الحديث ، يعني ما روی عنه «صلی الله علیہ وآلہ» أنه قال : ما أتاکم عني فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافق كتاب الله فأنا قلتة ، وإن خالف كتاب الله فلم أقله ، وإنما أنا موافق كتاب الله ، وبه هداني الله.

وهذه الألفاظ لا تصح عنه «صلی الله علیہ وآلہ» عند أهل العلم ب الصحيح النقل من سقيمه ، وقد عارض هذا الحديث قوم من أهل العلم وقالوا :
نحن نعرض هذا الحديث على كتاب الله : قبل كل شيء ، ونعتمد على ذلك ؟

(١) دلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٦ .

(٢) الخلاصة في أصول الحديث للطبيبي ص ٨٥ .

فلما عرضناه على كتاب الله ، وجدناه مخالفًا لكتاب الله ؛ لأنّا لم نجد في كتاب الله : ألا يقبل من حديث رسول الله إلا ما وافق كتاب الله ، بل وجدنا كتاب الله يطلق التأسي به ، والأمر بطاعته ، وكذا المخالفة عن أمره جملة على كل حال»^(١).

وقال أبو عمر : «قد أمر الله عز وجل بطاعته واتباعه أمرا مطلقاً مجملًا ، لم يقيّد بشيء ، كما أمرنا باتباع كتاب الله ، ولم يقل : وافق كتاب الله ، كما قال بعض أهل الزينة»^(٢).

وقال يحيى بن معين : عن حديث ثوبان عن النبي «صلى الله عليه وآله» ، الأمر بعرض الحديث على القرآن : «إنه موضوع ، وضعته الزنادقة».

وقال الأوزاعي : «الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب».

وقال ابن عبد البر : «إنها تقضي عليه ، وتبين المراد منه».

وقال يحيى بن أبي كثیر : «السنة قاضية على الكتاب»^(٣).

المناقشة :

كان ما تقدم هو كل ما لدى هؤلاء من جهد لرد حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» ، الذي وافقه أبو بكر ، وابن مسعود ، وأبي بن كعب ، ومعاذ ، وابن عباس.

(١) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٣ وإرشاد الفحول ص ٣٣ وراجع هذا النص وغيرها ، في كتاب : بحوث مع أهل السنة والسلفية ص ٦٨ - ٦٧ . وسلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج ٣ ص ١٧٤ .

(٢) جامع بيان العلم ج ٢ ص ٢٣٣ .

(٣) إرشاد الفحول ص ٣٣ . وراجع : سلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤل) ج ٣ ص ١٧٤ .

وروأه عن النبي «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ، وأبي هريرة ، وثوبان ، وجعفر ، وابن عمر ، هذا عدا عما روى عن أئمة أهل البيت الأطهار صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين.

وقد رأينا : كيف لم يتمكنوا من السيطرة على مشاعرهم وانفعالهم ، وهم يبادرون إلى الحكم على الحديث بالوضع ، ثم اكتشفوا الواضعين . بزعمهم . فكانوا هم الزنادقة والخوارج .

ولا ندري متى عقد الخوارج والزنادقة اجتماعهم الذي قرروا فيه وضع هذا الحديث واختلاقه!! كما أنها لا ندري أين تم هذا الاجتماع!! وبرئاسة من من الناس؟.

ومن الذي أخبر هؤلاء بما دار في ذلك الاجتماع ، وبما تمخض عنه!! كما أنها لم تستطع معرفة مبررات اتخاذهم قراراً كهذا .

وهل إن عرض الحديث على القرآن يفيد الزنادقة والخوارج؟! وكيف؟!!

وهل إن عدم عرضه يضرهم؟! وكيف؟!

وأيا كانت الإجابة على الأسئلة الآنفة الذكر ؛ فإننا نقول :

إن ما ذكره هؤلاء على أنه مبرر لرد حديث عرض الحديث على القرآن ، لا يصلح

للتبير ، بل هو محضر مغالطة ظاهرة البطلان ، وذلك لما يلي :

أولاً : إن عدم وجدانكم الحكم في كتاب الله لا يعني بالضرورة أن يكون الحكم الذي تعرض الحديث له مخالفًا لكتاب الله ! فلعله يوافقه . ولو لعموماته . وأنتم لا تعلمون .

ولا ندري إن كنتم تعتقدون : أن كل الأحكام كلية وجزئية ، في أدق

تفاصيلها يجب أن تذكر في القرآن صراحة ونصا!!

أو أنكم ترون لزوم ذكر نص الحديث في القرآن ، ليصبح موافقا له!! وإذا كنتم تعتقدون ذلك ، فلا ندري كم سوف يكون حجم القرآن حينئذ؟! وهل يمكن لأحد حفظه؟! أو حتى الاستفادة منه؟! وكيف؟!^(١).

ثانياً : إن هذا الحديث ناظر إلى قبول الموفق ورد المخالف ، أما ما لا يوافق ولا يخالف ، فهو باق تحت أدلة حجية الأخبار.

ثالثاً : إن وجوب قبول الخبر إنما يثبت فيما تحقق أنه صدر من رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» بالسماع منه ، أو بالتواتر.

أما وجوب عرض الحديث على القرآن ، فإنما هو في الحديث الذي يوجد ثمة شك وتردد في ثبوته عن رسول الله «صلى الله عليه وآلـه» ، إذ هو المراد من قوله : إذا روي لكم عني حديث^(٢) إلخ ..

رابعاً : يقول الشافعي ، وأكثر أصحابه ، وأكثر أهل الظاهر ، وهو إحدى الروایتين عن أحمد بن حنبل : إن السنة لا تنسخ القرآن ، وبه قال الصيرفي ، والخفاف^(٣). وروي عن عبد الله بن سيد المنع من ذلك عقلا.

(١) لا بأس بمراجعة ما قاله السرخسي في هذا المقام. أصول السرخسي ج ١ ص ٣٦٥ .

(٢) سلم الوصول (مطبوع مع نهاية السؤال) ج ٣ ص ١٧٤ .

(٣) راجع : المستصفى للغزالى ج ١ ص ١٢٤ وفواتح الرحموت (مطبوع مع المستصفى) ج ٢ ص ٧٨ وإرشاد الفحول ص ١٩١ ونهاية السؤال للأسنوي ج ٢ ص ٥٧٩ . . ٥٨٠ متنا وهمشا. وراجع ج ٤ ص ٤٥٧ وأصول السرخسي ج ٢ ص ٦٩ . ٦٧ .

وقال أبو حامد وأبو إسحاق ، وأبو الطيب الصعلوكي بالمنع سمعا .
 وقيل : ليس يمتنع ، لا عقلا ولا سمعا ، لكنه لم يقع .
 قال السبكي : إن قول الشافعي لا يدل على أكثر من هذا ^(١) .
 أما نسخ الكتاب بخبر الواحد ، فهو لا يقع إجماعا .
 إذن ، فما معنى أن تكون السنة قاضية على الكتاب وليس الكتاب بقاض على
 السنة !!؟

دليل آخر على عدم العرض على القرآن !! :

وقال الخطابي : وهو يتحدث حول ما ورد عن رسول الله «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ» ،
 أنه قال :
 «لَا أَفْعِنْ أَحَدَكُمْ مُتَكَبِّرًا عَلَى أَرِيكَتَهُ ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مَا أُمِرْتَ بِهِ ، أَوْ نَهِيَتْ عَنْهُ ،
 فَيَقُولُ : مَا نَدْرِي ، مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبَعْنَاهُ» ^(٢) .
 قال الخطابي : «في الحديث دليل على أن لا حاجة بالحديث أن يعرض

(١) راجع نهاية السؤول للأسنوي ج ٢ ص ٥٧٩ . ٥٨٠ متنا وهامشا .

(٢) راجع : دلائل النبوة للبيهقي ج ١ ص ٢٤ ومصابيح السنة ج ١ ص ١٥٨ و ١٥٩ وسنن ابن ماجة ج ١ ص ٦ و ٧ ومسند أحمد ج ٦ ص ٨ وج ٤ ص ١٣١ و ١٣٢ ومستدرک الحاکم ج ١ ص ١٠٨ و ١٠٩ وتلخيص المستدرک للذهبي (مطبوع بهامشه) والجامع الصحيح للترمذی ج ٥ ص ٣٧ و ٣٨ وسنن الدارمي ج ١ ص ١٤٤ وسنن أبي داود ج ٤ ص ٢٠٠ وج ٣ ص ١٧٠ والإملاء والاستملاء ص ٤ وكشف الأستار عن مسند البزار ج ١ ص ٨٠ والمصنف للصناعي ج ١٠ ص ٤٥٣ والأم ج ٧ ص ٣١٠ ، والكافية في علم الرواية ص ١١٠ . ٨ .

على الكتاب ، وأنه مهما ثبت عن رسول الله «صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» شيء كان حجة بنفسه.

فأما ما رواه بعضهم ، أنه قال : إذا جاءكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله ، فإن وافقه فخذلوه ، فإنه حديث باطل لا أصل له .
وقد حـكـي زـكـرـيـا السـاجـيـ ، عن يـحـيـيـ بـنـ مـعـيـنـ ، أنه قال : «هـذـاـ حـدـيـثـ وـضـعـتـهـ الـزـانـادـقـةـ» ^(١).

ونقول :

أولاً : إن الرسول الأعظم «صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» إنما يستنكر رد ما علم أنه قوله وأمره ، ولا يستنكر عرض الحديث المشتبه به على القرآن للتأكد من صدوره منه «صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ».

ثانياً : لقد جاء هذا الحديث ليخبر عما سوف يكون حين وفاته «صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» وقد تحقق مصداق ما أخبر عنه ، وذلك حينما طلب «صـلـى اللـهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ» أن يأته بكتف ودواة ليكتب لهم كتاباً لن يصلوا بعده أبداً ، فقال عمر بن الخطاب : «حسينا كتاب الله» ^(٢).

وهذا يعني : أن عمر بن الخطاب يرى : أن القرآن أصل برأسه ، وأنه

(١) عون المعيود في شرح سنن أبي داود ج ٤ ص ٣٥٦.

(٢) راجع : مسند أحمد ج ٦ ص ٤٧ و ١١٦ وج ١ ص ٩٠ و ٢٢ و ٢٩ و ٣٢ و ٣٣٦ و ٣٣٥ وج ٣ ص ٣٤٦ و صحيح مسلم ج ٥ ص ٧٦ و صحيح البخاري ج ٤ ص ٥ و ١٧٣ وج ١ ص ٢٢ والمصنف للصنعاني ج ٥ ص ٤٣٨ و ٤٣٩ و تحذيب تاريخ دمشق ج ٦ ص ٤٥١ . وراجع بقية المصادر في كتابنا : صراع الحرية في عصر المفید.

غنى عن السنة ، وهذا لا يتلاءم مع ما يدعيه هؤلاء.

وثالثاً : إننا لا ندرى كيف نعمل مع هؤلاء ؛ فهذا أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، ومعاوية وغيرهم من خلفاء الأمويين ، وقريش بصورة عامة لا يرغبون في كتابة الحديث ولا في روایته عن رسول الله «صلى الله عليه وآلها» ، بل إنهم يمنعون من ذلك أشد المنع ، ويعاقبون من خالف ذلك ، ثم يجمعون ما كتبه الصحابة عنه «صلى الله عليه وآلها» ويحرقوه.

وذلك على أساس : أن كتاب الله كاف وواف ، وعلى حد تعبير عمر بن الخطاب : حسبنا كتاب الله ، على أن هؤلاء الذين أصرروا على الاكتفاء بكتاب الله سبحانه ، تراهم قد منعوا من تفسيره ، ومن السؤال عن معانيه ومراميه ^(١).

ثم جاء أتباعهم ليقولوا لنا : القرآن غير كاف ولا واف ، بل هو إلى السنة أحوج من السنة إليه ، ثم يقولون : السنة قاضية على الكتاب ، وليس الكتاب بقاض على السنة. فأي ذلك هو الصحيح؟

ومن هو المصيب؟

ومن المخطئ يا ترى؟!

فإن كان الكتاب أساساً ، وكان كافياً ووافيما ، فلما ذا المنع من السؤال عن معانيه ،

ومراميه؟!

وكيف تكون السنة قاضية عليه؟!

(١) راجع : الغدير ج ٦ ص ٢٩٣ - ٢٩٠ عن مصادر كثيرة ، وكشف الأستار عن زوائد البزار ج ٣ ص ٧٠.

وإن كانت السنة مقدمة على الكتاب ، فلماذا يمنع من الحديث عن النبي «صلى الله عليه وآلـه» ، ويـعاقب من حدث عنه؟!

وإذا كان كذلك ، فـما معنى اجتـهاد الصحابة ، واجـتهاد غيرهم ، وما هي وسائل الإـجـتهاد التي يمكنـهم من خـالـلـها كـشـفـ الواقع ، والـوصـولـ إلى أحـكـامـ اللهـ سبحانهـ ما دـامـ أنه لاـ بـحـالـ لـلـإـسـتـفـادـةـ منـ القرآنـ ، ولاـ منـ السـنـةـ؟

ماـذـاـ جـرـىـ لـلـقـرـآنـ؟!

ولاـ نـبـعـدـ إـذـاـ قـلـنـاـ : إنهـ رـبـماـ تـكـونـ السـيـاسـةـ الـتيـ كـانـتـ تـقـضـيـ بـالـمـنـعـ منـ السـؤـالـ عنـ مـعـانـيـ الـقـرـآنـ وـمـرـامـيـهـ قدـ تـرـكـتـ آـثـارـاـ عـمـيقـةـ فيـ النـاسـ عـبـرـ التـارـيخـ ، حيثـ أـصـبـحـ الـإـهـتمـامـ بـالـقـرـآنـ يـقـتـصـرـ فيـ الـأـغـلـبـ عـلـىـ الـأـمـورـ الشـكـلـيـةـ فـيـهـ ، كـتـحسـينـ الصـوتـ إـلـىـ حدـ التـغـيـيـرـ بـهـ ، وـالـإـهـتمـامـ بـتـعـدـادـ حـرـوفـهـ وـآـيـاتـهـ ، وـمـعـرـفـةـ الـحـرـوفـ أوـ الـكـلـمـاتـ الـمـوـجـوـدـةـ فـيـ هـذـهـ السـوـرـةـ ، وـالـمـفـقـودـةـ فـيـ تـلـكـ ، وـإـجـراءـ مـقـارـنـاتـ وـإـحـصـاءـاتـ كـثـيرـةـ وـمـتـنـوـعـةـ فـيـ هـذـاـ إـلـيـاهـ ، ثـمـ جـاءـ إـهـتمـامـ بـالـشـكـلـ ، وـالـخـطـ ، وـالـوـرـقـ ، وـكـيـفـيـاتـ الـكـتـابـةـ ، وـبـالـحـرـكـاتـ ، وـالـإـشـكـالـ ، وـالـنـقـوـشـ ، وـمـاـ إـلـىـ ذـلـكـ.

وـكـأنـ الـقـرـآنـ لـمـ يـنـزـلـ إـلـاـ مـنـ أـحـلـ أـنـ يـتـرـمـ بـهـ الـمـقـرـئـونـ ، وـيـرـدـدـهـ الـمـرـدـدـونـ بـالـنـغـمـاتـ الـحـسـانـ ، وـبـأـبـدـعـ الـأـلـحـانـ .. وـيـصـبـحـ تـحـفـةـ مـنـ التـحـفـ ، وـمـنـ الـذـخـائـرـ الـتـيـ يـتـنـافـسـ أـرـيـابـ الـمـالـ ، وـرـجـالـ الـأـعـمـالـ عـلـىـ اـقـتـنـائـهـ ، ثـمـ أـصـبـحـ الـقـرـآنـ كـتـابـ مـوـتـ ، لـكـتـابـ حـيـاةـ ، يـقـرـأـ فـيـ الـفـوـاتـحـ وـعـلـىـ الـقـبـورـ ، أـوـ يـعـلـقـ مـنـ أـجـلـ الـبـرـكـةـ عـلـىـ الـجـدـرـانـ وـالـصـدـورـ.

وـبـعـدـ هـذـاـ ، فـلاـ نـدـريـ أـيـ فـائـدـةـ تـبـقـىـ لـمـ اـشـتـمـلـ عـلـىـ الـقـرـآنـ مـنـ أـوـامـرـ وـزـواـجرـ ، وـقـوـانـينـ ، وـتـشـرـيعـاتـ ، سـيـاسـيـةـ ، وـاجـتمـاعـيـةـ ، وـفـقـهـيـةـ ، وـغـيـرـهـ؟!

وإذا كان الأمر كذلك ، لم يعد كتاب هداية ، كما لا يبقى معنى للتذكرة فيه ، فلا معنى إذن لقوله تعالى : ﴿هُدَىٰ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(١) ، وقوله : ﴿يَهْدِي لِلّٰٰتِي هِيَ أَفْوَمُ﴾^(٢) ، وقوله : ﴿أَفَلَا يَنْدَبِرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَفْغَالُهَا﴾^(٣) ! .

وهل يبقى بعد هذا معنى لجعل النبي «صلى الله عليه وآله» القرآن أحد الشقلين اللذين لا يضل من تمسك بهما إلى يوم القيمة؟!

ولماذا يكلف الله الناس بحفظ وتلاوة هذا القرآن ، بما له من حجم كبير ، ما دام أن لا ربط له بحياتهم ، ودينهم ، ومعاشرهم ، ومعادهم؟!

وأخيرا ..

لما ذا يهتم العلماء والمفكرون بتفسير القرآن ، وشرح ألفاظه ، وبيان معانيه ، وكشف مرماميه؟! إلى غير ذلك من الأسئلة الكثيرة ، التي لن تجد لدى هؤلاء الجواب المقنع والمفيد والسديد.

قبل الختام :

قد ذكرنا في هذا الفصل بعض الثوابت التي لا بد من الإلزام والالتزام بها في مجال البحث العلمي والموضوعي ، إذا أريد الوصول إلى نتائج معقولة ، ومقبولة ، ومرضية للوتجدان العلمي والإنساني .

وليكن ما ذكرناه ، وسواء مما لم نذكره مما يقرره العقلاة والمنصفون على اختلاف مذاهبهم ومشاركهم ، واتجاهاتهم ، هو المنطلق لنا في تعاملنا مع كل

(١) الآية ٢ من سورة البقرة.

(٢) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(٣) الآية ٢٤ من سورة محمد.

ما يرتبط بقضايا الفكر ، والعقيدة ، والترااث ، على كثرة ما فيه من تنوع واختلاف وشمولية .
وبذلك يكون موقفنا قائماً على أساس واقعية ، وقوية ؟ فرضي بذلك وجدانا ،
ونتقرب به إلى ربنا ، ونؤكد به إنسانيتنا ، بالإضافة إلى أننا نقدم به للأمة ، وللأجيال ،
وللبشرية جماء ، خدمات حلى ، وفوائد جساما ، ولا يضيع الله أجر من أحسن عملا .
ونعود إلى التذكير ، والتأكيد ، على أن ما ذكرناه ليس هو كل شيء ، فإن كل نص
يحمل معه مفاتيح البحث فيه ، ويشير إلى وسائل التعامل معه ، وذلك بمحاجة ما فيه من
عناصر ، وما تتتوفر فيه من خصوصيات ، ربما لا تتتوفر في نص آخر ، بل ذلك يحمل معه
عناصر أخرى ويحتاج إلى وسائل وأدوات من نوع آخر .

خاتمة المطاف :

وبعد .. فإننا نستطيع بلاحظة تلك الأسس مجتمعة أن نعرف مدى قيمة تلك النصوص الكثيرة ، التي تحاول أن تظهر نبينا الأعظم «صلى الله عليه وآله» بذلك المظاهر الصبياني ، العاجز والجاهل ، والمزري والمهين ، وتعطى . على هذا الأساس . حجمها الطبيعي ، وتجد مكانها الحقيقي ، فيما بين النصوص المزيفة والمحتلة.

ولا تجد لها بعد هذا فرصة للتسلل . بطريقة أو بأخرى . إلى تاريخ وفقه ، وعقائد المسلمين ، بحيث تعطي انطباعا خاطئا ، لا ينسجم مع روح الإسلام ومبادئه ، ولا مع الواقع المسلمين وتاريخ نبيهم الأكرم «صلى الله عليه وآله» ، والأئمة الطاهرين ، وسائر الشخصيات الإسلامية عبر التاريخ.

وحينئذ فقط نستطيع أن ندعى :

أن بإمكاننا أن نقدم للأمة التراث النقي الذي يكون . بحق . مصدر فخر واعتزاز وإعجاب المسلمين جميعا ، وللإنسان أينما وجد ولأي فئة انتهى ، ولنستفيد . من ثم . الكثير الطيب الذي يساعد على اكتشاف عناصر الضعف والقوية في واقعنا الراهن ، والخطأ والصواب في مواقفنا الحاضرة ، من أجل البناء السليم والقوى للمستقبل المشرق الرغيد. إن شاء الله تعالى.

كلمةأخيرة :

وفي ختام هذا البحث لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر للذين يتحملون عناصره ، ويصبرون على ما يواجهونه من صعوبات فيه ، سواء من الناحية الفنية ، أو من حيث الإجمال في نصوصه ، والاختصار فيها ، الذي يصل أحيانا إلى درجة الإخلال بإعطاء الصورة الواضحة التي يراد تقديمها لهم ، وعرضها عليهم.

كما أنه أتقدم لهم بعذر ، إذا كانوا يرون أنني قد اقتصرت في إيراد النصوص والشهادات ، ولم أتعمد استبعادها ، ولا تكشف مصادرها.

فإن المقصود من طرح هذا البحث هو مجرد تسجيل إشارات لموضوعات هامة وحساسة ، قلما حظيت من الباحثين والمؤلفين بما تستحقه من بحث وتحقيق.

كما أنها لم تجد من يتوكى الصراحة والوضوح في عرضها وهي الحقائق الخطيرة التي توفرت الدواعي ، ولا تزال ، على إخفائها ، وإبعادها عن الأضواء ، بل وطمسمها والتخلص منها بصورة أو بأخرى.

ثم إنني اعتذر للقارئ إذا وجد في هذا البحث بعضا من الصراحة ، التي قلما توجد في بحوث الآخرين التي تناولت هذا الموضوع بالذات ،

وأمل أن يتسع صدره لذلك ، بل وينشرح ويتهج له ، ويكون لي من المشجعين ، لا من المبطنين.

وقفنا الله لقول كلمة الحق واعتماد الصراحة والصدق. فإن أئمتنا الأطهار أول من علمنا ذلك.

ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا ، وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب.

والحمد لله ، والصلوة والسلام على محمد وآلـه الطاهرين.

لبنان . ٢٥ / ٢ / ١٤١٤ هـ. ق.

جعفر مرتضى العاملي

الفهارس

١ . الفهرس الإجمالي

٢ . الفهرس التفصيلي

١ . الفهرس الإجمالي

١٤ . ٥	تقسيم
القسم الأول : مدخل إلى دراسة السيرة	
الباب الأول : تدوين التاريخ بين الدوافع والأهداف	
٥٢ . ١٩	الفصل الأول : صفات النبي صلى الله عليه وآله
٨٦ . ٥٣	الفصل الثاني : سياسات تستهدف الجذور
١٣٢ . ٨٧	الفصل الثالث : أين؟ وما هو البديل؟
١٥٤ . ١٣٣	الفصل الرابع : القصاصون يشقون الناس رسميا
الباب الثاني : تدوين التاريخ الآثار والنتائج	
٢٠٠ . ١٥٧	الفصل الأول : آثار ونتائج
٢١٦ . ٢٠١	الفصل الثاني : لا بد من إمام
٢٧٦ . ٢١٧	الفصل الثالث : إجراءات وضوابط مشبوبة
٣٠٨ . ٢٧٧	الفصل الرابع : الضوابط العلمية للمبني العلمي
٣٢٦ . ٣٠٩	الفهارس

٢ . الفهرس التفصيلي

٥	تقديم الكتاب
٨	تنبيه :
٩	تقسيم
٩	بداية :
١٠	مهمة التاريخ :
١٠	ونحن هل نملك تاريخنا؟!
١١	دراسة التاريخ :
١٢	ماذا نريد؟!
١٢	ميزات أساسية في تاريخ الإسلام المدون :
١٣	البداية الطبيعية لتاريخ الإسلام :
القسم الأول : مدخل إلى دراسة السيرة	
الباب الأول : تدوين التاريخ بين الدوافع والأهداف	
الفصل الأول : صفات النبي صلى الله عليه وآله	
٢١	صفات النبي صلى الله عليه وآله :
٢١	أتري هذا هو الرسول؟! :

٢٦..... الخطة الخبيثة :
٢٧..... سياسات ضد النبي ﷺ عليه وآلـه :
٣١..... ما أشبه الليلة بالبارحة :
٣٢..... سنة النبي ﷺ عليه وآلـه أم سنة غيره؟! :
٣٤..... بعض قريش لرسول الله ﷺ عليه وآلـه :
٣٥..... الخليفة الأموي أفضل من رسول الله ﷺ عليه وآلـه :
٣٧..... على خطى الحجاج :
٣٨..... نظرة الأمويين إلى الحرم والكعبة :
٣٩..... مقام إبراهيم عليه السلام :
٤٠..... زمزم أم الخنافس :
٤٠..... بين الخليفة الأموي وإبراهيم الخليل :
٤١..... الحج إلى صخرة بيت المقدس :
٤٢..... تحويل القبلة :
٤٤..... تأويلات سقيمة :
٤٥..... كعبة المتكفل في سامراء :
٤٥..... الحجاج والقرآن :
٤٦..... خليفة أموي ينتقم من المصحف :
٤٧..... لا يحرؤ الناس على الصلاة :
٤٧..... ما هو إلا ملك! :

٤٨.....	التحالف على هدم الإسلام :
٤٨.....	غرض من فيض :
٤٩.....	الدّوافع والأهداف :

الفصل الثاني : سياسات تستهدف الجذور

٥٥.....	الأُسوة والقدوة :
٥٦.....	الحث على كتابة الحديث :
٥٧.....	ال الصحابة وغيرهم يكتبون الحديث :
٥٩.....	عمر وأبو بكر كتبوا الحديث :
٦٠.....	علي عليه السلام وولده وشيعته :
٦٢.....	ملاحظة هامة :
٦٣.....	في الاتجاه المضاد :
٦٤.....	المنع من الحديث في عهد الرسول صلى الله عليه وآلـه :
٦٥.....	دوافع هذه السياسة :
٦٥.....	المنع عن الحديث بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآلـه :
٦٦.....	أهداف هذه السياسة :
٦٦.....	البادرة الأولى : حسبنا كتاب الله :
٦٧.....	البادرة الثانية :
٦٧.....	ذروة هذه السياسة :
٦٨.....	إحرق حديث رسول الله صلى الله عليه وآلـه :

الصلبيون والتراث العلمي الإسلامي : ٧١
حجـة عمر تـصبح حـديـثا نـبـوـيا !! : ٧٢
التـقـليـدـ وـالـحـاكـاهـ : ٧٤
الـمـنـعـ مـنـ الـعـمـلـ بـالـسـنـةـ أـيـضـاـ : ٧٥
حـبسـ كـبـارـ الصـحـابـةـ فـيـ الـمـدـيـنـةـ : ٧٧
الـخـلـفـ عـنـ السـلـفـ : ٧٨
لـأـ قـرـآنـ ،ـ وـلـأـ سـنـةـ : ٧٩
قرـاءـةـ الـقـرـآنـ أـيـضـاـ مـرـفـوـضـةـ : ٨٠
الـدـقـةـ فـيـ التـنـفـيـذـ : ٨١
إـلـىـ مـتـىـ؟! : ٨٢
الفـصـلـ الثـالـثـ :ـ أـيـنـ؟ ..ـ وـمـاـ هـوـ الـبـدـيـلـ؟!
منـ الـذـيـ يـفـتـيـ النـاسـ؟! : ٨٩
حـصـرـ الـفـتوـيـ فـيـ نـوـعـيـنـ مـنـ النـاسـ : ٩٠
أـولـاـ :ـ الـأـمـرـاءـ : ٩١
ثـانـيـاـ :ـ الـمـسـمـوحـ لـهـمـ بـالـفـتوـيـ مـنـ غـيرـ الـأـمـرـاءـ : ٩٢
١ـ .ـ عـائـشـةـ : ٩٣
مـنـافـسـوـنـ لـعـائـشـةـ : ٩٤
٢ـ .ـ زـيـدـ بـنـ ثـابـتـ : ٩٤
٣ـ .ـ عـبـدـ الرـحـمـنـ بـنـ عـوـفـ : ٩٥

٩٥	٤ . أبو موسى الأشعري :.....
٩٧	٥ . السماح لأبي هريرة بعد المنع :
٩٨	محاولة فاشلة لهم مع علي عليه السلام :.....
٩٨	من له الفتوى بعد عهد الخلفاء الثلاثة :.....
٩٩	حظر الرواية على ابن عمر ، وابن عمرو :
١٠٠	أسباب المنع :
١٠١	شواهد أخرى :
١٠٣	لا بد من أساليب أخرى :
١٠٤	تشجيع الشعر والشعراء :
١٠٥	تعلم الأنساب :
١٠٧	أسرار الأعذار :
١٠٨	البديل الأكثر نجاحا والأمثل :
١٠٩	نظرة العرب إلى أهل الكتاب :
١١٠	الإسلام يرفض هيمنة أهل الكتاب :
١١٢	مدارس «ماسكة» :
١١٣	الإصرار إلى حد الاغضاب :
١١٤	كل ذلك لم ينفع :
١١٥	عود على بدء :
١١٥	المرسوم العام :

١١٧	أصل الحديث :
١١٧	خطوة أخرى على الطريق :
١١٨	افتراض لا يجدي :
١١٨	شيوخ الأخذ عن أهل الكتاب :
١٢٠	الإرجاعات الصريحة :
١٢٠	زاملنا عبد الله بن عمرو بن العاص :
١٢١	لماذا كثرة تلامذة كعب الأحبار؟!؟
١٢٢	أبو هريرة يروي عن كعب :
١٢٣	كعب الأحبار حكما :
١٢٤	بردة كعب :
١٢٥	رشوات كعب :
١٢٥	ألف : كعب وخلافة علي عليه السلام :
١٢٦	ب : لقب الفاروق :
١٢٧	ج : كعب يقرض أبا هريرة :
١٢٧	د : محاولة رشوة ابن عباس :
١٢٨	ه : كعب يقرض ابن عمرو بن العاص :
١٢٨	سحرة بني إسرائيل يركزون على التوراة :
١٣٠	تعظيم وتقديس التوراة :
١٣١	إصرار مسلمة أهل الكتاب على العمل بالتوراة :

الفصل الرابع : القصاصون يشقون الناس رسميا

١٣٥	القصص الحق :
١٣٦	الطريقة الذكية :
١٣٧	إعطاء الشرعية :
١٤١	حتى النساء :
١٤١	اهتمام الحكام بالقصاصين :
١٤٤	القصاصون في خدمة سياسيات الحكم :
١٤٦	جرأة القصاصين وسيطرتهم :
١٤٨	القصاصون على حقيقتهم :
١٥٠	مع تفاصيل أخرى :
١٥١	موقف علي عليه السلام من القصاصين :
١٥٢	السائرون على نهج علي عليه السلام :

الباب الثاني : تدوين التاريخ .. الآثار والنتائج

الفصل الأول : بين الدوافع والأهداف والآثار والنتائج ..

١٥٩	آثار ونتائج :
١٦١	نصوص وشواهد :
١٦٤	الماثميون في زمن السجاد :
١٦٤	لا مبالغة ولا تحويل :
١٦٥	فضائح لا تطاق :

١٦٩	وَمَا يُضْحِكُ الشَّكْلَيِ :
١٧١	الْتَّرْكَةُ الْمُورُوثَةُ :
١٧٣	نَظَرِيَّةُ التَّطَوُّرِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ :
١٧٦	الْوَضْعُ وَالْوَضَاعُونُ :
١٧٧	الْحَاجَةُ أَمُ الْإِخْرَاعُ :
١٧٨	الْفَقْهُ وَالْفَقَهَاءُ :
١٧٩	يَعْتَرِفُونَ .. ثُمَّ يَتَهَمُّمُونَ :
١٨٠	التَّجَنِّيُ عَلَى الْعَرَبِيِّينَ :
١٨١	السَّبِبُ هُوَ السِّيَاسَةُ وَالْأَنْحرَافُ عَنْ عَلَيِّ عَلِيهِ السَّلَامُ :
١٨٢	فَشْلُ الْمَحاوِلَاتِ :
١٨٣	خَلاصَاتٌ لَا بُدُّ مِنْ قِرَاءَتِهَا :
١٨٣	لَا مَعَايِيرُ وَلَا ضَوَابِطُ :
١٨٤	إِنْفَلَاتُ الزَّمَامِ :
١٨٤	أَهْلُ الْكِتَابِ يَمَارِسُونَ دُورَهُمْ :
١٨٤	إِبعادُ أَهْلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَنِ السَّاحَةِ :
١٨٦	الِّتَّجَاءُ الْمُبَكِّرُ إِلَى الرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ :
١٨٨	أَصْدَقُ الْحَدِيثِ :
١٨٨	الْدَّوَافِعُ وَالْأَهْدَافُ :
١٨٩	١ . لِلخَلِيفَةِ مَقَامُ الرَّسُولِ :

- ٢ . إحراجات لا بد من الخروج منها : ١٩١
 ٣ . التأثر بأهل الكتاب : ١٩٦
 بغضهم لعلي عليه السلام سبب آخر : ١٩٩

الفصل الثاني : لا بد من إمام

- ضرورة وجود الإمام : ٢٠٣
 موقف الأئمة عليهم السلام من روایة الحديث وكتابته : ٢٠٤
 موقف الأئمة عليهم السلام من الإسرائييليات وروايتها : ٢٠٦
 الشيعة في مواجهة الفكر الإسرائيلي : ٢٠٧
 علي عليه السلام يواجه القصاصين بالحقيقة : ٢٠٩
 علي عليه السلام يضرب القصاصين ويطردهم : ٢١١
 موقف سائر الأئمة عليهم السلام من القصاصين : ٢١٣
 شرط الإجازة للقصاصين : ٢١٥
 إمتحان القصاصين : ٢١٦

الفصل الثالث : اجراءات وضوابط مشبوهة

- معايير لحفظ الإنحراف : ٢١٩
 نماذج يسيرة : ٢٢٠
 ١ . الصحابة كلهم عدول : ٢٢٠
 لفت نظر : ٢٢٢
 ٢ . من هو الصحابي؟ : ٢٢٢

٣ . صحابية المرتد : ..	٢٢٣
٤ . السكوت عما شجر بين الصحابة : ..	٢٢٤
٥ . من ينتقد الصحابة زنديق : ..	٢٢٥
٦ . لا يفسق الصحابي بما يفسق به غيره : ..	٢٢٦
٧ . حتمية توبة الصحابي : ..	٢٢٦
٨ . ذنب البدرى يقع مغفورا : ..	٢٢٧
٩ . الصحابة مجتهدون : ..	٢٢٧
١٠ . إجماع الأئمة المحدثين : ..	٢٣٠
١١ . رأى الصحابي حيث لا نص : ..	٢٣١
١٢ . الاجتهد في مقابل النص كرامة للصحابة : ..	٢٣٢
١٣ . الصحابة يشروعون وفتواهم سنة : ..	٢٣٢
لفت نظر : ..	٢٣٣
١٤ . سنة الشيفيين والخلفاء سوى علي عليه السلام : ..	٢٣٣
١٥ . سنة كل إمام عادل : ..	٢٣٦
١٦ . سنة وفتوى كل أمير : ..	٢٣٦
١٧ . رأى الصحابي أقوى في رأى غيره : ..	٢٣٧
١٨ . قول الصحابي يعارض الحديث الصحيح : ..	٢٣٨
١٩ . عمل الصحابي يوجب ضعف الحديث : ..	٢٣٩
٢٠ . مراسيل الصحابة : ..	٢٤٠

٢١ . تصويب الصحابة وغيرهم في اجتهاد الرأي : ٢٤١
٢٢ . النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بِجَهَادِ وِبِخَطْبٍ : ٢٤٣
٢٣ . سهو النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَنَسِيَانُهُ : ٢٤٤
٢٤ . عصمة الأمة عن الخطأ : ٢٤٤
٢٥ . الإجماع : نبوة بعد نبوة : ٢٤٥
٢٦ . ظن المقصوم لا يخطئ : ٢٤٦
٢٧ . اجتهاد الفقهاء يقدم على النص : ٢٤٧
٢٨ . القياس ، والرأي ، والاستحسان : ٢٤٨
٢٩ . ما دل عليه القياس يناسب للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : ٢٥٠
٣٠ . لا اجتهاد بعد اليوم : ٢٥٠
من ترك التقليد خرج من الإسلام : ٢٥٢
تكريس المذاهب بالأموال : ٢٥٣
التمهيد للتقليد : ٢٥٤
مع تبريرات وجدي : ٢٥٥
لا اجتهاد عند الفريسيين في اليهود : ٢٥٦
٣١ . التقديس الأعمى حتى للحديث المكذوب : ٢٥٦
٣٢ . أصح الكتب بعد القرآن : ٢٥٧
٣٣ . هذا الإجماع ظن لا يخطئ : ٢٥٨
رواية الصحاح عن الخوارج والمبتدعة : ٢٥٩

٢٦٠ الرواية عن الرافضة والشيعة :
٢٦١ التناقض في المواقف :
٢٦١ ألف : الخوارج :
٢٦٢ ب : أهل البدع :
٢٦٢ ج : الشيعة والرافضة :
٢٦٤ العلاج المتتطور :
٣٤ . رد روایات الشیعہ فی المطاعن والفضائل : ٢٦٤
٣٥ . الرافضة لا إسناد لهم : ٢٦٤
٣٦ . روایة ما لا يضر : ٢٦٦
٣٧ . حديث الداعية إلى البدعة يرد : ٢٦٦
٣٨ . حجم البدعة : ٢٦٧
٣٩ . من روی له الشیخان ، جاز القنطرة : ٢٦٧
٤٠ . الخوارج صادقون : ٢٦٨
٤١ . الاعتزال ، والعداء لأهل الحديث : ٢٧٠
٤٢ . خذوا نصف دينكم عن هذه الحميراء : ٢٧١
٤٣ . أبو هريرة روایة الإسلام : ٢٧١
٤٤ . لا يعرض الحديث على القرآن : ٢٧٣
٤٥ . موافقة أهل الكتاب : ٢٧٤
حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج : ٢٧٤

الحسن والقبح شرعيان لا عقليان : ٢٧٥
٤٨ . صوافي الأمراء : ٢٧٦
٤٩ . الفتوى لأشخاص بأعيانهم : ٢٧٦
٥٠ . المنع من الحديث ، من روایته ، ومن كتابته : ٢٧٦
٥١ . المنع من السؤال عن معانی القرآن : ٢٧٦

الفصل الرابع : الضوابط الصحيحة للبحث العلمي

لا بد من معايير وضوابط : ٢٧٩
أدوات البحث الموضوعي والعلمي : ٢٧٩
ما سبق : ٢٨١
١ . دراسة حال الناقلين : ٢٨٤
٢ . التزام النهج البياني الصحيح : ٢٨٥
٣ . الانسجام مع الأطروحة والنهج : ٢٨٦
٤ . الشخصية في خصائصها وميزاتها : ٢٨٦
٥ . عدم التناقض بين النصوص : ٢٨٧
٦ . أن لا يخالف الواقع المحسوس : ٢٨٧
٧ . أن لا يخالف البديهيات : ٢٨٨
٨ . أن لا يخالف الحقائق الثابتة : ٢٨٩
٩ . الإمكانية التاريخية : ٢٨٩
١٠ . موافقة الأحكام العقلية والفتورية : ٢٩٠

١١ . الانسجام مع الأجراء والمناخات : ٢٩٠
١٢ . المعيار الأعظم والأقوم : ٢٩١
هل السنة قاضية على الكتاب؟! : ٢٩٤
الأدلة الواهية : ٢٩٥
المناقشة : ٢٩٦
دليل آخر على عدم العرض على القرآن!! : ٢٩٩
ماذا جرى للقرآن؟! ٣٠٢
قبل الختام : ٣٠٣
خاتمة المطاف : ٣٠٤
كلمة أخيرة : ٣٠٧
الفهرس : ٣١١
١ . الفهرس الإجمالي ٣١٣
٢ . الفهرس التفصيلي ٣١٣